11 يناير.. نهضةٌ مُتجددةٌ وشموخٌ بين الأمم

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

٣١٥ بيسة

عدد خاص

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

40 صفحة

www.alroya.om
info@alroya.info
alroyanewspaper

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

الأحد ٢١ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ١١ يناير ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٢٦٥

Sunday 11 January 2026 - issue No (4265)

مسيرة النهضة المُتجددة تُواصل الانطلاق نحو المستقبل الزاهر

عُمان تحتفل بذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم

- 6 سنوات من النهضة المتجددة.. المحافظات تقود التنمية بمحركات اللامركزية
- مركز عُمان المالي العالمي.. خطوة استراتيجية لتطوير أدوار القطاع
- المواطن يجني ثمار الحماية الاجتماعية ويستفيد من المشروعات التنموية
- إنجازات مالية واقتصادية تترجم الرؤية السامية وتدعم «النهضة المُتجددة»

جلالته يتلقى برقيات التهنئة بمناسبة «11 يناير»

مسقط- العُمانية

تلقى حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظـهُ اللهُ ورعـاهُ- برقيات التهنئة من ملـوك وقادة الدول وأولياء العهد وكبار المسـؤولين في الدول الشـقيقة والصديقة بمناسـبة ذكرى يوم تولي جلالته مقاليـد الحكم في البلاد. كما تلقى جلالة السلطان المُعظم- أيدهُ اللهُ- التهاني بهذه الذكرى المجيدة من أصحاب السُّـمو والمعالي والسعادة، وقادة قوات السُّـلطان المُسلحة وشُرطة عُمان السـلطانية والأجهزة الأمنية الأخرى، إضافةً إلى شيوخ وأعيان البلاد والمواطنين الكرام.

عفو سامٍ عن 334 من نزلاء السجن

مسقط- العُمانية

تفضّل حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المُعظَّم القائـدُ الأعلى- حفظهُ اللهُ ورعـاهُ- فأصـدر عفوه السّـامي الخاصّ عن مجموعة من نُزلاء السّـجن المُدانين في قضايا مُختلفة.

وذكر مصدرٌ مسؤولٌ بشرطة عُمان السُّلطانية أن الذين تشرّفوا بالعفو السّامي بلغ عددهم (٣٣٤) نزيلًا من مُواطنين وأجانب.

حاتم الطائي يكتب:

أعمدة التنمية السبعة في الفكر السامي

05

حضرة صاحب الجلالة السلطان
هيثم بن طارق المعظم

حفظكم الله ورعاكم

نرفع أصدق التهاني لمقامكم السامي بمناسبة الذكرى السادسة لتولّيكم مقاليد الحكم
ونهنئ عمان وشعبها
مستبشرين بعهد تتعزّز فيه ركائز الاستقرار، وتتواصل فيه مسيرة البناء،
ويمضي فيه الوطن نحو مزيد من الازدهار والنجاح، في ظل قيادتكم الحكيمة،
وعنايتكم الكريمة بشعبكم الوفي، وسلامٍ يعمّ عُمان أرضًا وإنسانًا

ominvest
أومينفست

يرفع بنك عُمان العربي أسمى التهاني وأطيب التبريكات إلى
المقام السامي لحضرة

صـاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم

-حفظه الله ورعاه-

بمناسبة الذكرى السادسة لتولي
جلالته مقاليـد الـحكم بالبلاد

داعيــن المـولى عـز وجل أن يعيد هذه المناسبة السعيدة على
جلالته بموفور الصحة والعافية والعمر المديد.

بنك عُمان العربي
OMAN ARAB BANK

يطيب لشركة نماء للتزويد
أن ترفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه

بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد

نماء للتزويد
nama SUPPLY

بمناسبة

ذكرى تولي حضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم — حفظه الله ورعاه —

مقاليد الحكم في البلاد

نتقدم بأسمى آيات التهاني وأصدق مشاعر الاحترام والتقدير إلى القائد المُلهم لمسيرتنا الوطنية.

سائلين المولى عزّ وجل أن يمنّ على جلالته بموفور الصحة والعافية، وأن يُوفقه في قيادة عُمان نحو مستقبل زاهر من الازدهار والوحدة والتنمية المستدامة، في ظل النهضة المتجددة.

JINDAL STEEL JINDAL PELLETIZING SOHAR STEEL JINDAL RENEWABLES JINDAL CIRCULAR ECONOMY

حاتم الطائي يكتب:

أعمدة التنمية السبعة في الفكر السامي

مثّلت اللحظةُ التاريخيةُ لتولي حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في وطننا العزيز، نقطةَ تحولٍ فارقةٍ في تاريخ بلادنا الغالية، فما زلتُ أتذكّر ذلك المَشهدَ المَهيب الذي تشرفتُ بحضوره، في مجلس عُمان، صباح يوم الحادي عَشر من يَناير لعام ٢٠٢٠، لأكون شاهدًا على أعظم انتقال سلسٍ للسُّلطة على مستوى الإقليم والعَالم. في ذلك اليوم، أشرقتْ شمسٌ جديدةٌ في سماء عُمان، لتضيء مسيرة مُتجددة من النهضة العُمانية الحديثة، ولتنطلق معها عُمان نحو آفاق أكثر رحابة وازدهارًا، وفق رُؤية عميقة الأثر سطّرتها الحكمة السامية لجلالة العَاهل المُفدّى- أيده الله.

والمتأمل في الفكر السامي لجلالة السُّلطان المُعظم- أعزه الله- يستطيع أن يُحدد ٧ أعمدة للتنمية، بشموليتها واستدامتها، تمثل الركائز الراسخة لفلسفة الحكم وإدارة شؤون البلاد، بكل حكمةٍ واقتدار، وفق مُحددات النهضة المُتجددة ومتطلباتها، التي تستهدف وضع سلطنة عُمان في مصاف الدول المتقدمة. هذه المحددات رسمت خارطة الطريق الوطنية لمسار نهوضنا التنموي المُتجدد، واضعةً نصب أعينها مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، كما استطاعت أن توازن بين مُتطلبات التنمية والتعاطي مع ضغوط التحديات، فترسَّخ نموذج تنموي رائد، حقق المعادلة الصعبة واستطاع أن يقود عُمان إلى مرافئ الاستقرار والنماء.

7 أعمدة رئيسة ترسم خارطة الطريق الوطنية لمسار نهضتنا المُتجددة

وأول الأعمدة السبعة في الفكر التنموي السامي، هو التخطيط الإستراتيجي، فقد أولى جلالة السلطان عناية لا محدودة بهذا الجانب، منذ أن ترأس- أعزه الله- اللجنة الرئيسة لإعداد رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وهي الرؤية التي تأسست وفق نهج استراتيجي أشرف على تنفيذه جلالة السُّلطان، وقاد فرق العمل من الخبراء والمسؤولين الذين، وضعوا كافة الخبرات والمقترحات من أجل إنجاز هذه الرؤية. ومنذ أن تولى جلالته- أيده الله- مقاليد الحكم، والتخطيط الإستراتيجي نهجٌ قويمٌ يُطبق في مؤسسات الدولة كافةً، استجابةً للتوجيهات السامية بإعمال الفكر الاستراتيجي، الذي لا يعتمد فقط على الاستفادة من دروس الماضي وقراءة الحاضر بعين فاحصة، وإنما يستشرف المستقبل بوعي حصيف وإدراك يُبصر الأبعاد المختلفة للفرص والتحديات على السواء.

وأما ثاني هذه الأعمدة، فهو التعليم؛ إذ يُعد الركيزة الأساسية في تطور الأمم وتقدمها، والسراج المنير الذي تهتدي به الشعوب، لتحقيق تطلعاتها من التنمية والتطور. ولقد نال قطاع التعليم نصيبًا وافرًا من الاهتمام السامي؛ إذ يُؤكد جلالته في الخطاب السامي يوم ٢٣ فبراير ٢٠٢٠: «إن الاهتمام بقطاع التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته وتوفير البيئة الداعمة والمُحفزة للبحث العلمي والابتكار سوف يكون في سلم أولوياتنا الوطنية، وسنمده بكافة أسباب التمكين باعتباره الأساس الذي من خلاله سيتمكن أبناؤنا من الإسهام في بناء متطلبات المرحلة المقبلة».

هذا الاهتمام السامي تجلّى في تخصيص الأموال لبناء مدارس جديدة وتحديث وتطوير أخرى قائمة، وتوفير كل سبل الدعم والتشجيع لأبنائنا الطلبة على الاجتهاد والتفوق، بالتوازي مع الارتقاء بالكوادر التربوية والإدارية في هذا القطاع، عبر التدريب والتأهيل المستمرين، وذلك لضمان تطبيق أعلى معايير الجودة التعليمية.

والتعليم في الفكر السامي لا يقتصر قطعًا على التعليم المدرسي، وإنما يتعداه إلى مفهوم المعرفة والبحث، وقد تأكد ذلك في الخطاب السامي بمناسبة الانعقاد السنوي الأول للدورة الثامنة لمجلس عُمان ٢٠٢٣، عندما قال جلالته- أيده الله-: «إننا إذ ننظر إلى المؤسسات التعليمية، والمراكز البحثية والمعرفية بجميع مستوياتها، على أنها أساس بنائنا العلمي والمعرفي، ومستند تقدمنا التقني والصناعي؛ لنُؤكد على استمرار نهجنا الداعي إلى تمكين هذا القطاع، وربط مناهج التعليم بمتطلبات النمو الاقتصادي، وتعزيز الفرص لأبنائنا وبناتنا، مُتسلحين بمناهج التفكير العلمي، والانفتاح على الآفاق الرحبة للعلوم والمعارف، وموجهين طاقاتهم المعرفية والذهنية إلى الإبداع والابتكار والتطوير؛ ليصبحوا أسسًا للاستثمار الحقيقي وقادةً للتطوير الاقتصادي».

التعليم في الفكر السامي وسيلة لبناء الإنسان العُماني معرفيًا وسلوكيًا

وهنا نستطيع أن نستقرئ جانبًا بالغ الأهمية في الفكر السامي تجاه التعليم؛ إذ إنَّ التعليم ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة من أجل تسليح أبنائنا بالفكر المتطور والرؤية البعيدة المدى. إنه التعليم الذي يهدف إلى بناء الإنسان معرفيًا وسلوكيًا، التعليم الذي يرفع من شأن أفراد المجتمع ويساعدهم على الإسهام في بناء الوطن وقيادة التطوير، مع التأكيد على أن كل ريال يُنفق على التعليم هو «استثمار حقيقي» في «ثروة الأمم وموردها الذي لا ينضب».

وإذا ما انتقلنا إلى العمود الثالث من أعمدة الفكر التنموي السامي وهو الاقتصاد، فالمقام لن يتسع أبدًا؛ إذ استحوذ الاقتصاد على النصيب الأكبر؛ باعتباره الرافعة الأساسية للنهضة التنموية الشاملة في أي بلد؛ لأن الاقتصاد المتوازن القادر على النمو، هو الذي يدعم مسيرة التنمية. ورغم التحديات التي شهدها الاقتصاد العالمي وأثر علينا، إلّا أنَّ النهج السامي الحكيم ودقة إدارة دفة الاقتصاد الوطني، ساعدتنا على تخطي الصعاب، والخروج من مرحلة «عنق الزجاجة» بعد أزمات عالمية متتالية بدأت في ٢٠٢٠. ومن عجز مالي كبير، ودين عام يتجاوز ٧٠٪ من الناتج المحلي، نجحت عُمان في تحويل العجز إلى فائض، وخفض الدين العام لما دون ٣٦٪ من الناتج المحلي، في إنجاز شهدت له المؤسسات الدولية؛ الأمر الذي أسهم في استعادة الجدارة الاستثمارية ورفع التصنيف الائتماني لاقتصادنا، لأعلى مستويات في سنوات طويلة.

وتوازيًا مع الاقتصاد، مثّلت الإدارة المالية العمود الرابع من أعمدة الفكر التنموي السامي؛ إذ لم يكن ليتحقق النمو الاقتصادي لولا الرؤية السامية الحكيمة التي قادت برنامج التوازن المالي وعززت الاستدامة المالية ورسخت ممارسات النمو القائم على الإنتاج، وساعدت في تحقيق تقدم لافت في مؤشرات التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

أما في جانب الحماية الاجتماعية، وهي خامس أعمدة الفكر التنموي السامي، فإن ما تحقق للمواطن من مكاسب اجتماعية، يعكس حجم الجهود التي بُذلت وما تزال، وما منظومة الحماية الاجتماعية بمكوناتها المختلفة، إلّا تجسيد لذلك الإنجاز، وترجمة صادقة للرؤية السامية بأن ينعم المواطن بالاستقرار المعيشي.

وفي جانب الثقافة والهوية، سادس أعمدة الفكر التنموي السامي، برهنت التوجيهات السامية الكريمة، مدى الحرص السلطاني على العناية بالثقافة والحفاظ على الهوية. وفي الخطاب السامي بمناسبة الانعقاد السنوي الأول للدورة الثامنة لمجلس عُمان ٢٠٢٣، يؤكد جلالته بالقول: «إننا إذ نرصد التحديات التي يتعرض لها المجتمع ومدى تأثيراتها غير المقبولة في منظومته الأخلاقية والثقافية؛ لنؤكد على ضرورة التصدي لها، ودراستها ومتابعتها، لتعزيز قدرة المجتمع على مواجهتها وترسيخ الهوية الوطنية، والقيم والمبادئ الأصيلة، إلى جانب الاهتمام بالأسرة؛ لكونها الحصن الواقي لأبنائنا وبناتنا من الاتجاهات الفكرية السلبية، التي تُخالف مبادئ ديننا الحنيف وقيمنا الأصيلة، وتتعارض مع السمت العُماني الذي ينهل من تاريخنا وثقافتنا الوطنية».

هذا الاهتمام تجسَّد في غير موضع، وكان آخرها التوجيه السامي خلال اجتماع مجلس الوزراء المُوقر، بدراسة وتشخيص المتغيرات السلوكية في المجتمع، بهدف وضع التوصيات المناسبة وتطبيقها على أرض الواقع، بما يحفظ لعُمان ثقافتها المجتمعية وهويتها الجامعة، تلك الهوية المتجذرة منذ آلاف السنين، وتتوارثها الأجيال جيلًا بعد جيل.

وآخر أعمدة الفكر التنموي السامي، التقنية والذكاء الاصطناعي، إذ لا مجال للتنمية المستدامة والشاملة دون اعتماد واضح على لغة العصر والاستفادة من التطورات التي يشهدها العالم من حولنا، وبصفة خاصة الذكاء الاصطناعي، لما له من دور في الاقتصاد الرقمي والتنمية المعرفية، وهنا نقرأ في الخطاب السامي لجلالته عندما قال: «... فإننا عازمون على جعل الاقتصاد الرقمي أولويةً ورافدًا للاقتصاد الوطني، كما وجهنا بضرورة إعداد برنامج وطني لتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوطينها، مع الإسراع في إعداد التشريعات التي ستُسهم في جعل هذه التقنيات كأحد الممكنات والمحفزات الأساسية لهذه القطاعات».

إنَّ هذه الأعمدة السبعة تمثل الركائز الأساسية للمسيرة التنموية في عهد النهضة المتجددة، وتعكس الرؤية السامية الحكيمة لقيادة وطننا العزيز نحو مزيد من التطور والازدهار. ومن هنا يتعين على كل مُواطن يعيش على تراب هذا الوطن المعطاء، أن يبذل كل جهد من أجل الإسهام في بناء المستقبل المُشرق والمحافظة على مكتسبات التنمية وصون مُقدرات الوطن.. فالأوطان المُستقرة أغلى النعم، والمجتمعات المُتماسكة أقوى الأمم.

الأوطان المُستقرة أغلى النعم.. والمجتمعات المتماسكة أقوى الأمم

وزارة الصحة
Ministry of Health

إعـــــلان

تدعو وزارة الصحة الشركات المتخصصة للاشتراك في المناقصات الموضحة أدناه والتى تطرح على طريق نظام خدمة اسناد للمناقصات الإلكترونية:

الرقم	الموضوع	آخر موعد للحصول على مستندات المناقصة	موعد تقديم العطاء قبل الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء	نوع الشركات	قيمة النسخة (لا ترد)
2026/2 و ص/ م ر - 1	توريد مواد جراحية (المخ والأعصاب)	2026-1-22	2026-2-11	الشركات المتخصصة والمسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات	• 10 ر.ع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • 35 ر.ع للشركات المحلية
2026/3 و ص/ م ر - 2	توريد أدوية للمستشفى السلطاني	2026-1-19	2026-2-11	الشركات المتخصصة والمسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات	• 10 ر.ع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • 25 ر.ع للشركات المحلية
2026/9 و ص/ م ر - 3	أعمال التعديلات والصيانة بمستشفى دبا والمباني التابعة له بمحافظة مسندم	2026-1-18	2026-2-11	الشركات المتخصصة والمسجلة لدى الامانة العامة لمجلس المناقصات الممتازة, الأولى	• 10 ر.ع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • 25 ر.ع للشركات المحلية
2026/10 و ص/ م ر - 4	توريد وتركيب معدات طبية (أجهزة التنفس) لمستشفى السلطان قابوس الجديد في صلالة بمحافظة ظفار (المرحلة الخامسة)	2026-1-15	2026-2-21	الشركات المتخصصة والمسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات	• 29.800 ر.ع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • 149 ر.ع للشركات المحلية
2026/11 و ص/ م ر - 5	توريد وتركيب معدات طبية لمستشفى وادي بني خالد بمحافظة شمال الشرقية	2026-1-15	2026-2-4	الشركات المتخصصة والمسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات	• 10 ر.ع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • 25 ر.ع للشركات المحلية
2026/12 و ص/ م ر - 6	توريد وتركيب الأثاث لمركز إبراء الصحي بمحافظة شمال الشرقية	2026-1-15	2026-2-4	الشركات المتخصصة والمسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات الممتازة, الأولى	• 10 ر.ع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • 25 ر.ع للشركات المحلية
2026/13 و ص/ م ر - 7	استئجارأجهزة الطابعات لمختلف المؤسسات الصحية بمحافظة مسقط	2026-1-15	2026-2-11	الشركات المتخصصة والمسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات	• 10 ر.ع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • 25 ر.ع للشركات المحلية
2026/35 و ص/ م ر - 8	توريد وتركيب ثلاجات للمشرحة في عدد من المؤسسات الصحية بمحافظة مسندم	2026-1-19	2026-2-18	الشركات المتخصصة والمسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات	• 10 ر.ع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • 25 ر.ع للشركات المحلية

- الوزارة غير ملزمة بقبول أقل العطاءات أو أي عطاء آخر.
- للاستفسارات المتعلقة بالمناقصات الرجاء التواصل عبر الموقع الخاص بنظام خدمة إسناد للمناقصات الإلكترونية على رقم الهاتف: 24402200 ، البريد الإلكتروني: etenderhd@ita.gov.com

اليوم.. بث مباشر استثنائي بمناسبة ذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم

«إذاعة الصمود».. نصف عقد من العطاء وترسيخ قيم الولاء والانتماء

مسقط- الرؤية

في ذكراها الخامسة، تُطلّ إذاعة الصمود لقوات السلطان المسلحة باعتبارها إحدى المرتكزات الوطنية للإعلام العسكري، وقد رسّخت حضورها بوصفها منصة مهنية واعية تسهم في تعزيز الرسالة الإعلامية الوطنية وتتكامل مع الجهود الإعلامية للدولة في ترسيخ الوعي، وبناء الثقة، وصون المنجزات. وجاءت هذه المسيرة ثمرة عطاءٍ متواصل لفريق العمل في الإذاعة والتزامٍ راسخ بخدمة الوطن وقضاياه، متزامنةً مع الاحتفاء بذكرى تولّي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم، لتتجسد في هذه المناسبة معاني الولاء والانتماء، ويتجدد معها الدور الوطني للإعلام بوصفه شريكا فاعلا في مسيرة النهضة المتواصلة.

ولقد رسّخت الإذاعة خلال ٥ سنوات مكانتها كمنبر مسؤول حمل الرسالة الإعلامية الهادفة بروح مهنية عالية وانتماء صادق، حيث تزخر اليوم بباقة متنوعة من الحلقات والبرامج الإذاعية التي تُقدَّم ضمن ثلاث دورات برامجية سنوية، بما يضمن التجديد في الطرح وتنوّع المحتوى ومواكبة المستجدات، إلى جانب تعزيز قيم الانضباط والوعي الوطني وترسيخ مفاهيم الولاء والانتماء.

وقد افتتحت إذاعة الصمود رسميا بمباركة سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- في الحادي عشر من يناير ٢٠٢١م، لتكون المرآة العاكسة لأحداث وفعاليات وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة، وتعمل إلى جانب وسائل الإعلام المحلية الأخرى بما يسهم في الارتقاء بالخطاب الإعلامي الوطني ومحتوى الرسالة الإعلامية، خدمةً للتطلعات الوطنية النبيلة.

وفي إطار الاحتفاء بهذه الذكرى، تقدّم إذاعة الصمود بثا مباشرا استثنائيا غدا الأحد من الساعة ٧ صباحا وحتى ١٢ مساءً، بمشاركة نخبة من الشخصيات الوطنية من مختلف الوزارات والجهات الرسمية، إلى جانب عدد من الشعراء والمثقفين، مؤكدة دورها الرائد كمنصة إعلامية تجمع بين الاحترافية والرسالة الوطنية.

جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
University of Technology and Applied Sciences
رؤية عُمان 2040 نتقدم بثقة Moving Forward with Confidence

إعـــــلان

تعلن جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بصحار عن إعادة طرح المزايدة التالية:

رقم المزايدة	اسم المزايدة	تاريخ بدء بيع المستند	آخر موعد لشراء المستند وتقديم العطاءات	ثمن النسخة (ر.ع)
2026/01	تشغيل محل (ركن) تقديم المشروبات الساخنة والباردة وبعض المأكولات الخفيفة بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية بصحار	2026/01/11م	2026/02/01م	25 (تدفع إلكترونياً)

يمكن للمؤسسات والشركات المتخصصة في هذا المجال الحصول على مستندات الشروط والمواصفات من دائرة الشؤون الإدارية والمالية بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية بصحار نظير مبلغ وقدره 25 (خمسة وعشرون ريالاً عمانياً) تدفع عن طريق الدفع الإلكتروني ببطاقة الخصم المباشر فقط للنسخة الواحدة لا ترد، ابتداءً من يوم الأحد الموافق 2026/01/11م الساعه التاسعة صباحاً.

تقدم العروض في مظاريف مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر ومعنونة باسم المكرمة الدكتورة رئيسة لجنة المناقصات الفرعية بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية بصحار ومكتوباً عليها من الخارج (رقم واسم المزايدة) على ألا يكتب على المظروف اسم صاحب العطاء أو ما يشير إليه.

يجب وضع العروض بصندوق المناقصات بدائرة الشؤون الإدارية والمالية بمقر جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بصحار قبل الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق 2026/02/01م ولا يعتد بالعطاءات المقدمة بعد هذا التاريخ أياً كانت أسباب التأخير.

الجامعة غير ملزمة بقبول أعلى العطاءات سعرا أو أي عطاء آخر.

آفاق واسعة Broad Horizons
utas.edu.om
utas_oman

«11 يناير».. وقفة فخر واعتزاز ومناسبة وطنية لتجديد الولاء والعرفان للقائد المُفدّى

عُمان تحتفل بذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم.. ومسيرة النهضة المُتجددة تُواصل الانطلاق نحو المستقبل الزاهر

- عُمان تمضي للمستقبل مرتكزة على الحوكمة والنزاهة وإرساء دعائم التنمية المستدامة
- اللواتية: الرؤية السامية تُعزز الشفافية وتؤكد مبدأ المساءلة دون استثناء
- تقدُّم عُمان على مؤشر مدركات الفساد يعكس جهود تعزيز النزاهة والشفافية
- البوسعيدي: «عُمان 2040» تستهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة
- نتائج مُبهرة للسياسة الحكيمة لجلالة السلطان في شتى المجالات
- الحمداني: 4 مرتكزات رئيسة لفلسفة التنمية بالرؤية السامية لجلالة السلطان

مسقط- العُمانية

تحتفلُ سلطنةُ عُمان اليوم الأحد بذكرى يوم تولّي حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ- مقاليدَ الحكم في البلاد، والذي يوافقُ الحادي عشر من يناير سنويًّا، ويُمثّلُ المسيرةَ العُمانيةَ المباركةَ في نهضتها المتجدّدة برؤيةٍ واضحةٍ وطموحة، مستندة على منظومةٍ وطنيّةٍ تُعزّزُ آفاقَ المستقبل بثقةٍ واقتدار.

ويُمثّلُ الحادي عشر من يناير وقفةَ فخرٍ واعتزازٍ لكلِّ عُمانيٍّ ومقيمٍ على هذه الأرض الطيبة، ومناسبةً لتجديد الولاء والعرفان لقائد المسيرة، ومواصلة العطاء بروحِ «عُمان النهضة المتجدّدة» لبناء مستقبلٍ مشرق تزهو به الأجيال القادمة، وتتحققُ فيه الطموحات والآمال في ظل القيادة الحكيمة لقائد البلاد المفدى- أيده الله. وتواصلُ سلطنةُ عُمان مسيرتها في مرحلةٍ متقدمةٍ من العمل الوطني المسؤول، مرتكزةً على تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعزيز النزاهة والشفافية، وترسيخ دور المؤسسات، وإرساء دعائم التنمية المستدامة، ماضيةً بعزمٍ وثباتٍ نحو تحقيق أهداف «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، بما يُعزّز مكانتها ويصون منجزاتها.

تعزيز النزاهة

وقالت سعادةُ زهراء بنت محمد رضا اللواتية، نائبةُ رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة للرقابة على الهيئات والاستثمارات والشركات، إنّ الرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم- حفظه الله ورعاه- أسهمت في تعزيز الشفافية والنزاهة في مؤسسات الدولة، من خلال ترسيخ سيادة القانون، وتأكيد مبدأ المساءلة دون استثناء.

وأضافت سعادتها أنّ «رؤية عُمان ٢٠٤٠» دعمت تمكين الأجهزة الرقابية وتعزيز استقلاليتها لحماية المال العام وضمان سلامة الأداء المؤسسي، وأسهمت في نشر ثقافة الإفصاح والوضوح في العمل الحكومي ما يُعزّز ثقة المجتمع في مؤسسات الدولة، فضلًا عن ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتحديث منظومة العمل الإداري بما يُعزّز الكفاءة ويمنع أوجه القصور، والتشجيع على رفع كفاءة الأداء وربط المسؤولية الوظيفية بالأمانة والالتزام، لتُشكّل بذلك نهجًا إصلاحيًا مستدامًا يُعزّز النزاهة ويحافظ على مكتسبات الوطن.

وأكّدت سعادتها أنّ الجهاز يعمل على تعزيز النزاهة من خلال تنفيذ المهام الموكلة إليه، بدءًا من تنفيذ خطة الفحص السنوية، واستقبال ودراسة البلاغات والشكاوى الواردة إليه من الجمهور عبر قنواته المختلفة، كما يعمل على تعزيز الشفافية من خلال تنفيذ خطة تعزيز النزاهة وترسيخ مبادئ الحوكمة بالشراكة مع بقية الوحدات الحكومية، وإشراك المجتمع في الاطلاع على نتائج أعماله الرقابية عبر الملخص المجتمعي، بما يُعزّز الشفافية والثقة المؤسسية. ويسعى الجهاز كذلك إلى إقامة عدد من الفعاليات والبرامج التدريبية المستمرة لمنتسبي الجهات المشمولة برقابته، ضمن إطار برنامج الشراكة المؤسسية.

وأشارت سعادتها إلى أنّ سلطنة عُمان حققت تقدّمًا ملحوظًا في مؤشر مدركات الفساد، أحد أبرز المؤشرات الدولية في مجال تعزيز النزاهة، حيث تقدّمت بمقدار ٢٠ مركزًا في مؤشر عام ٢٠٢٤ الذي تُصدره منظمة الشفافية الدولية في برلين سنويًّا، وحلّت في المرتبة الخمسين عالميًّا من بين ١٨٠ دولة، والمرتبة الرابعة عربيًّا، مقارنةً بالمرتبة السبعين في عام ٢٠٢٣، وبدرجة ٥٥ مقارنةً بـ ٤٣ في العام نفسه، أي بارتفاع قدره ١٢ درجة. ويعكس هذا التقدّم الحرص الذي توليه سلطنة عُمان لتبنّي أفضل الممارسات الدولية في مجالات حماية المال العام، ورفع كفاءة استخدامه، وتعزيز النزاهة.

تطوير المؤسسات

وقال المكرّم السّيد عادل بن المرداس البوسعيدي عضو مجلس الدولة إنه منذ تولّي جلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ- مقاليد الحكم في البلاد، أخذ على عاتقه تطوير وتحديث ما تحقّق طيلة الحقبة الماضية التي اكتملت فيها كل مؤسّسات الدّولة الحديثة والبنية الأساسيّة. وأضاف أن الخطوة الأولى التي تم اتخاذها في رسم خارطة الطريق تمثلت في رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لتحقيق تنمية شاملة مستدامة، ومشاركة مجلس عُمان بشقّيه مجلسي الدّولة والشورى من خلال مراجعة المشروعات القانونية وإخراج بنودها بما يتفق مع المصلحة العامة، كما يقوم المجلس بالمبادرة في إعداد دراسات تخصصيّة في مختلف المجالات إضافة إلى وضع خطط وبرامج عمل الرؤية والحرص على تنفيذها وفق معايير نظام الحوكمة الذي يمتاز بالشفافية والنزاهة. وأكد على أن خطة التوازن المالي والاعتماد وتنويع مصادر الدخل القومي وزيادة الإيرادات غير النفطية وتوجه سلطنة عُمان إلى الاهتمام بالبحث عن مصادر الطّاقة المتجدّدة النظيفة مثل إنتاج الكربون الأخضر وعزمها على تحقيق الحياد الصفري بحلول عام ٢٠٥٠.

وأفاد البوسعيدي بأن رؤية «عُمان ٢٠٤٠ أسهمت في تطوير عمل الجهاز الإداري للدولة، فبدأت الحكومة في الحدّ من الترهّل في الهيكل التنظيمي للمؤسسات بدمج بعضها تارة ونقل بعض الصلاحيات للقطاع الخاص تارة أخرى الأمر الذي ألغى التداخل والتشابه الحاصل بين عمل المؤسسات وسهّل الإجراءات واختصارها. وأشار إلى أنّ إدخال التقنيات الحديثة لتوفير الخدمات وتسهيل الحصول عليها أصبح لازمًا بهدف الحرص على مواكبة التطور وتعزيز العمل الحكومي وتمثل ذلك في تدشين عدة مواقع إلكترونية وتطبيقات حديثة وفرت خدمات جليلة للمواطنين.

ولفت إلى أن النتائج المبهرة للسياسة الحكيمة التي اختطها وحرص على تنفيذها جلالةُ السُّلطان المعظم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ- أسهمت في إيجاد بيئة عمل جديدة وسليمة وحكومة ذات مؤسسات رشيقة متطورة ومبدعة ومتخصصة ذات نظم ولوائح سهلت على المستفيدين من الحصول عليها.

وأكد المكرّم عضو مجلس الدّولة أن استخدام التقنيات الحديثة أسهم في تقديم الخدمات الإلكترونية بشكل فعّال وقامت بدور محوري في تسهيل الإجراءات ومتابعتها ومراقبة مدة الإنجاز ما ساعد على ترك الأثر الملموس في الالتزام بإنجاز العمل والحرص على تنفيذه في وقته المحدّد.

زهراء بنت محمد رضا اللواتية

فلسفة التنمية

وقال مبارك بن خميس الحمداني مدير المكتب الوطني لاستشراف المستقبل بوزارة الاقتصاد، إنّ فلسفة التنمية لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم- حفظه الله ورعاه- تقوم على أربعة مرتكزات رئيسة: أولها ضرورة بناء قاعدة متينة ومستدامة للانطلاق الاقتصادي والاجتماعي، وثانيها تسخير الأطر التشريعية والمؤسسية لتمكين النمو المستدام على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وثالثها إدارة التنمية بفلسفة المؤشرات والمتابعة الحصيفة، ورابعها إيجاد معادلة متوازنة لتحقيق مقاصد السياسات الاقتصادية، ما يلبّي احتياجات النمو والحياة الجيدة للمجتمع. وأضاف أنّ هذه الفلسفة انعكست في التوجيهات والتوجهات السّامية التي رسمت مسيرة عمل الدولة خلال السنوات الخمس الماضية؛ حيث كان التركيز جليًا على الكيفية التي يمكن من خلالها أن يكون الاقتصاد قادرًا على توليد دخلٍ مستدام ومتنوع، إلى جانب التركيز على مسارات رفع كفاءة الإنفاق وتوجيهه للهياكل الاستراتيجية وللضرورات التي تؤثّر بصورةٍ مباشرة في استدامة التنمية.

عادل بن المرداس البوسعيدي

وأشار إلى أنّ توسيع القاعدة الإنتاجية عبر الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتنويع الشراكات الدولية والاقتصادية، والدفع بملف الاستثمار الأجنبي بشكل حثيث، سواء عبر الحكومة أو من خلال الاهتمام المباشر من جلالة السُّلطان المُعظّم- حفظه الله ورعاه- كان من أبرز سمات المرحلة الماضية. وبيّن أنّ هذه الفلسفة تماشت جنبًا إلى جنب مع إرساء منظومةٍ متكاملةٍ ومرنةٍ للحماية الاجتماعية، تقوم على دقّة الاستهداف وعدالته، وحماية الفئات الأكثر احتياجًا، وضمان قدرة مختلف الفئات الاجتماعية على الانسجام مع المقاصد والسياسات التنموية.

وذكر أنّ من الأبعاد المهمة في سياق المشهد التنموي خلال السنوات الخمس الماضية تحويل شعار التنمية المتوازنة جغرافيًا إلى تطبيقاتٍ إجرائيةٍ وعملية وفق نظام حوكمةٍ واضح الأركان، حيث تمّ استحداث نظام المحافظات وتمكينها بالصلاحيات التشريعية، والدفع باتجاه تمكينها ماليًّا وإداريًّا للقيام بدورها في الإشراف على جغرافية التنمية بمختلف أبعادها، وتسخير الأدوات المؤسسية اللازمة لإنجاح هذا التوجه، بما يضمن مراكمة التجربة للوصول إلى الصيغة الأنسب من اللامركزية، وهو ما يُحقق وصول التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخدمات البنى الأساسية واستحقاقات الحياة الجيدة عبر مختلف النطاقات الجغرافية، مع تعزيز ذلك برؤيةٍ واضحة للنمو والتنظيم العمراني تتمثل في تنمية المحافظات.

ولفت إلى أنّ إحدى السمات التي ميّزت نموذج التنمية الجديد في عُمان على الصعيد الاقتصادي، هي تعزيز التشاركية في تمويل الخدمات العامة، مع الحفاظ على الدور المحوري للدولة في دعم وتمويل تلك الخدمات، بما يتّسق مع تعزيز الموارد وتوجيهها لخدمة التنمية الاقتصادية. وأضاف أن من بين هذه السمات كذلك تحوّل الاستثمارات الحكومية من تشتّت الأصول إلى حوكمتها وتجميعها وتعظيم عوائدها عبر إنشاء جهاز الاستثمار العُماني؛ ما يعكس تصورًا تنمويًّا يُعامل الأصول العامة كرافعةٍ استراتيجيةٍ لإعادة هيكلة الاقتصاد، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وتمكينها كبوابةٍ للشراكات الوطنية والخارجية. وأكّد مدير المكتب الوطني لاستشراف المستقبل بوزارة الاقتصاد أنّ ما ميّز السنوات الخمس الماضية في فلسفة التنمية ورؤية جلالة السُّلطان المُعظّم- أعزّه الله- هو العزم على تحقيق المستهدفات الوطنية، ووضع الأدوات الكفيلة بذلك، وإخضاع مختلف مستويات العمل في الدولة للتقييم المنهجي، والتركيز على أثر عمل الحكومة، والمراجعة المستمرة للسياسات العامة في ضوء المتغيرات الوطنية والإقليمية والعالمية.

مبارك بن خميس الحمداني

وعلى الصعيد الدولي، لم تكن المنجزات الداخلية بمعزلٍ عن الحضور العُماني الفاعل؛ إذ تُمثّل السياسة الخارجية العُمانية الوجه الآخر لمنظومة العمل الوطني؛ حيث تقوم السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم- حفظه الله ورعاه- على منظومةٍ راسخةٍ من المبادئ الثابتة التي تُشكّل جوهر النهج الدبلوماسي العُماني، وفي مقدّمتها احترام سيادة الدول، وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية، وحسن الجوار، وترسيخ قيم السلام والتعايش، وتغليب لغة الحوار والتفاهم في معالجة الخلافات والنزاعات.

السياسة الخارجية

هذا، وتحرص سلطنة عُمان على أن تكون سياستها الخارجية عاملَ استقرارٍ وبناءٍ في محيطها الإقليمي والدولي، مستندةً إلى قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومؤمنةً بأهمية العمل المشترك والتعاون متعدد الأطراف، ما يُعزّز الأمن والسلم الدوليين، ويخدم المصالح العليا للشعوب، ويواكب في الوقت ذاته مستهدفات «رؤية عُمان ٢٠٤٠» في دعم التنمية المستدامة وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كشريكٍ موثوقٍ ومسؤول في المجتمع الدولي.

وتضطلع الدبلوماسية العُمانية بدورٍ فاعلٍ ومحوري في بناء شبكةٍ واسعةٍ من العلاقات المتوازنة، القائمة على الثقة والاحترام المتبادل مع مختلف دول العالم، من خلال انتهاج سياسة الانفتاح والتواصل الإيجابي، وتعزيز الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف، ما يحقّق المصالح المشتركة ويدعم مسارات التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية والثقافية. كما أسهمت الدبلوماسية العُمانية، عبر تاريخها الممتد، في تقريب وجهات النظر، وتهيئة بيئات الحوار، وتيسير مسارات التفاهم بين الأطراف المختلفة في عددٍ من القضايا الإقليمية والدولية، انطلاقًا من نهجها القائم على الحياد الإيجابي، والمصداقية، وبناء الجسور لا الحواجز، وهو ما عزّز ثقة المجتمع الدولي بالدور العُماني بوصفه وسيطًا نزيهًا وشريكًا يُعتمد عليه في دعم جهود السلام والاستقرار، وترسيخ الحلول السلمية المستدامة.

سيف الوطن

د. حمير بن ناصر المحروقي *

قِفْ عَلى وَطَنِي العظيمِ مُسائِلًا
أَمجادَهُ، تُنْبِئْكَ بِالخَبَرِ اليَقينْ

عَنْ هَيْثَمٍ، سُلْطانِنا عالِي الذُّرَى
سِرُّ المَهابَةِ تاجُها عِزٌّ وَدينْ

نَسْلُ السَّراةِ البُوسَعِيدِ وَفَخْرُهُمْ
القائِدُ الفَذُّ المُفَدَّى وَالأَمينْ

بَحْرُ المَكارِمِ قَوْلُهُ وَفِعالُهُ
عزمٌ يجدد نهضةً طول السنين

سُلْطانُنا المَيمونُ هَيْثَمُ إِنَّهُ
لِعُمانَ يُظْهِرُ فَخْرَها لِلْمُبْصِرِينْ

وَمَقامُهُ العالِي وَسَيْبُ عَطائِهِ
عَذْبٌ فُراتٌ سائِغٌ لِلنّاهِلِينْ

يا باسِطَ الكَفَّيْنِ جُودًا هاطِلًا
أَنْتَ الغِياثُ، مَلاذُ كُلِّ المُلْتَجِينْ

أَنْتَ الأمان، وَحِصْنُنا يا شامِخًا
نِبْراسُنا الوَضّاءُ، نُورُ المُهْتَدِينْ

لَحْظَةُ التَّتْوِيجِ فَتْحٌ باهِرٌ
جَدَّدَ النَّهْضَةَ مَرْفوعَ الجَبينْ

سِتَّةُ الأَعْوامِ ضاءَتْ وَاحْتَفَتْ
نَهْضَةٌ عُظْمَى بِها فَتْحٌ مُبينْ

رُؤْيَةٌ تَسْمو وَيَسْمو أَهْلُها
قادَها الـ«هَيْثَمُ «نِعْمَ المُسْتَعينْ

قَدْ وَفَى بِالعَهْدِ، بِالعَدْلِ ارْتَقى
قائِمٌ بِالقِسْطِ بَيْنَ المُقْسِطينْ

رَسَّخَ التَّشْرِيعَ، أَرْسى نُظُمًا
أَشْرَقَتْ تَزْهو بِسَعْيِ العادِلينْ

وَالعُمانِيُّ غَدا في غَبْطَةٍ
شامِخَ الرَّأْسِ وَمَرْفوعَ الجَبينْ

إِرْثُهُ النّاصِعُ يُرْوى عَطِرًا
عَنْ كِرامٍ وَعِظامٍ ماجِدينْ

وَلَنا في السِّلْمِ راياتُ العُلا
وَلَنا يَوْمَ الوَغَى النَّصْرُ المُبينْ

نَصْنَعُ الخَيْرَ وَنُعْلي شَأْنَهُ
وَلَنا السَّطْوَةُ ضِدَّ المُعْتَدين

وَلَنا السُّلْطانُ عِزٌّ قِبْلَةٌ
في المَعالي وَمَلاذُ القاصِدينْ

صَمْتُهُ الحِكْمَةُ تَعْلو هَيْبَةً
باهِرٌ، ينطقُ دُرًّا وَيَبينْ

وَلَهُ دَعْوتنا يَحفظُهُ
ربُّنا حفظَ كِرامٍ رَاشدينْ

مَاضيًا بالعزمِ في مَسيرِهِ
لعُمانَ بانيًا لا يستكينْ

وَخِتامُ الشعرِ تسليمٌ على
سَيدِ الأكْوانِ خَيرُ المُرسلينْ

مَنْ حبا أَهلَ عُمانَ شَرفًا
خَير الشَهاداتِ عَلى مَرّ السِنينْ

فَصلاةُ اللهِ تَغْشى المُصْطَفى
عِطْرها الفوّاح يَسْبي كُلَ حِينْ

* قصيدة مُهداة إلى المقام السامي بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم

لنكن متفائلين.. التنمية تُبنى بالأمل لا بجلد الذات

د. خالد بن سالم السعيدي
kmht_933@hotmail.com

في ظل التحولاتِ المتسارعةِ التي يشهدها العالم، تبرز أهمية ترسيخ خطاب مجتمعي مُتوازن يعزز الثقة بالمستقبل، ويدعم مسارات التنمية، بعيدًا عن السلبية المفرطة التي لا تضيف قيمة ولا تُسهم في البناء؛ فالتنمية، في جوهرها لا تقوم على جلد الذات أو التقليل من الجهود؛ بل تُبنى بالتخطيط والعمل المقرون بالأمل، والنَّقد البنّاء المرتبط بالحلول.

لقد انتهجت سلطنة عُمان مسار التنمية المستدامة خيارًا استراتيجيًا، يتسقُ مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع وتنافسي، ومجتمع منتج، وإنسان متمكن، في إطار من الحوكمة والاستدامة، وهو مسار يتطلب وقتًا وتدرجًا، ويعكس وعيًا بطبيعة التَّحديات ومتطلبات التحول.

وتستحق الجهود المبذولة- في مجالات تنويع مصادر الدخل، وتمكين الشباب، وتعزيز ريادة الأعمال، وتطوير التعليم، والاهتمام بالاستدامة البيئية- التقدير والإشادة، لما تحمله من مُؤشرات إيجابية على التحول التدريجي نحو اقتصاد قائم على المعرفة، أكثر مرونة وقدرة على التكيف. وهي جهود تتكامل فيها أدوار الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع.

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري التمييز بين النقد المسؤول الذي يهدف إلى التطوير، وبين جلد الذات الذي يُكرِّس الإحباط ويُضعف الثقة؛ فالتحديات جزء طبيعي من أي تجربة تنموية، ولا ينبغي أن تكون مبررًا لتجاهل المنجزات أو التقليل من المسار العام للتنمية التي تحظى باهتمام ومتابعة مباشرة من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه، لا سيما وأنَّ الخطاب السامي يتسم دائمًا بالصراحة والوضوح، دون تهويل أو تبسيط، وهو ما أسهم في إعادة ترتيب الأولويات الوطنية على أسس واقعية. وجاء اعتماد رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ليعكس هذا التوجه؛ باعتبارها- أي الرؤية- مشروعًا وطنيًا طويل المدى، لا يُقاس نجاحه بردود الفعل الآنية؛ بل بقدرته على إحداث تحول تدريجي ومستدام في بنية الاقتصاد والمجتمع. الرؤية لم تُطرح كشعار؛ بل كإطار عملي ارتبط بإصلاحات مؤسسية وإدارية هدفت إلى رفع كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز مبادئ الحوكمة وترشيد استخدام الموارد.

> **تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان 2040» لا يقتصر على السياسات والخطط وحسب؛ بل يعتمد أيضًا على وعي المجتمع ومشاركته الإيجابية**

وقد اختارت سلطنة عُمان في عهد جلالته مسار الإصلاح المسؤول، من خلال تطبيق برنامج التوازن المالي بروح متدرجة تراعي الأبعاد الاجتماعية، وتستهدف حماية الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل؛ حيث أثمرت هذه السياسات تحسُّنًا ملحوظًا في المؤشرات المالية، واستعادة الثقة الدولية بالاقتصاد العُماني؛ الأمر الذي يعكس أن الإصلاح الهادئ- وإن بدا بطيئًا للبعض- إلّا أنه أكثر رسوخًا وأقل كُلفة على المجتمع.

وإذا كانت بعض القراءات تختزل التنمية في الأرقام والمؤشرات فقط، فإنَّ التجربة العُمانية تؤكد أن الإنسان يظل محور أي مشروع تنموي ناجح. فقد أولت القيادة الحكيمة اهتمامًا واضحًا ببناء الإنسان العُماني، ولا سيما فئة الشباب، من خلال دعم برامج التدريب والتأهيل، وتشجيع ريادة الأعمال، وربط التعليم بمتطلبات سوق العمل؛ بما يُعزِّز المشاركة الفاعلة للمواطن في الاقتصاد الوطني، ويُحوِّل التحديات إلى فرص للنمو والتطوير.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، حملت الزيارات الخارجية التي قام بها جلالة عاهل البلاد المُفدّى- أيده الله- أبعادًا اقتصادية وتنموية واضحة، عكست توجهًا عمليًا نحو تعزيز الشراكات الاستثمارية، وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كدولة مُستقرة وموثوقة، تنتهج سياسة خارجية مُتزنة تقوم على الحكمة وبناء الثقة. وقد أسهم هذا النهج في فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي؛ بما يخدم أهداف التنمية الوطنية.

والنظر إلى مسيرة التنمية في سلطنة عُمان من زاوية إيجابية لا يعني تجاهل التحديات أو إنكار الصعوبات؛ بل يعني التعامل معها بوعي وثقة، بعيدًا عن خطاب السلبية أو جلد الذات. وفي ظل القيادة الحكيمة لجلالة السلطان المعظم، تتشكَّل ملامح تجربة تنموية ترتكز على الهدوء في القرار، والواقعية في الطرح، والاستدامة في الأثر، وهي تجربة تستحق قراءة موضوعية مُنصِفة، ترى فيما تحقق أساسًا يُبنى عليه، لا مادة للتقليل أو التشكيك.

إنَّ تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لا يقتصر على السياسات والخطط وحسب؛ بل يعتمد أيضًا على وعي المجتمع ومشاركته الإيجابية، ودعمه للمبادرات الوطنية، وترسيخ ثقافة العمل والإنتاج، ونشر خطاب إعلامي يعزز الأمل ويشجع المبادرة.

وختامًا.. لنكُن متفائلين؛ إيمانًا بقدرتنا على البناء والتطوير، ولنبتعد عن جلد الذات؛ فالتنمية تُبنى بالتخطيط والعمل المقرون بالأمل، وتترسخ بتكاتف الجميع، وتمضي بثبات نحو مُستقبل يليق بعُمانٍ الشامخة العزيزة وطموحات أبنائها الأبرار المُخلصين.

عُمان في العهد المُتجدد.. استمرارية النهج ورؤية المستقبل

د. هلال بن عبدالله السناني *

تحلّ في الحادي عشر من يناير مناسبة وطنية رفيعة المقام، تشكّل محطةً مفصلية في مسيرة الدولة العُمانية الحديثة؛ إذ تولّى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في عام ٢٠٢٠، مُجدِّدًا لمسيرة النهضة، ومؤكدًا استمرارية النهج العُماني الراسخ، القائم على الحكمة، والاعتدال، والتوازن الخلّاق بين ثوابت الهوية ومتطلبات التطوير والتحديث.

لقد مثّل انتقال الحكم في سلطنة عُمان نموذجًا متقدّمًا في الرصانة والاستقرار، عكس عُمق التجربة السياسية العُمانية، وصلابة مؤسسات الدولة، ووعي المجتمع والتفافه حول قيادته الشرعية، في مشهد حضاري جسَّد نضج الدولة، واحترامها لأُطرها الدستورية، وتقاليدها السياسية المُتجذِّرة.

ومنذ تولّي جلالة السلطان المُعظم- أيده الله- مقاليد الحكم، تبلورَت ملامح مرحلة جديدة من العمل الوطني، ارتكزت على تحديث منظومة الإدارة الحكومية، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتكريس سيادة القانون، إلى جانب إيلاء الاستثمار في الإنسان العُماني عنايةً خاصة؛ باعتباره الأساس المتين لأي مسار تنموي مستدام. وفي هذا السياق، جاءت رؤية «عُمان ٢٠٤٠» بوصفها إطارًا وطنيًا استراتيجيًا جامعًا، يستهدف بناء اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة، ومجتمع منتج ومتماسك، ودولة فاعلة بمؤسساتها وكفاءاتها.

وعلى الصعيد السياسي، أكد جلالة السلطان المعظم منذ خطابه السامي الأول ثوابت السياسة الخارجية العُمانية، المرتكزة على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام قواعد القانون الدولي، وتغليب نهج الحوار والدبلوماسية في معالجة القضايا والتحديات. وقد أسهم هذا النهج المتّزن في تعزيز المكانة الدولية لسلطنة عُمان، وترسيخ صورتها دولةً تحظى بالثقة والاحترام، وصوتًا عقلانيًا داعمًا للأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

ولطالما اضطلعت سلطنة عُمان بدور إقليمي ودولي بنّاء، اتسم بالمسؤولية والاتزان؛ حيث أسهمت- عبر دبلوماسيتها الهادئة- في دعم مساعي السلام، وتقريب وجهات النظر، وتهيئة بيئات ملائمة للحوار البنّاء بين الأطراف المختلفة، انطلاقًا من قناعتها الراسخة بأن ترسيخ الاستقرار يتطلب التفاهم، وأن مواجهة التحديات المشتركة تستوجب تعاونًا جماعيًا قائمًا على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وعلى المستوى الدولي، واصلت سلطنة عُمان، في ظل قيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله- تعزيز حضورها الإيجابي والفاعل في المحافل الإقليمية والدولية، وتطوير شبكة علاقاتها وشراكاتها الاستراتيجية مع مختلف الدول؛ بما يخدم قضايا التنمية المستدامة، ويعزز مفاهيم الأمن الجماعي، ويرسّخ مبادئ التعايش السلمي بين الشعوب. وقد حظي هذا التوجّه بتقدير واسع لما اتسم به من ثبات ووضوح، وابتعاد عن الاستقطابات، وتمسّك بالحلول السياسية والدبلوماسية.

> **سلطنة عُمان ماضية بثقة وثبات نحو ترسيخ نموذجها الخاص في الحكم الرشيد، والتنمية المتوازنة**

وفي هذا الإطار، تحظى العلاقات العُمانية- التونسية بمكانةٍ مُتميّزة، تستند إلى رصيد تاريخي مشترك، وروابط ثقافية وإنسانية متجذّرة، ورؤية متقاربة إزاء القضايا العربية والدولية. وقد شهدت هذه العلاقات في عهد جلالة السلطان المعظم تطورًا ملحوظًا، يعكس حرص قيادتي البلدين الشقيقين على توسيع آفاق التعاون الثنائي، وتعزيز الشراكة في مختلف المجالات، على أسس من الاحترام المتبادل، والتفاهم المشترك، وخدمة المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

إنَّ ذكرى تولّي جلالة السلطان المعظم مقاليد الحكم تمثّل مناسبة وطنية للتأكيد على أن سلطنة عُمان ماضية بثقة وثبات نحو ترسيخ نموذجها الخاص في الحكم الرشيد، والتنمية المتوازنة، والسياسة الخارجية المسؤولة، مستندةً إلى تاريخها العريق، ومُستشرفةً مستقبلًا قوامه الاستقرار، والازدهار، والتفاعل الإيجابي مع محيطها الإقليمي والدولي.

وفي هذه المناسبة الوطنية الغالية، نستحضرُ بكل اعتزاز ما تحقق من منجزات، ونجدّد العهد والولاء للقيادة الحكيمة لجلالة السلطان المُعظم- حفظه الله- موقنين بعزمه الأكيد على مواصلة قيادة عُمان نحو آفاق أرحب من التقدّم والريادة؛ بما يُلبّي تطلعات الشعب العُماني، ويُسهم في خدمة قضايا السلام والتنمية على المستويين الإقليمي والدولي.

* سفير سلطنة عُمان لدى الجمهورية التونسية

عهد من الازدهار والشراكة الإقليمية

إبراهيم بن سعد بن بيشان *

في الـ١١ من يناير ٢٠٢٦، تحتفل سلطنة عُمان الشقيقة بالذكرى السادسة لتولي حضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم، وهي مناسبة تُذكِرنا ببداية عهد جديد مليء بالإنجازات والطُموحات.

ومنذ ذلك اليوم، شهدت سلطنة عُمان تقدمًا ملحوظًا في مختلف المجالات، مدعومة برؤية جلالته الحكيمة رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والتي تُركز على التنمية المستدامة والانفتاح على الشراكات الإقليمية والدولية.

ويأتي احتفال هذا العام وسط إنجازات بارزة حققتها سلطنة عُمان تحت قيادة السُلطان هيثم بن طارق، الذي يُؤكد دائمًا على التزام سلطنة عُمان بمسيرة التقدم والازدهار؛ حيث شهدت نموًا اقتصاديًا مستدامًا، مع التركيز على تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على النفط، من خلال مشاريع في الطاقة المتجددة، السياحة، واللوجستيات. كما أولت عُمان اهتمامًا كبيرًا بالتعليم والصحة والتنمية المُستدامة؛ مما عزز من مكانتها كدولة حديثة ومستقرة في المنطقة، ولعلَّ صدور قرار مجلس الوزراء بإنشاء مركز عُمان المالي العالمي إحدى ثمارها.

وفي الإطار السياسي والدبلوماسي، ساهمت سياسة جلالته الخارجية في تعزيز السلام والحوار وأواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب، مما جعل سلطنة عُمان جسرًا للتواصل والوئام بين الدول.

أما على صعيد العلاقات بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، والتي تتخطى بعمرها نصف قرنٍ من الزمن، فإنها تتسم بالتعاون والاحترام المتبادل بين القيادتين والتفاهم حيال مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وتجمع أبناء الشعبين وشائج الإخاء، يؤطّرها التاريخ المشترك والعادات والتقاليد العربية الأصيلة والموروث الشعبي؛ حيث شهدت تطورًا نوعيًا تحت قيادة جلالة السُلطان هيثم بن طارق منذ توليه مقاليد الحكم، وقد أصبحت الشراكة بين البلدين الشقيقين أقوى من أي وقت مضى، مدعومة بزيارات متبادلة رفيعة المستوى، مثل زيارة جلالته إلى المملكة في يوليو ٢٠٢١، والتي أسفرت عن إنشاء مجلس التنسيق السعودي العُماني لتعزيز التعاون في كافة المجالات.

ومن بعدها زيارة سيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- الرسمية في ديسمبر ٢٠٢١ والخاصة في سبتمبر ٢٠٢٣؛ لتعزيز التنسيق المشترك في القضايا الإقليمية والدولية، والاستقرار في المنطقة، يدعمها دائمًا ثنائيًا ودوليًا اللقاءات والمباحثات الدبلوماسية المستمرة بين وزيري الخارجية صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود ومعالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي، وكذلك اللقاءات بين أصحاب السمو والمعالي الوزراء في المجالات الأخرى مما يَعدُ بمستقبل واعد يخدم مصالح الشعبين.

وتنضوي إقليمًا جهود المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان مع أشقائهم تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفق رؤى وأهداف استراتيجية مشتركة، تحقيقًا للتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتتسع أدوارهما ضمن جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومع الأسرة الدولية في الأمم المتحدة دعمًا لجهود السلم والأمن.

ووفق الإحصاءات الرسمية فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ خلال الـ١٠ سنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا، ومنذ يناير حتى سبتمبر ٢٠٢٥ وصل حجم التبادل التجاري ٤,٠١٣ مليون دولار؛ حيث بلغ إجمالي واردات المملكة من السلطنة نحو ٢,٠١٤ مليون دولار، وبلغ إجمالي صادرات المملكة إلى السلطنة ١,٩٩٩ مليون دولار، في حين بلغ عام ٢٠٢٤م حجم استثمار المملكة المباشر في السلطنة ٨٢,٧ مليون ريال عُماني، وبلغ حجم استثمارات السلطنة المباشرة في المملكة ١١٥,٩ مليون ريال عُماني. وفيما يخص منفذ الربع الخالي الذي يُعد أول منفذ بري مباشر بين البلدين تم افتتاحه في ١١ ديسمبر ٢٠٢١، وتبلغ مسافته ٥٦٤ كيلومترًا، فإنه يمثل نقلة نوعية في التبادل التجاري وتسهيل حركة العبور بين البلدين الشقيقين. وبلغ عدد العابرين من خلال المنفذ منذ شهر أكتوبر ٢٠٢١ إلى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥، ١٣٥,٩٠٢ مواطن سعودي، و٦٤٠,٢٦٠ مواطن عُماني، و٧٤٤,٢٦٢ من الأشقاء الخليجيين والعرب، والمقيمين والزائرين، مؤكدًا بذلك أن سلطنة عُمان أصبحت من أهم المقاصد السياحية للأسر السعودية لما تتميز به من أصالة شعب وقيمًا اجتماعية وموروث ثقافي وطبيعة خلابة.

إنَّ هذه الذكرى ليست مجرد احتفال بماضٍ مُشرِّف؛ بل هي دعوة للمستقبل. وكسفير لخادم الحرمين الشريفين لدى سلطنة عُمان، أُعبِّر عن فخري بالعلاقات الأخوية التي تربط بين قيادتي البلدين: مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وبين حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق- حفظهم الله ورعاهم-، نسأل الله أن يُديم على سلطنة عُمان أمنها واستقرارها، وأن يُعزز الشراكة بين شعبينا لتحقيق الازدهار المشترك.

حفظ الله سلطنة عُمان وقيادتها الحكيمة، وعاشت المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان في أمان ورفاهية تجمعهما روابط العلاقات الأخوية والتاريخية الثابتة والراسخة تؤكد وحدة المصير والمصالح العليا المشتركة للبلدين الشقيقين.

* سفير خادم الحرمين الشريفين لدى سلطنة عُمان

1 صلوا على ميتكم!
خالد بن عمر المرهون

2 إلى أي مدى؟!
سارة البريكية

3 هيثم المجد و6 أعوام من الحكم الرشيد
د. محمد بن عوض المشيخي

4 لعبة الكر والفر
ماجد بن علي الهادي

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

11 يناير.. ذكرى وطنية استثنائية

تحلُّ اليوم الذكرى السادسة لتولي حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في البلاد، مُشكِّلةً مناسبة وطنية استثنائية انطلقت فيه مسيرة نهضتنا المتجددة وفق رؤية حكيمة من قائدنا المفدى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- وجهود ملموسة من حكومتنا الرشيدة، وتضافر للجهود من قبل جميع مؤسساتنا الوطنية، إلى جانب التفاف مجتمعي لا محدود حول قيادته الحكيمة.

وفي هذه الذكرى، تتجدد قيم الانتماء لهذا الوطن الغالي، والولاء لجلالة عاهل البلاد المُفدّى- أبقاه الله- للتأكيد على أهمية المضي قدمًا في الحفاظ على مكتسباتنا الوطنية، وما تحقق من منجزات في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية وغيرها.

ولقد شهدت بلادنا في السنوات الست الماضية إنجازات ملموسة على مستوى تطوير البنية الأساسية واللوجستية لتعزيز جهود جذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تحسين الخدمات وتنفيذ المزيد من المشروعات التنموية في المحافظات، وكذلك التوسع في برامج الحماية الاجتماعية بما يضمن حياة كريمة لأبناء عُمان الأوفياء.

وخلال هذه السنوات، تعرَّضت عُمان كمثل بقية دول العالم إلى العديد من التحديات بسبب جائحة كورونا والأزمات المالية، إلّا أنه بفضل التوجيهات السامية الحكيمة والسياسات المالية المتزنة، استطعنا مواصلة المسير نحو مزيد من البناء والتنمية والعبور إلى بر الأمان.

إنَّنا في هذا اليوم المجيد، نُجدِّد العهد ببذل المزيد من الجهد في سبيل رفعة عُمان وتقدمها وازدهارها، آملين أن تحمل السنوات المقبلة المزيد من الخير لهذا الوطن المعطاء.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

إيش أستفيد أنا كمواطن؟!

خلفان الطوقي

سؤالٌ جَدليٌّ حَاضرٌ عند البعض بعد الإعلان عن حزمة من المَشاريع التنموية أو تعديل بعض القوانين والتشريعات، أو عند توقيع اتفاقيات بين عُمان ودول أخرى، أو ما شابهها من مواضيع، هنا يطرح من البعض: وماذا استفيد أنا كمُواطن؟ وما هو العائد المالي الذي أحصل عليه بعد كل هذا؟ لذلك، من الجيِّد أن يتم الاجتهاد في تفنيد هذه الجزئية نقطة نقطة، وعدم تفسيرها يعني أن هذا السؤالَ صحيحٌ ومنطقيٌّ؟ وشرح هذا الجزئية إنما يعني فتح مدارك وزوايا أخرى للتفكير والتحليل والحوار، وبالتالي تغير القناعات بشكل كامل أو على الأقل بشكل جزئي؟ أو إتاحة الساحة للنقد البناء ممن لا يتفق مع الشرح المبين.

تكرار هذا السؤال من البعض ربما يكون ناتجًا عن أحد ٤ أسباب؛ أولًا: أن الميكنة الإعلامية الحكومية لم تشرح هذه النقطة بسهولة ويسر بما فيه الكفاية، ثانيًا: أن هذا السائل لم يُحلل أو ليست لديه القدرة على التحليل، ثالثًا: أنه لا يرغب في الاستماع إلّا إلى جواب أو رد يُعجبه أو يتوافق مع أمنية في باله، رابعًا: أنه عارف وفاهم لكنه يتمنى أن يترجم ذلك إلى مبلغ مالي محسوس يصل إلى حسابه البنكي!

> **الفائدة الأعظم تتمثل في أن تستمر وتتضاعف المشاريع والمبادرات مع التحسين المستمر للقوانين والتشريعات والإجراءات والآليات**

لنعود إلى السؤال الجدلي «إيش استفيد أنا كمواطن»؟ والأجدى أن يطرح سؤال معاكس: هل سوف أستفيد إذا لم تكن هناك مشاريع تنموية من صحة وتعليم وإسكان وكهرباء ومياه وشوارع ومدارس وغيرها من خدمات عامة وبنية أساسية؟ وهل لي أن أستفيد إن لم تُحسَّن القوانين وتشريعات وآليات واستحداث مبادرات نوعية تتواكب مع المعطيات والتحديات الواقعة بين فترة وأخرى؟ وهل يمكن أن أستفيد إذا لم تحاول عُمان جذب استثمارات خارجية جديدة، وتعاونت مع غيرها من الدول والمؤسسات العالمية المرموقة، وأصبحت عضوًا وجزءًا حاضرًا وفعالًا من النسيج العالمي المتقدم؟

أيهما أجدى: الطرح الذي يدعو لمزيد من العمل والجهد والبحث والتحرك هنا وهناك لمزيد من الفرص والمشاريع، وتطوير منظومة القوانين والتشريعات الجاذبة لمزيد من فرص العمل، وفتح آفاق محلية ودولية أخرى، أم الطرح الذي لا يعترف بأي شيء عدا مبلغ مالي يدخل في الحساب البنكي، وغير ذلك لا يعني شيئاً، ولا يعترف به؟!

تناقضٌ آخر يظهر في البعض حينما ينتقد ويقول إن الحكومة تعمل في صمت، ويُطالبها بترويج ما تقوم به، وإن روَّجت لذلك، يُردِّد هذه الجملة «وإيش استفيد أنا كمواطن من كل هذا؟»، والجواب: أن أي قانون أو تشريع تنظيمي، أو مبادرة مالية تحفيزية، أو منفعة يتم إقرارها، أو رصف طريق، أو بناء مستشفى أو مدرسة، أو توقيع اتفاقية، أو انضمام لعضوية لمنظمة عالمية لا يعني بالضرورة أن أستفيد أنا أو أنت بصفة شخصية مباشرة، وإنما هناك فئة مجتمعية أو قرية أو قطاع خاص سوف يستفيد، وبالتالي سوف تطال هذه الفائدة قطاعًا آخرًا وشريحة مجتمعية.. وهلمَّ جرًّا، بمعنى أن الفائدة ليست دائمًا لي كفرد وبشكل مباشر، ولكن إن بحثنا بعمق وروية، فبكل قرار أو مبادرة أو مشروع هناك مستفيد.

إنَّ الفائدة الأعظم تتمثل في أن تستمر وتتضاعف المشاريع والمبادرات مع التحسين المستمر للقوانين والتشريعات والإجراءات والآليات، بجانب استحداث المشاريع الإنتاجية والمبادرات النوعية والخلاقة التي تضمن لعُمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتنموي؛ فالتنمية بمفهومها الشامل لا تعني تحويل مبلغ في الحساب البنكي للمواطن، وإنما أشمل من ذلك بكثير.

حين يقود الإخلاص

مدرين المكتومية

في الذكرى الوطنية الغَالية، الحَادي عَشرَ من يَناير، لا نستحضرُ التَّاريخَ فحسب؛ بل نستحضرُ معنى ومفهوم القيادة التي تُفكِّر بعُمقٍ وتعمل بهدوءٍ ودون ضجيج، وتؤمن بأنَّ البناء الحقيقي لا يحتاج إلى صوت وشعارات بقدر حاجته لصدق النية وإصرار على تجديد المسار والمضي فيه بكل عزمٍ وثباتٍ، فلا يُبنى الوطن بالأمنيات وحدها، ولا تُصنع التحولات الكبرى بالكاميرات والصور والمقاطع، ففي كثيرٍ من الأحيان يُكتب التاريخ وتُسجَّل النجاحات والانتصارات والوصول بالتريث والأداء الراسخ، ويُنسج المستقبل بخيوط الصبر والإتقان، كما تُحاك الملابسُ الفاخرةُ على مهلٍ وبأيدٍ مُحترفة.

قد لا يشعر المواطن بما يُبذل من جهود صادقة هادئة تتواصل بلا ضجيج وإنما في هدوء وصمت، ولا يمكن له أن يلمس تفاصيل ذلك العمل الذي يُنجزه المخلصون ليل نهار في كواليس صناعة القرار لأجل حياة يتمناها، لكنَّه حتمًا سيُدرك ذلك يومًا ما؛ فالأيامُ كفيلةٌ بأن تكشف أن ما لا يُرى اليوم سنتعرف عليه غدًا حين نقف أمام صورة وطن وقد بلغ المكانة التي يستحقها بين الأمم.

عُمان التي نعيشها ليست مجرد حدود جغرافية ومكانية وحسب، إنما هي امتداد لتلك البيوت الصغيرة التي يسكنها الأمل، والطرقات التي تنبض بالحياة والعمل، فكما يبني رب الأسرة عائلته بالاحتواء والصبر والمسؤولية، يُبنى الوطن بذات النهج، إنه بناءٌ فوق بناءٍ، وحجرٌ على حجرٍ.. مستشفى هنا وآخر هناك، ومدارس في كل منطقةٍ وولاية وقرية، واتفاقيات استثمارية وعلاقات تجارية وغيرها الكثير والكثير من الأحلام التي تنمو وتتحول إلى واقع وحقيقة نراها اليوم بأعيننا ونلمسها بوعينا؛ فالقيادة التي ترى في الإنسان أساس وجوهر التنمية، بالتأكيد لن تبحث عن إنجاز سريع، بقدر ما تبحث عن أثر عميق دائم ومُستمر.

إنَّ حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- يقود هذا العهد المُتجدد بعقلٍ يرى أبعد من اللحظة التي نراها نحن الآن، وبقلبٍ يُدرك أن الأوطان لا تُدار بعصا سحرية؛ بل تصانُ بالهدوء المدروس والصبر الاستراتيجي، وتقوم وتنهض بالإصلاح المُتدرِّج لا المُتعجِّل، وتقوى بالعمل دائم الأثر.

قد لا يَشعرُ المواطن اليوم بتفاصيل الجهد الذي يبذل من أجله ليلًا ونهارًا ومن أجل أبناء الجيل القادم ليكون لهم مستقبل أكثر هناءً وازدهارًا، والتاريخ كما نعلم يُذكِّرُنا دائمًا أن القادة الحقيقيين لا يعملون من أجل التصفيق ولا لانتزاع اللحظة! وإنما يخلصون في العمل لكي تظل صورة الوطن مزهرة ومشرقة على مرِّ السنين. وحتمًا سيأتي يومٌ- وقريبًا جدًا- يُدرك فيه الجميع أن ما نعيشه اليوم هو إحدى مراحل البناء، وأنَّ عُمان التي ستقف في مصاف الدول المتقدمة لم تُصنع بمحض الصدفة؛ بل تجني ثمار الصبر الجميل والجهد الكبير، لأنها انطلقت في مسارها- الذي لا رجعة فيه- من إيمانٍ عميق بعملٍ لا يعرف التوقُّف.

والقيادة ليست مجرد فكرة نظرية، لكنها انعكاس لرحلة تشاركية في البناء الجماعي، والجميع شريكٌ فيها؛ الطالب في مدرسته، والطبيب في مشفاه، والشرطي في مواقع الخدمة، وغيرهم الكثير، بالتوازي مع الجهود المؤسسية من وزارات وهيئات ومسؤولين ومحافظين، وهو ما يُؤكد أنَّ المواطن لم يعد أبدًا مُتفرِّجًا، وإنما شريك في مسارات التنمية ودوربها، كلٌ حسب مسؤولياته والواجب المنوط به؛ فالكاتب بقلمه، والإعلامي برسالته، والمعلم بقيادته، والطبيب بإنسانيته، والمهندس بقدراته، والأكاديمي بفكره، والعامل بجهده... الجميع اليوم مدعو ليستشعر قيمة الوطن الذي يعيش فيه على هذه الأرض الطيبة، ليكون شريكًا في طريق بناء هذا الوطن الغالي.

فأي طريق ليس سهلًا أبدًا، طريق الفرد نفسه لم يكن بسيطًا، فإذا ما ضربت مثالًا علينا كأفراد، منذ أن كنَّا طلبة على مقاعد الدراسة ونحن نحلم بالمُستقبل وندرس لكي نصل لما نحن عليه.. لم يكن الطريق سهلًا ولا الدرب مفروشًا بالورود؛ بل كان هناك الكثير من التحديات والعقبات التي عشناها كأفراد، فكيف إذا كان الحديث عن وطنٍ كامل وعن قائدٍ يحمل مسؤولية شعب بأسره في عالمٍ يموج بالتحديات والتقلبات وفي أوضاع جيوسياسية صعبة ومُعقدة لأبعد مدى، ومع ذلك فإنَّ الإيمان بالمسار هو أول مفاتيح النجاح، والنظر إلى كل ما يحدث باعتباره خطوة على طريق الازدهار.

اليوم.. أكثر من أي وقتٍ مضى نحن بحاجة إلى أن نكون جزءًا من هذه السردية الوطنية، لا مُجرد رواةٍ لها، وأن نُدرك أن ما يُبنى بصمتٍ اليوم سنفتخرُ به أمام الجميع غدًا، وسنقولها بكل ثقة وتأكيد: «هذه عُمان التي أردناها.. وهذا هو الوطن الذي صنعناه جميعًا، بكل إخلاصٍ».

6 أعوام من النَّهضة المُتجددة.. قيادة راسخة ومُستقبل مشرق

د. حامد بن عبدالله البلوشي *

ليس الحادي عشر من يناير يومًا عابرًا في تقويم الوطن؛ بل هو محطة تاريخية مفصلية، تتوقف عندها الذاكرة العُمانية لتَستحضر لحظةً نادرة في مسار الدول؛ لحظة الانتقال الهادئ للقيادة، وانتظام الدولة في مسارها، وتجلّي وعي الشعب بوحدته، وثقته بقيادته، وإيمانه بمُستقبله. في ذلك اليوم من عام ٢٠٢٠، طوى العُمانيون صفحةً مَهيبةً من تاريخهم برحيل السُّلطان قابوس بن سعيد- طيب الله ثراه- وفتحوا في اللحظة ذاتها صفحةً جديدة بقيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- في مشهدٍ وطنيٍّ فريد، اختلط فيه الحزن بالرجاء، والوفاء بالأمل، والدمعة بالعزيمة. وتكمن دلالة هذا اليوم في كونه نقطة توازن نادرة بين الوجدان والعقل، وبين العاطفة والمؤسسة. فقد شهد العالم أجمع انتقالًا سلسًا للحكم، لم تُسمع فيه ضوضاء، ولم تُرفع فيه راية اختلاف؛ بل ارتفع صوت الدستور، وتقدمت مؤسسات الدولة بثقة، والتفّ العُمانيون حول قيادتهم في مشهدٍ يعكس عمق النضج السياسي، ورسوخ الدولة، وتماسك المجتمع.

لقد كان ١١ من يناير تجسيدًا عمليًا لمعنى الدولة الحديثة؛ دولة لا تُدار بالأشخاص وحدهم؛ بل بالقوانين، ولا تُحفظ بالعواطف وحدها؛ بل بالوعي الجمعي، ولا تستمر بالشعارات؛ بل بالعمل المؤسسي المُتراكم.

لم يكن تولي جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- مقاليد الحكم قطيعة مع الماضي، وانفصالًا عن فترة من تاريخ عُمان الأبية، ولا تكرارًا لتجربة رائعة من حكم السُّلطان قابوس؛ بل كان امتدادًا واعيًا لمسيرة النهضة التي أرسى دعائمها السلطان قابوس، وبنى عليها بعقل الدولة وخبرة المؤسسات.

ففي الخطابات الأولى لصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق- وفقه الله- أرسى جلالته معادلة دقيقة: الوفاء للإرث مع شجاعة التجديد، والحفاظ على ثوابت السياسة العُمانية المتزنة مع فتح آفاق جديدة للإصلاح والتحديث، وصون الهوية الوطنية مع الانفتاح الواعي على العصر.

وهكذا، واصل الوطن مسيرته بخطى ثابتة، مطمئنًا إلى أن النهضة لم تكن مشروع مرحلة؛ بل منهج دولة.

وقد جاءت الرؤية السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- واضحة المعالم، عميقة الغاية، مرتكزة على بناء دولة حديثة قوية بمؤسساتها، عادلة بقوانينها، مرنة بإدارتها، وإنسانية في غاياتها؛ فكانت الحوكمة، وسيادة القانون، وتعزيز الشفافية، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري، خطواتٍ عملية لترسيخ دولة الكفاءة والمسؤولية.

وفي قلب هذه الرؤية، يقف الإنسان العُماني محورًا للتنمية، وغايةً لكل إصلاح، وأداةً لكل بناء؛ إنسانٌ يُمكَّن بالعلم والمعرفة، ويُصان بالعدالة والقوانين، ويُحفَّز بالدعم والتمكين.

لقد أدركت القيادة الحكيمة أنَّ الاستقرار السياسي لا يكتمل دون استدامة اقتصادية، وأن الاعتماد على مورد واحد لم يعد خيارًا في عالم متغير؛ فجاء التوجه الحاسم نحو تنويع مصادر الدخل، وبناء اقتصاد منتج، قائم على المعرفة، والابتكار، وريادة الأعمال. وتجلّى ذلك في دعم الاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الواعدة، في إطار رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، التي ترسم ملامح اقتصاد متوازن، مرن، قادر على المنافسة.

لم يكن هذا التحول سهلًا، لكنه كان ضروريًا، وقيادته تتطلب شجاعة القرار، وصدق المصارحة، وإشراك المجتمع في فهم التحديات وصناعة الحلول.

وأما على الصعيد الخارجي، فقد واصلت عُمان في عهد جلالة السلطان المعظم- حفظه الله- نهجها الراسخ في الحياد الإيجابي والدبلوماسية المتزنة؛ سياسة لا تنحاز للصراعات، ولا تتنصل من المسؤولية؛ بل تبني جسور الحوار، وتبحث عن فرص السلام؛ فحافظت السلطنة على مكانتها الإقليمية والدولية بوصفها صوتًا عاقلًا، ووسيطًا موثوقًا، وشريكًا يحترم السيادة، ويؤمن بأن الاستقرار الإقليمي لا يُصنع بالقوة؛ بل بالحكمة.

في رؤية سلطان البلاد المُفدّى، لا يُنظر إلى الشباب بوصفهم طاقة مُهمَّشة، أو إمكانيات مُعطَّلة؛ بل شركاء في الحاضر، وصنّاعًا للمستقبل. ومن هنا، جاء التركيز على التعليم، والتدريب، والتأهيل، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، وإشراك الشباب في مسارات التطوير وصنع القرار.

وبناء الإنسان، وغرس قيم المواطنة، والمسؤولية، والانتماء الواعي، هو الاستثمار الأعمق، والأكثر ديمومة، والأصدق أثرًا في مسيرة الأمم.

ويتجلّى في المرحلة الراهنة اهتمامٌ متزايد بتعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية، بوصفها ركيزة للتنمية المستدامة، وجسرًا بين الدولة والمجتمع، ومساحةً للشراكة الإيجابية؛ لا الاتكالية السلبية؛ فالعدالة الاجتماعية، والتكافل الوطني، ورعاية الفئات المختلفة، ليست مجرد شعارات جوفاء ترفع؛ بل سياسات حكيمة تُترجم إلى برامج، ومبادرات، وتشريعات، تعزز التماسك الوطني، وتعمّق الإحساس بالمصير المشترك.

وفي ذكرى تولي جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم، لا يجدد العُمانيون الولاء بالكلمات وحدها؛ بل بالعمل، والانتماء، والمسؤولية، والإيمان بأن الوطن يُبنى كل يوم بسواعد أبنائه المخلصين.

هو يوم عهدٍ مُتجدِّد، وثقة راسخة بالمستقبل، ورسالة وحدة تقول: إنَّ عُمان، بقيادتها الحكيمة، وشعبها الوفي، ومؤسساتها الراسخة، ماضية بثبات نحو العُلا، مهما تعاقبت الأزمنة، وتغيَّرت التحديات.

* مدير عام شبكة الباحثين العرب في مجال المسؤولية المجتمعية

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

11 يناير ذكرى وطنية غالية ليوم فارق في تاريخ عُمان

إنجازات مالية واقتصادية تترجم الرؤية الســـــامية وتدعم مسيرة النهضة المُتجددة

- المعولي: 97% نسبة إنجاز البرامج الاستراتيجية للخطة الخمسية العاشرة
- 1013% ارتفاعا في قيمة التداولات ببورصة مسقط مقارنة بعام 2020
- القطاعات غير النفطية تواصل تعزيز دورها في دعم النمو الاقتصادي
- السياسة المالية خلال 2025 هدفت لترسيخ الاستدامة وتعزيز متانة المركز المالي للدولة
- عُمان بالمرتبة 58 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية
- رفع التصنيف الائتماني إلى «BB+» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»
- 2.2% نموا بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 28.6 مليار ريال
- 4.6 مليار ريال فائضا بالميزان التجاري بنهاية أكتوبر 2025
- 30.2 مليار ريال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- 395 مليون ريال القيمة السوقية للشركات الناشئة العمانية الواعدة
- تقدم ملحوظ في المؤشرات العالمية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي
- نمو أصول «جهاز الاستثمار» إلى 21 مليار ريال

تَستقبل سلطنة عُمان ذكرى الحادي عشر من يناير يوم تولي حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظَّم -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحُكم في البلاد، وهي تحقق إنجازات مالية واقتصادية عكست الإرادة والرؤية السامية لجعل عُمان بيئة استثمارية جاذبة مدعومة بتشريعات واضحة ومواتية، عبر الخطط والبرامج والجهود من كافة الجهات لتحقيق هذه المُنجزات. كما أن إطلاق خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ بداية العام الجاري والتي تُمثل جسرًا للانتقال من مرحلة التعافي إلى مرحلة النموّ والتوسّع الاقتصادي مدعومةً برؤية واضحة وأسس تشريعية وتنظيمية متكاملة، يؤكد بأن سلطنة عُمان في مسار واعد نحو مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام بقيادة جلالة عاهل البلاد المُفدى.

مسقط- العُمانية

وتواصل القطاعات غير النفطية في سلطنة عُمان تعزيز دورها في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية، مسجلة ارتفاعًا تدريجيًا في مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي ما يعكس فاعلية سياسات التنويع الاقتصادي وتقدم مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»؛ إذ ارتفعت مُساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ٧٣,٣ بالمائة حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٧٢,٥ بالمائة في عام ٢٠٢٤.

ولقد حافظت سلطنة عُمان على المرتبة ٥٨ عالميًا في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٢٥، بفضل الإصلاحات التي عززت بيئة الأعمال ورفعت الفاعلية التنظيمية.

وشهد الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الثابتة حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥م نموًا بنسبة ٢,٢ بالمائة، مسجلًا نحو ٢٨ مليارًا و٦٩٣ مليون ريال عُماني مقارنة بنهاية الربع المماثل من عام ٢٠٢٤، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنسبة ٣,٤ بالمائة مسجلة نحو ٢١ مليارًا و٤٥ مليون ريال عُماني، في حين سجلت القيمة المضافة للأنشطة النفطية نموًا طفيفًا بنسبة ٠,٣ بالمائة لتبلغ ٨ مليارات و٩٤٦ مليون ريال عُماني.

وارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ بنسبة ١,٥ بالمائة، مسجلًا ٣١ مليارًا و٧١ مليون ريال عُماني مقارنة بنهاية الربع المماثل من عام ٢٠٢٤، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنسبة ٣,٥ بالمائة مسجلة نحو ٢١ مليارًا و٤٠٩ ملايين ريال عُماني، مقابل انخفاض القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة ٢,٢ بالمائة مسجلة نحو ١٠ مليارات و٦٤٥ مليون ريال عُماني.

وسجَّل الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضًا قدره ٤ مليارات و٦٩٠ مليون ريال عُماني حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م؛ إذ بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية ١٩ مليارًا و٣٥٩ مليون ريال عُماني، فيما بلغ إجمالي الواردات السلعية المسجلة ١٤ مليارًا و٦٦٩ مليون ريال عُماني، في حين سجل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عُمان بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٥ نسبة نموّ قدرها ١٢,٨ بالمائة ليبلغ نحو ٣٠ مليارًا و٢٧٩ مليونًا و٥٠٠ ألف ريال عُماني.

واستقر مُعدل التضخم في سلطنة عُمان عند مستوى معتدل ومنخفض بشكل ملموس مُقارنةً مع معدل النموّ الاقتصادي المحقَّق فعليًا خلال خطة التنمية الخمسيّة العاشرة ٢٠٢١- ٢٠٢٥؛ إذ بلغ متوسط معدل التضخم نحو ٠,٩ بالمائة حتى شهر نوفمبر ٢٠٢٥، ما يعد إنجازًا مهمًا يظهر قدرة الاقتصاد العُماني على الاستمرار في النموّ وتجاوز التحدّيات في ظل تنفيذ مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» واستراتيجيّة التنويع الاقتصادي وشهدت بورصة مسقط خلال عام ٢٠٢٥ أداء مميزًا يعكس قوة الاقتصاد الوطني ونجاح البرامج الحكومية الرامية إلى تعزيز كفاءة السوق وجاذبيته الاستثمارية؛ حيث ارتفعت القيمة السوقية حوالي ٦٠ بالمائة عن مؤشراتها في عام ٢٠٢٠ لتصل أكثر من ٣٢,٢ مليار ريال عُماني، كما ارتفعت قيمة التداولات خلال عام ٢٠٢٥ بنسبة ١٠١٣ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٢٠ لتتجاوز ٥ مليارات ريال عُماني، مدفوعة بمبادرات أسهمت في تعزيز السيولة وثقة المستثمرين المحليين والدوليين، من بينها إطلاق برنامج تطوير سوق رأس المال، وتدشين سوق الشركات الواعدة، وتحسين البيئة التشريعية لاستيعاب المزيد من الشركات وإتاحة الفرص المتنوعة للمستثمرين.

وقامت الحكومة خلال عام ٢٠٢٥ بتنفيذ سياساتها المالية والاقتصادية الهادفة إلى ترسيخ الاستدامة وتعزيز متانة المركز المالي للدولة؛ ما انعكس إيجابًا على التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان؛ إذ رفعت وكالات التصنيف الائتماني الرئيسة الثلاث تصنيف سلطنة عُمان إلى الجدارة الاستثمارية، ما أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وجاذبية سلطنة عُمان كوجهة للاستثمار.

وصنفت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان عند الجدارة الاستثمارية (BBB-) مع نظرة مستقبلية «مستقرة» بحسب التقريرين التي أصدرتهما في شهري أبريل وسبتمبر من عام ٢٠٢٥.

بينما رفعت وكالة «موديز» في شهر يوليو ٢٠٢٥ التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من (Ba1) إلى درجة الجدارة الاستثمارية (Baa3) مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، كما رفعت وكالة «فيتش» في شهر ديسمبر ٢٠٢٥ التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من «BB+» إلى مستوى الجدارة الاستثمارية عند (BBB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وفي مجال الذكاء الاصطناعي، نفّذت عدد من الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة حزمة من المشروعات التجريبية المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في عدد من القطاعات الحيوية شملت الصحة، والقضاء، والمقاصات، والأمن السيبراني، والبيانات المفتوحة، والتعليم، ضمن مستهدفات البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، لتجسّد هذه المشروعات التزام سلطنة عُمان بتبني الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية لتحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة الأداء الحكومي، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، ما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كبيئة جاذبة للابتكار والتقنيات المتقدمة.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الشركات الناشئة العُمانية الواعدة القائمة على التقنية والابتكار بلغ ٢٠٥ مؤسسات، بقيمة سوقية بلغت نحو ٣٩٥ مليون دولار أمريكي، وأتاحت ٥٤٩ فرصة عمل للشباب العُماني في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وحققت سلطنة عُمان تقدمًا في جميع المؤشرات العالمية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي كمؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي الذي جاءت فيه بالمرتبة الـ٥٤ عالميًا، ومؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية في المرتبة ٤١ عالميًا، ومؤشر الجاهزية للأمن السيبراني وجاءت بالفئة الأولى عالميًا، وفي مؤشر جاهزية الشبكات جاءت في المرتبة ٥٠ عالميًا، وتسعى أن تكون من بين أفضل ٢٠ دولة في كل هذه المؤشرات، وتستهدف رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١٠ بالمائة بحلول عام ٢٠٤٠ ومن المتوقع أن تقترب نسبة المساهمة بنهاية عام ٢٠٢٥ إلى ٣ بالمائة.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الحكومية، أسهم جهاز الاستثمار العُماني في النمو الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة الشركات الحكومية وإدارة الاستثمارات الداخلية والخارجية؛ إذ عُبئ أصول الجهاز لتبلغ نحو ٢١ مليار ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٥، كما تنوعت المحفظة الاستثمارية في حوالي ٥٠ دولة مشكلة بذلك تحالفات اقتصادية واستثمارية تعيد بالنفع المباشر وغير المباشر على تنمية الكوادر البشرية العُمانية المتخصصة ونقل المعارف والتكنولوجيا إلى سلطنة عُمان للاستفادة منها وتوطينها في مجالات متعددة، إضافة الى رفد الميزانية العامة للدولة بأكثر من ٤,٤ مليار ريال عُماني خلال الخطة الخمسية العاشرة.

وقام صندوق عُمان المستقبل بشكل مباشر في جذب عدد من الاستثمارات ودعم مؤسسات القطاع الخاص وتسريع وتيرة نمو المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة محليًا وخارجيًا، وبلغت إجمالي الاستثمارات التي اعتمدها الصندوق حتى نهاية عام ٢٠٢٥ نحو ١٦٤ مشروعًا بالتزام مالي يبلغ ٦٦٢ مليون ريال عُماني، متضمنة ١٠٤ ملايين ريال عُماني استثمارات في الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

وحول تنمية المحافظات، بلغ إجمالي المبالغ المعتمدة لجميع محافظات سلطنة عُمان حتى نهاية عام ٢٠٢٥ مبلغ ٩٨٣ مليون ريال عُماني مقارنة بما كان معتمدا في عام ٢٠٢١ والبالغ ٢٨٥ مليون ريال عُماني.

وشكّل عام ٢٠٢٥ محطة مفصلية في مسيرة المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، من خلال تحديث الإطار التشريعي المنظم، والتوجه في إنشاء مناطق اقتصادية جديدة، إلى جانب تحقيق نمو ملحوظ في جميع الأصعدة وعدد القوى العاملة.

وبلغ إجمالي عدد المشروعات التراكمية الحرة والمدن الصناعية حتى منتصف عام ٢٠٢٥ حوالي ٢٢ مليار ريال عُماني، موزعة على قطاعات استراتيجية تشمل الصناعات التحويلية والمعادن والطاقة والبتروكيماويات والخدمات اللوجستية وغيرها.

ويشكّل قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية في سلطنة عُمان إحدى الركائز الأساسية لجهود التنويع الاقتصادي وتحقيق مستهدفات «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، وتقود مجموعة أسياد، بصفتها شريكا رئيسيا للقطاع، جهودًا حثيثة لترسيخ مكانة سلطنة عُمان كممرّ لوجستي عالمي؛ إذ انعكس هذا الدور في الأداء المالي للمجموعة لتسجل في عام ٢٠٢٤ إيرادات بلغت ٤٩٣ مليون ريال عُماني وصافي أرباح وصل إلى ٥٣,٨ مليون ريال عُماني، بنسبة نمو في الأرباح بلغت ١٣ بالمائة، وتزامن هذا الأداء مع توسع استراتيجي لافت شمل أول استحواذ دولي للمجموعة، ما وسّع حضورها في أكثر من ٩٠ موقعًا حول العالم، إلى جانب دورها في جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٢,٤١ مليار ريال عُماني في المناطق الحرة والاقتصادية.

> 983 مليون ريال إجمالي المبالغ المعتمدة للمُحافظات
>
> 22 مليار حجم الاستثمارات بالمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية
>
> نمو ملحوظ في الاستثمارات بقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة
>
> مواصلة جهود التنمية المستدامة مع بدء تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة
>
> تخصيص 900 مليون ريال سنويا كمصروفات استثمارية و400 مليون لدعم مشروعات التحول الاقتصادي

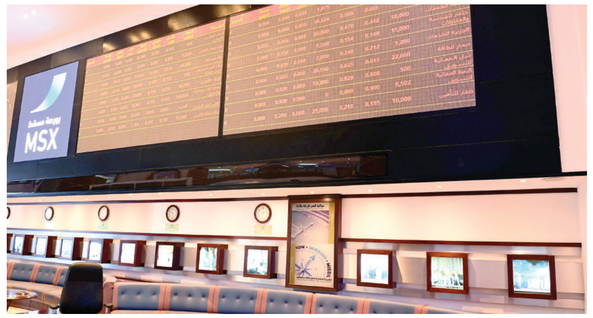

كجزء من استراتيجية شاملة لتطوير القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وشهدت سلطنة عُمان خلال السنوات الماضية نموًّا ملحوظًا في زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة من خلال افتتاح عدد من المشروعات في مجالي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح منها: محطة ظفار١ لطاقة الرياح ومحطة عبري ٢ للطاقة الشمسية ومحطتي منح ١ ومنح ٢ للطاقة الشمسية، بهدف دعم الخطط الوطنية لتحول الطاقة ورفع إسهام الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء؛ إذ بلغت نسبة مساهمة الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء ١١,٥ بالمائة.

وتُسهم مشروعات الطاقة المتجددة في دعم خطط التنويع الاقتصادي وتعزيز الطاقة المستدامة التي تتبناها سلطنة عُمان عبر تنويع مصادرها والحفاظ على البيئة والحدّ من الانبعاثات الضارة، والاهتمام بتنمية مشروعات الطاقة المتجدّدة في مختلف المحافظات وتعزيز إسهاماتها بنسبة ٣٠ بالمائة من إنتاج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتتقدم سلطنة عُمان في ظل القيادة الحكيمة والرؤية السامية السديدة لجلالة السُّلطان المعظم /حفظه الله ورعاه/ بثبات نحو تحقيق الطموحات وتخطي التحديات وتوجه مسارًا واعدًا للتنمية المستدامة وتحويل الطموحات إلى إنجازات ملموسة؛ إذ كان حصاد تنفيذ الخطة التنمية الخمسية العاشرة ٢٠٢١-٢٠٢٥ مثمرًا في تحقيق الأولويات الوطنية المدرجة في الخطة والمرتبطة بمحاور رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ومستهدفات الاستدامة والتنويع.

وقال سعادة الدكتور ناصر بن راشد المعولي وكيل وزارة الاقتصاد، إن سلطنة عُمان عززت خلال السنوات الست الماضية استقرارها الاجتماعي والاقتصادي والمالي، وتواصل الخطة الخمسية الحادية عشرة ٢٠٢٦ -٢٠٣٠ كمرحلة تنفيذية ثانية من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» توجهها نحو التنمية المستدامة بتعزيز مرونتها تجاه التحديات المستقبلية ومواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية واستهداف إنجاز مزيد من النتائج الإيجابية في كافة الجوانب التنموية.

وأضاف سعادته أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة توفر مساحة أوسع للتحرك في خيارات مرنة للتخطيط الاقتصادي، مشيرًا إلى أن الخطة الخمسية العاشرة كانت ركيزة لإنجازات وطنية خلال المرحلة الأولى من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» بالرغم من التحديات التي صاحبت فترة الخطة التي أحرزت تقدمًا في تحقيق مستهدفاتها على صعيد المؤشرات الاقتصادية الكلية والاستدامة المالية وتحسين بيئة الأعمال وجاذبية الاقتصاد.

وأوضح سعادته أن الحكومة عززت خلال الخطة الخمسية العاشرة الإنفاق الاجتماعي والاستثماري لتسريع تنفيذ المشروعات التنموية وتطوير البنية الأساسية وخدمات الصحة والتعليم والإسكان والضمان والرعاية الاجتماعية وتبني منظومة متطورة للحماية الاجتماعية وفق المعايير الدولية ورفع مخصصات الدعم للسلع والخدمات الأساسية لتحسين مستويات المعيشة.

وأشار سعادته إلى أن نسبة تنفيذ البرامج الاستراتيجية للخطة الخمسية العاشرة (البرامج المنجزة وقيد التنفيذ) بلغت نحو ٩٧ بالمائة حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٥م، ووصلت نسبة الإنجاز في البرامج المرتبطة بمحور الإنسان والمجتمع إلى ٩٦ بالمائة، و٩٩ بالمائة في محور الاقتصاد والتنمية، و٩٥ بالمائة في محور البيئة المستدامة، و٩٦ بالمائة في محور الحوكمة والأداء المؤسسي.

وأكد سعادته أن سلطنة عُمان شهدت تحولًا جذريًا في وضعها المالي والاقتصادي وحقق الاقتصاد العُماني مستهدفاته المحددة في الخطة الخمسية العاشرة، وتخطى أداء القطاعات غير النفطية وتوقعات، وأسهمت جهود وخطط الضبط المالي في تعزيز قوة المركز المالي للدولة ورفع التصنيف الائتماني إلى درجة الجدارة الاستثمارية في ظل تراجع كبير في الدين العام.

وبين سعاته أن نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لسلطنة عُمان حقق نموًّا بنسبة ١٤ بالمائة منذ بداية الخطة العاشرة ٢٠٢١-٢٠٢٥، حيث ارتفع من ٢٥,٥ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢١ إلى نحو ٤٠ مليار ريال عُماني متوقع بنهاية عام ٢٠٢٥، حيث يعكس هذا النمو أداء الاقتصاد الإيجابي في ظل السياسات الاقتصادية والمالية التوسعية الداعمة للنمو.

وأوضح سعادة الدكتور وكيل وزارة الاقتصاد أن هذا النمو جاء مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة بلغت ٤,١ بالمائة إلى جانب نمو الأنشطة النفطية بالمتوسط بنحو ٣,٣ بالمائة، وبلغت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ٧١,٣ بالمائة بالمتوسط خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤، مشيرًا إلى أنه في إطار التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي جاء معدل التضخم ضمن المستهدف مسجلًا ١,٤ بالمائة كمتوسط خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ مقارنة مع تضخم سالب بنسبة ٠,٤ بالمائة في عام ٢٠٢٠، وتجاوزت بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي المستهدف؛ إذ ارتفعت نسبة إجمالي الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ لتبلغ ٢٧,٦ بالمائة مقابل ١٠,٧ بالمائة في عام ٢٠٢٠ وتجاوزت هذه النسبة المستهدف خلال سنوات الخطة البالغ نحو ١٨,٩ بالمائة، بينما بلغ متوسط نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي ٢٦,٧ بالمائة خلال الفترة نفسها قريبة من مستواها المحقق في عام ٢٠٢٠ والبالغ نحو ٢٧,٣ بالمائة، وبذلك تكون هذه النسبة قد فاقت المستهدف خلال سنوات الخطة والبالغ نحو ٢٦,٥ بالمائة.

ولفت سعادته إلى أن أوضاع الاستدامة المالية شهدت تحسنًا ملحوظًا خلال فترة الخطة العاشرة مع ارتفاع فائض الميزانية وتوجيه جانب من الإيرادات الإضافية المحققة من ارتفاع النفط نحو تسريع سداد الدين، وانعكس ذلك في خفض رصيد الدين العام ليبلغ نحو ١٤,٤ مليار ريال عُماني في نهاية عام ٢٠٢٤ واستمراره عند مستوى آمن بنحو ٣٦ بالمائة من الناتج المحلي بحلول نهاية عام ٢٠٢٥.

وأوضح سعادته أن تسهيل بيئة الأعمال وتقليل الإجراءات أسهم في نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥؛ إذ بلغ ٣٠,٣ مليار ريال عُماني مرتفعًا بنحو ٧١ بالمائة عن الفترة ذاتها من عام ٢٠٢١ عند بداية الخطة الخمسية العاشرة، كما أن نجاح السياسات المالية لسلطنة عُمان في تعزيز الاستدامة التصدير انعكس إيجابًا على انخفاض نقطة التعادل للميزانية إلى نحو ٦٨ دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام ٢٠٢٥، وهو ما تحقق بفضل ضبط الإنفاق وتنمية الإيرادات غير النفطية.

وأشار سعادته إلى أنه في محور البيئة المستدامة، حددت سلطنة عُمان عام ٢٠٥٠ للوصول للحياد الصفري الكربوني، وتبنت سياسات وبرامج وطنية لخفض الانبعاثات الكربونية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة، وتم تنفيذ عدد من المشروعات الإغاثية للحفاظ على الموارد وتعزيز استدامة الأمن المائي والغذائي، وحققت تقدمًا في بعض المؤشرات البيئية، ما يعكس جهودها نحو المساهمة الفاعلة في احتواء تغيرات المناخ والالتزام بتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي محور الحوكمة والأداء المؤسسي، أوضح سعادته أن سلطنة عُمان شهدت تقدمًا في التحول نحو الحكومة الرقمية وتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين الإجراءات القضائية والرقابية إلى جانب تحديث وإصدار مجموعة من التشريعات والقوانين، مثل قانون تنظيم إدارة شؤون القضاء، وقانون العمل، والقانون المالي، كما تم اعتماد نظام المحافظات ما يعزز اللامركزية ويساعد في تحقيق التنمية المتوازنة في المحافظات.

وأكد سعادته أنه مع انتهاء الخطة الخمسية العاشرة وبدء تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة كمرحلة ثانية من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» تتواصل جهود التنمية المستدامة وتم إعداد الخطة وفق منهجية علمية وتشاركية شاملة، استندت على التجارب الدولية، واستخلاص الدروس المستفادة من الخطط السابقة وبالاستناد إلى محاور رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لتسريع وتيرة النمو وتعزيز الاستدامة في مختلف القطاعات واستمرار تحسن مستويات المعيشة وتعزيز الرفاه الاجتماعي ومستدامات التشغيل الوطنية.

وقال سعادته إن الخطة الحادية عشرة تعد محطة مهمة للاقتصاد العُماني بعد تجاوز مراحل التحديات السابقة وتراعي الخطة تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات التنموية والمستهدفات الاقتصادية والاجتماعية، مشيرًا إلى أن تنفيذ الخطة يأتي وسط تحديات دولية من أهمها تصاعد السياسات الحمائية التجارية إلا أن إعداد وتنفيذ الخطة يأتي مدعومًا بسياسات كلية وقطاعية قائمة على الكفاءة والاستدامة والتنافسية، وتوجه سلطنة عُمان نحو الاستفادة من التطورات المتسارعة في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتحول نحو الطاقة المتجددة وتوظيف هذه التطورات للانتقال نحو اقتصاد معرفي يواكب التطلعات المستقبلية ويعزز أداء مختلف القطاعات ويسهم في توفير فرص عمل في القطاعات الواعدة.

وأضاف سعادته أن تنفيذ الخطة يأتي أيضًا مع استقرار ملموس وتحسن في المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية وتطور في الأطر التنظيمية والتشريعية وبيئة الاستثمار؛ ما يسهم في إيجاد بيئة محفزة للاستثمارات وتمكين القطاع الخاص كشريك في التنمية المستدامة ومصدرًا لتوليد فرص العمل إضافة إلى زخم من المشروعات الإغاثية التي تم افتتاحها خلال الخطة الخمسية العاشرة، والمشروعات الاستراتيجية الكبرى الجاري تنفيذها والمنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة ومنطقة الروضة الاقتصادية الخاصة في محافظة البريمي، إضافة إلى مدن ومناطق صناعية جديدة في مختلف المحافظات، وهي مشروعات تعزز الهياكل الاستراتيجية للاقتصاد وجهود تنمية المحافظات وتدعم توجه رؤية «عُمان ٢٠٤٠» نحو اللامركزية الاقتصادية.

وذكر سعادته أنه من خلال الأهداف الاستراتيجية للخطة، تضع سلطنة عُمان أسسًا قوية لمستقبل أكثر استدامة وازدهارًا، ما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي متوازن، ورفاه اجتماعي مستدام، وتطوير شامل لمختلف المحافظات وتوفير فرص عمل، في إطار رؤية طموحة تعكس تطلعات الوطن والمواطن، وتتضمن الخطة ستة أهداف استراتيجية تركز على بناء اقتصاد متنوع ومستدام وصولًا إلى اقتصاد تنافسي يحقق تنمية اقتصادية متوازنة تعزز الاستقرار والاستدامة ورفع كفاءة سوق العمل والتشغيل وتحسين مستوى الإنتاجية وتعزيز المهارات، بما يتناسب مع المتطلبات المتسارعة لسوق العمل، وتعزيز التوطين في القطاع الخاص، والتحول التدريجي إلى اقتصاد منخفض الكربون وتعزيز الاستدامة البيئية بالتوسع في استخدام الطاقة المتجددة، وتبني سياسات التكيف مع التغيرات المناخية، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز اللامركزية الاقتصادية للمحافظات، والتنمية الاجتماعية المستدامة ورفع مستوى الحوكمة والأداء المؤسسي.

وأوضح سعادته أن الخطة الحادية عشرة حددت القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية وفق معايير تعزز تنفيذ مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» خلال مرحلتها الثانية؛ إذ تم اختيار قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والاقتصاد الرقمي كقطاعات رئيسة، كما جرى تحديد قطاعات ممكنة وداعمة تسهم في استدامة النمو الاقتصادي تشكل مدخلًا للقطاعات الإنتاجية، مبينًا أنه وفقًا للإطار المالي للخطة، تم تخصيص ٩٠٠ مليون ريال عُماني سنويًا كمصروفات استثمارية و٤٠٠ مليون ريال عُماني سنويًا خلال سنوات الخطة لدعم مشروعات التحول الاقتصادي وأداء القطاعات الرئيسة والداعمة.

وأشار سعادة الدكتور وكيل وزارة الاقتصاد إلى أنه وفقًا للسيناريو المعتمد للإطار الاقتصادي للخطة، من المستهدف تحقيق عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، من أهمها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو ٤ بالمائة بالمتوسط خلال فترة الخطة ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو ٥٦ بالمائة بالمتوسط، ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو ٢٨ بالمائة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١١ بالمائة، ونسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو ٢١ بالمائة بالمتوسط، ومعدل نمو الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة بنحو ٤ بالمائة بالمتوسط، إلى جانب معدل تضخم لا يتجاوز ٢ بالمائة، وفي ضوء النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة بحسب السيناريو المعتمد، فإنّ الوصول إلى مستهدف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» البالغ ٥ بالمائة كمتوسط نمو للناتج المحلي بنهاية المرحلة الثانية في عام ٢٠٣٠ يتطلب استقطاب استثمار خاص «محلي وأجنبي» يفوق ما هو متوقع في السيناريو المعتمد للخطة بنحو مليارَي ريال عُماني سنويًا خلال فترة الخطة بحيث تصل نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٢ بالمائة بالمتوسط.

تحيات جلالة السلطان للرئيس الإيراني ينقلها وزير الخارجية

مباحثات عُمانية إيرانية تؤكد أهمية الدبلوماسية في خفض التوترات وصون سيادة الدول

بزشكيان يُعبر عن تقديره لدور سلطنة عُمان البنّاء في دعم الاستقرار الإقليمي

التشديد على تجنب الممارسات التي تؤجج التوتر وتقوّض السلم الإقليمي

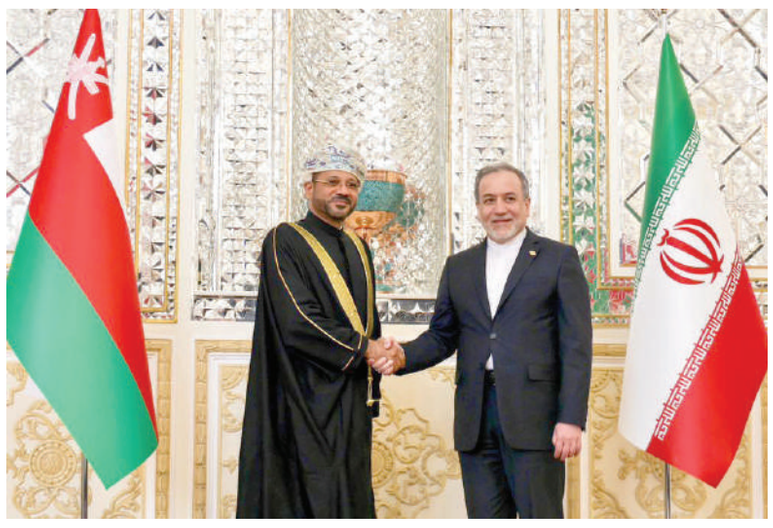

مسقط - الرؤية

استقبل فخامة الدكتور مسعود بزشكيان رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، السبت، معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي وزير الخارجية، وذلك خلال الزيارة الرسمية التي يقوم بها معاليه إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ونقل معالي السيد وزير الخارجية خلال المقابلة تحيات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- إلى فخامة الرئيس، وتمنياته الطيبة له بدوام الصحة والسعادة، وللشعب الإيراني الصديق باطراد التقدم والازدهار. من جانبه، حمّل فخامة الرئيس الإيراني معاليه نقل خالص تحياته وتقديره إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم -أعزه الله- وتمنياته الطيبة لجلالته وللشعب العُماني بدوام التقدم والرخاء.

وجرى خلال المقابلة التأكيد على عمق العلاقات الثنائية الوطيدة بين سلطنة عُمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسبل تعزيزها في مختلف المجالات بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين، ويعزز أسس حسن الجوار.

كما تطرق اللقاء إلى جملة من القضايا الإقليمية ذات الصلة بالأمن والاستقرار، حيث أكد الجانبان أهمية تعزيز مناخ الثقة والتعاون في المنطقة، واعتماد المقاربات الدبلوماسية كمسار رئيسي لمعالجة التحديات الراهنة، بما يسهم في خفض التوترات وصون سيادة الدول وترسيخ أسس السلم الإقليمي.

وأعرب فخامة الرئيس الإيراني عن تقدير بلاده للدور البنّاء الذي تقوم به سلطنة عُمان في دعم الجهود الهادفة إلى التوصل إلى تفاهمات متوازنة تسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي. ومن جانبه، عبّر معالي السيد وزير الخارجية عن بالغ تقديره لفخامته وللقيادة الإيرانية على دعمهم لهذه الجهود، ومسار المباحثات الرامية إلى إحلال السلام وتعزيز دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

كما أجرى معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي وزير الخارجية، مباحثات رسمية مع معالي الدكتور سيد عباس عراقجي وزير الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة، وذلك خلال لقائهما في العاصمة الإيرانية طهران. وقد استعرض الجانبان خلال اللقاء مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، وأكدا حرصهما المشترك على الارتقاء بها إلى آفاق أوسع من خلال تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والاستثماري، وتوسيع مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يخدم المصالح المتبادلة ويدعم التنمية في البلدين.

وناقش الوزيران سبل تفعيل آليات التعاون القائمة، بما في ذلك اللجان المشتركة وقنوات التشاور السياسي، وأكدا أهمية الاستمرار في التنسيق الوثيق، بما يُسهم في ترسيخ علاقات حسن الجوار والتعاون المستدام بين سلطنة عُمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وعلى الصعيد السياسي، شدد الجانبان على أهمية تجنيب المنطقة التحديات المتزايدة التي تهدد أمنها واستقرارها، وضرورة تجنُّب السياسات والممارسات التي من شأنها تأجيج التوتر أو تقويض السلم الإقليمي.

وتبادل الوزيران وجهات النظر بصورة معمّقة حول طيف واسع من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، شمل تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، والأمن الإقليمي، وجهود التهدئة وخفض التصعيد، إلى جانب عدد من القضايا الدولية الراهنة، حيث أكدا أهمية اعتماد الحوار والدبلوماسية نهجًا أساسيًا لمُعالجة الخلافات، وتعزيز التعايش السلمي عبر التعاون الإيجابي وبناء الثقة المتبادلة بين دول الإقليم كافة وبما يعود باستتباب الأمن والاستقرار وتعميق المصالح المشتركة والمنافع بين جميع الأطراف.

وفي هذا السياق، ناقش الجانبان تطورات الأوضاع في قطاع غزة، مُؤكدين أنَّ القضية الفلسطينية ستظل القضية المركزية الأولى وأن تحقيق العدالة لها يمثل ركيزة الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي السياق، التقى معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي وزير الخارجية، بمعالي علي لاريجاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك خلال زيارة معاليه إلى العاصمة الإيرانية طهران.

وتناول اللقاء أوجه التنسيق والتشاور القائم بين البلدين الصديقين في القضايا ذات البعد الأمني والاستراتيجي، وبحث سبل تعزيز التواصل بما يسهم في دعم الاستقرار الإقليمي وترسيخ مبادئ حسن الجوار.

كما تبادل الجانبان وجهات النظر حول تطورات الأوضاع في المنطقة، مؤكدين أهمية تحصين المنطقة من التوترات والتحديات التي تهدد أمنها واستقرارها، وضرورة اعتماد الحوار والتفاهم سبيلاً لمُعالجة القضايا الإقليمية، بما يحفظ سيادة الدول ويعزز السلم والأمن في المنطقة.

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنة/

سماح بنت جمعه بن خليفه الهنائية

سند ملكية أرضها السكنية رقم: 1840 الكائنة في ولاية بهلاء بالمربع: م/1 والبالغ مساحتها: 600 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة **تأثير للإعلان (ش.م.م)** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1060823** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **100,000** ر.ع (مائة ألف ريال عماني) إلى **50,000** (خمسون ألف ريال عماني).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣١١١

في الفئة ٥ من أجل السلع / الخدمات:

مكملات غذائية من البروتين، أثيرات سليلوز لغايات صيدلانية، مكملات غذائية من الجبنين، المكملات الغذائية من الغلوكوز، مكملات غذائية من أنزيمات، مكملات غذائية من براعم القمح، ملاحق زلال غذائية، مكملات غذائية للحيوانات، مكملات غذائية من حبوب الطلع، مكملات غذائية من دنج، مكملات غذائية من زيت بذر الكتان، ملاحق بذر الكتان الغذائية، مكملات غذائية ذات أثر تجميلي، إضافات معدنية إلى الغذاء، مكملات غذائية من هلام ملكي، مستحضرات فيتامينية، رقعات من المكملات الفيتامينية، خلاصات أعشاب للاستخدام الطبي، أملاح مياه معدنية، مستحضرات طبية لأغراض التنحيف، حبوب التنحيف، إضافات غذائية، كولاجين لغايات طبية، حبوب مضادة للأكسدة، زيت كبد سمك القد، مستحضرات أنزيمية لغايات طبية، pharmaceuticals، شراب دوائي، دقيق السمك لغايات صيدلانية، دهون لغايات طبية، زيوت دوائية، ستيرويدات، أحماض أمينية لغايات طبية، أدوية للأغراض البشرية، أعشاب دوائية، جلوكوز لغايات طبية، جيلاتين هلام، لغايات طبية، الدهايدات لغايات صيدلانية، الدهايد فورميك لغايات صيدلانية، أنزيمات لغايات طبية، أقراص دواء لغايات صيدلانية، أقراص مطيبة لغايات صيدلانية، أغذية حمية معدة لغايات طبية، كبسولات لغايات صيدلانية، مستحضرات زلالية لغايات طبية، مستحضرات صيدلانية، مستحضرات صيدلانية كلسية.

باســـــم : شركة واحة الحديد للاستثمار
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١٠٠ ص.ب: ١١٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١١/٥

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بصحار
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9103/1340)	الدائرة (التنفيذ)
الحق المطالب به (بإلزام المنفذ ضدها بأن تؤدي للبنك المستأنف الفائدة بواقع 12% سنويا من تاريخ رفع الدعوى وحتى تمام السداد وبإلغائه فيما قضى به من رفض التصريح للبنك المستأنف ببيع الأصول والمعدات المرهونة موضوع الدعوى والقضاء مجددا بالتصريح للمستأنف ببيعها في حالة عدم السداد وألزمتها بالمصاريف ومبلغ مائتي ريال عماني أتعابا للمحاماة عن هذه الدرجة من التقاضي وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك).	

أسماء الأطراف	الصفة
شركة محاجر الخليج ش.م.ع.ع	المنفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الثلاثاء الموافق 2026/1/29م للمنقولات السابق توقيع الحجز عليها وهي كالآتي:

النوع	العدد
مصنع إنتاج بلاط الكوارتز	مبنى الإدارة - مبنى خط الإنتاج (مبنى المصنع - مكائن خط الإنتاج وملحقاتها - مخزن خط الإنتاج - مخزن الكسارات - مخزن قطع الغيار - مخزن خدمات التصنيع - مبنى المصنع القديم). (بدون المركبات الموجودة في تقرير الخبير)

1- الحارس القضائي - سعيد الكلباني 99059432
2- الخبير المنتدب - رضا ال صالح 24222404

ويقدر بسعر أساسي بمبلغ وقدره (3,324,928 ريال عماني) ثلاثة ملايين وثلاثمائة وأربعة وعشرون ألفا وتسعمائة وثمانية وعشرون ريال عماني. فعلى راغبي الشراء الحضور للمزاد المقرر لبيع المنقول محل البيع في قسم التنفيذ بالمحكمة مع إحضار ما يثبت الملائة المالية على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً وإلا أعيدت المزايدة على ذمته بأي ثمن كان عملاً بنص المادة (383) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بجعلان بني بوعلي
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9103/168)	الدائرة (تنفيذ تجاري)
الحق المطالب به (إلزام المنفذ ضده مبلغ وقدره (62.060 ر.ع)).	

أسماء الأطراف	الصفة
زايد يحيى خنفور الشيباني	طالب التنفيذ
راشد بن خميس بن عبدالله الحربي	المنفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة (9:00) صباحا من يوم (الأربعاء) الموافق: 2026/1/28م للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
سكني	جعلان بني بو علي/ السويح	6-15-022-01-197	السويح	1529,00

ويقدر بسعر أساسي وقدره (26577 ر.ع). فعلى راغبي الشراء التواصل مع المثمن عمر بن ناصر المسروري رقم الهاتف (95764990) لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن **شركة المعبر العالمية** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1364319)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى **(شركة الشخص الواحد)**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن **اللـه بخش غلام حسين الزدجالي للتجارة)** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1205544)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(تاجر فرد)** إلى **(شركة محدودة المسؤولية)**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مشاريع البراري للهندسة والحفريات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1016552)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(تضامنية)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة المطيلع العالمية** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1453609)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(تضامنية)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٠١٨

في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:

مدارس الحضانة.

باســـــم : حضانة الدب الذهبي
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ٢١١ ص.ب: ١٥٤٦، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٠١٢

في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:

البرادات المركزية.

باســـــم : زهرة الرمان للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٠١٩

في الفئة ٣٦ من أجل السلع / الخدمات:

تأجير العقارات، خدمات وكالات العقارات، تثمين العقارات، التقييم المالي التأمين والأعمال المصرفية والعقارات، إدارة العقارات، مكاتب العقارات والشقق السكنية، تأجير المكاتب عقارات.

باســـــم : مشاريع ابن محمود الأنصاري للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ٢٢٦ ص.ب: ٣١٤، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٦٥٠

في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:

خدمات النوادي الصحية تدريبات اللياقة البدنية والصحية، خدمات المدرب الشخصية تدريبات اللياقة المدنية، خدمات تقييم اللياقة البدنية لأغراض التدريب، إجراء فصول اللياقة البدنية.

باســـــم : الملك لكمال الأجسام
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١٢١ ص.ب: ١٦، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١١/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٧٥٧

في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:

بيع عباءات نسائية، شيالات للملابس، ياقات ملابس، ملابس، ملابس جاهزة، ملابس تقليدية، ملابس مطرزة وعطور.

باســـــم : حشمة الرائدة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢٥٠٩

في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:

المقاهي التي تقدم وجبات الطعام بشكل أساسي، المقاهي التي تقدم مشروبات بشكل أساسي.

باســـــم : سجل الخليج
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ٤٠٠ ص.ب: ١٠٠، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/١٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٢٢٥١

في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات:

خدمات العيادات الطبية.

باســـــم : مجمع جوهرة الشرقية الطبي التخصصي
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/١٢/١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٢٢٥

في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:

بيع الملابس الجاهزة والكماليات وتوابعها.

باســـــم : قمة التميز العالمية
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ١٠٨ ر.ب: ١١٦، محافظة مسقط، ولاية بوشر، الأنصب، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٦٨٠٠٧

في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:

خدمات المقاهي، خدمات المطاعم.

باســـــم : الغد للانشاءات والتعمير
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٣/٩/٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٥٦٩

في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:

البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للفضيات والهدايا.

باســـــم : مركز ريانة العود الحديثة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : محافظة شمال الباطنة، ولاية صحار، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١١/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢١٣٥

في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات:

ملابس، أحذية.

باســـــم : خط الحياة للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١١١، ص.ب: ١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/ ٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٠٠٧

في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات:

تركيب وإصلاح أجهزة الإنذار ضد الحريق.

باســـــم : الهندسة الإحترافية
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١١٤ ص.ب: ١٧٢٨، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٨

١١ يناير

رُسُوخٌ وَتَقَدُّمٌ

بمشاعر الفخر والولاء، تتشرف عمانتل برفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

– حفظه الله ورعاه – بـمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد، سائلين المولى عزّ وجل أن يوفقه ويسدد خطاه، ومؤكدين اعتزازنا الراسخ بالمساهمة في تـحقيق رؤيته الـسامية لترسيخ مـكانة عُمان إقليميًا ودوليًا، وبناء مـستقبل أكـثر إشراقًا لعُمان وشعبها الوفي.

عمانتل
Omantel

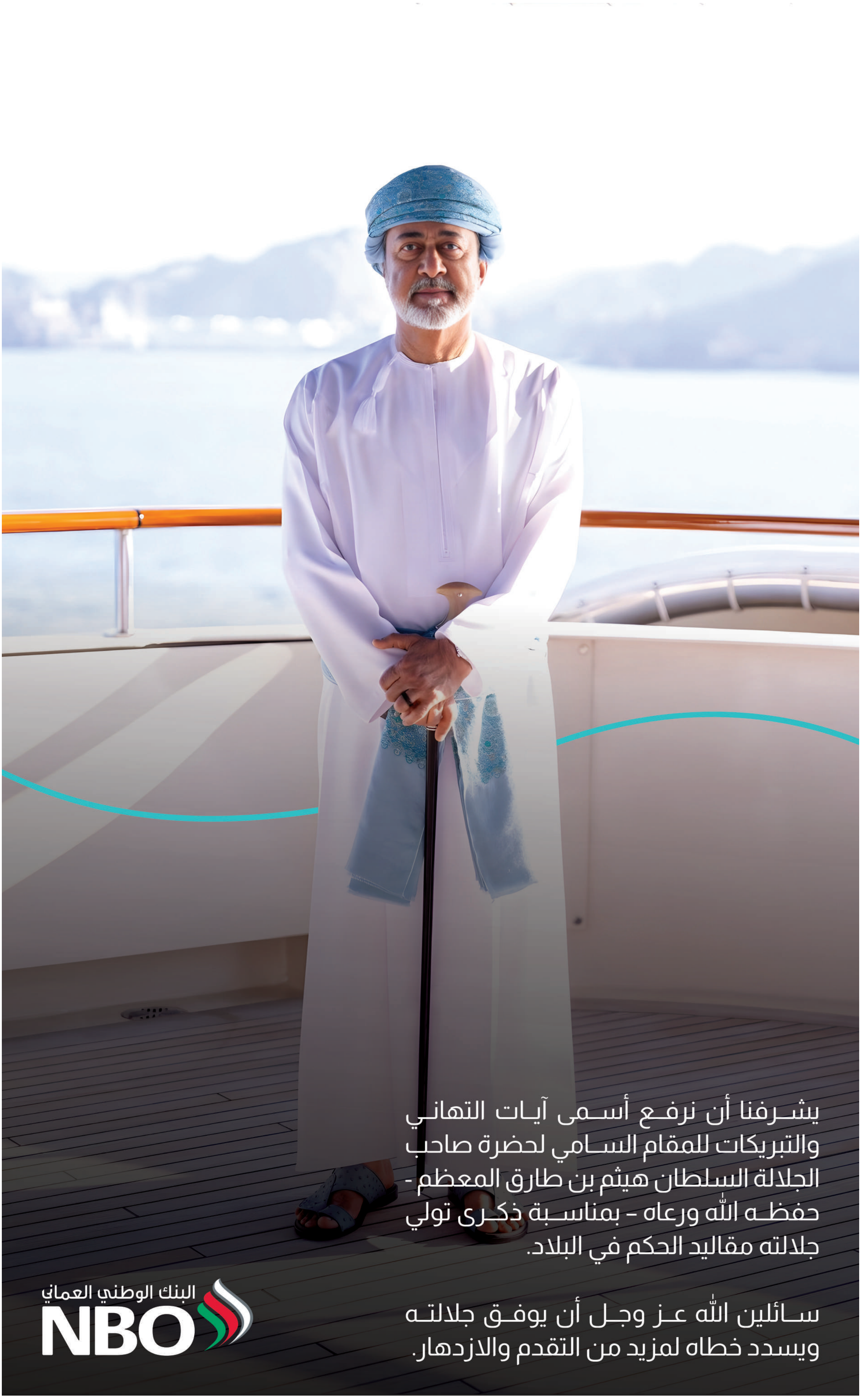
يشـرفنا أن نرفـع أسـمى آيـات التهانـي
والتبريكات للمقام السـامي لحضرة صاحب
الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -
حفظـه الله ورعاه - بمناسـبة ذكـرى تولي
جلالته مقاليد الحكم في البلاد.
سـائلين الله عـز وجـل أن يوفـق جلالتـه
ويسدد خطاه لمزيد من التقدم والازدهار.
البنك الوطني العماني
NBO

عُـــمـــان بـــكـــم تـــزهـــو
YOU SPARK OMAN'S FUTURE
SOHAR ALUMINIUM
ALUMINIUM DELIVERED RESPONSIBLY
SOHAR-ALUMINIUM.COM | @SOHARALUMINIUM

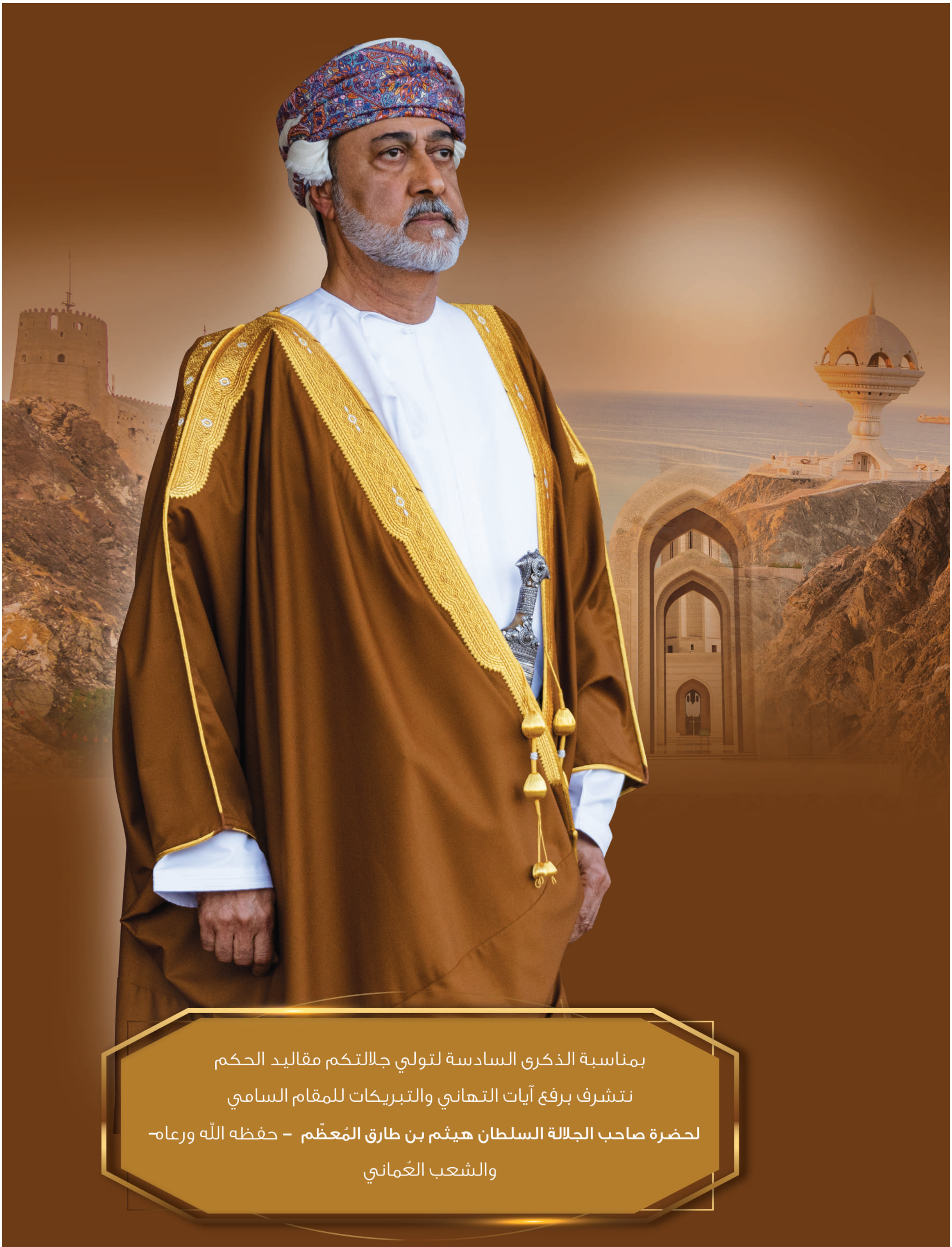

بمناسبة الذكرى السادسة لتولي جلالتكم مقاليد الحكم

نتشرف برفع آيات التهاني والتبريكات للمقام السامي

لحضرة صاحب الجلالة السلطان **هيثم بن طارق المُعظّم** - حفظه الله ورعاه-

والشعب العُماني

ريادة نحو مستقبل مُزدهر
قيادة حكيمة ورؤية ثاقبة

في ظل القيادة الحكيمة والرؤية السديدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظّم - حفظه الله ورعاه - تحرز سلطنة عُمان تقدما ملحوظا كدولة سلام وازدهار، وتخطو خطوات جبارةً تاركةً بصمات راسخةً في مختلف المجالات. تلتزم مجموعة سعود بهوان التزامًا راسخًا برؤية جلالته لتساهم بشكلٍ فعال في تحقيق الأولويات الوطنية، وتطويرها وبهذه المناسبة، تعاهد مجموعة سعود بهوان حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظّم - حفظه الله ورعاه - بالمضي قدمًا خلف قيادته الحكيمة ورؤيته السديدة، ونسأل الله جلت قدرته أن يعيد هذه المناسبة العزيزة على جلالته بموفور الصحة والعافية والعمر المديد وعلى الشعب العُماني بمزيد من التقدم والازدهار.

مجموعة **سعود بهوان**

الرُّؤيَة

رئيس التحرير
حاتم الطائي

الحياة .. رؤية

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

الأحد ٢١ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ١١ يناير ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٢٦٥ | 8 صفحات | Sunday

في إطار الخطط الرامية إلى تطوير البنية الأساسية للقطاع

مشروعات صحية متكاملة تعزز جودة الخدمات وترفع مستوى الرعاية المقدمة للمُواطنين

الرستاق- العُمانية

نفـذت المديرية العامـة للخدمات الصحيـة بمحافظة جنوب الباطنـة حزمة مـن المشروعات الصحية المتنوعـة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، في إطار خططها الرامية إلى تطوير البنية الأساسـية للقطاع الصحـي، ورفع كفاءة المؤسسـات الصحية، وتعزيز مستوى الرعاية المقدمة للمُواطنين والمُقيمين في مختلف ولايات المحافظة؛ بما ينسجم مع مسـتهدفات التنمية الصحية الشاملة.

وأكـد الدكتور ناصر بن عبدالله الشـكيلي مديـر عام المديرية العامـة للخدمات الصحيـة بمحافظة جنـوب الباطنة أن هذه المشروعـات تأتي ضمن الجهود المتواصلة لوزارة الصحة للارتقاء بجـودة الخدمـات الصحية وتعزيـز كفاءة المنشـآت الصحية بالمحافظـة، مـشيرًا إلى أن التركيـز ينصب على تطويـر البنية الأساسية، وتوسيع الخدمات التشـخيصية والعلاجية، وتقريبها من المستفيدين في مختلف الولايات.

وأوضـح أن تنفيـذ المشروعات وفـق محاور متكاملة تشـمل الصيانة والتوسـعة والمشروعـات الاستراتيجيـة يعكس حرص المديريـة على تحقيـق التـوازن بين اسـتدامة المرافق الصحية القائمة والتوسع في الخدمات التخصصية، بما يسهم في توفير بيئة صحية آمنة، وتحسين تجربة المريض، ورفع جاهزية المؤسسات الصحية لمواكبة متطلبات المرحلة المقبلة.

وجاءت هذه المشروعات موزعة على ٣ محاور رئيسـة شملت الصيانة، والتوسعة، والمشروعات الاستراتيجية التي تنفذ بإشراف مبـاشر من وزارة الصحـة، بما يعكس نهجًا متـكاملًا في تطوير القطاع الصحي بالمحافظة.

ففي محـور الصيانـة، نفذت المديريـة أعمال صيانة شـاملة بمستشـفى وادي بني غافر، للحفاظ على جاهزية المبنى ورفع كفاءة مرافقه الخدمية والطبية، بما يضمن بيئة مناسـبة وآمنة للمـرضى والكادر الصحي، كما شـملت الأعمال إجراء تعديلات فنيـة وإنشـائية على المبنى الملحـق بمركز الحـوقين الصحي، بما يسـهم في تحسين الاسـتفادة من المرافق وتطوير مسـتوى الخدمات المقدمة.

أما في محور التوسـعة، فقد شـهد مركز العوابي الصحي تنفيذ مشروع توسعة عامة، إلى جانب إضافة خدمة الأشعة، بما يسهم في تسهيل إجراءات التشخيص وتقليل الحاجة إلى تحويل المرضى إلى مؤسسات صحية أخرى.

كما تم تنفيذ مشروع توسـعة مركز نخل الصحي على مرحلتين متتاليتين، لرفع الطاقة الاسـتيعابية وتحـسين جودة الخدمات الصحية، أما في ولاية بركاء، فشـملت المشروعات توسعة مجمع بركاء الصحي لرفع كفاءته التشغيلية، فيما شهدت ولاية المصنعة تنفيـذ عدد من المشروعـات النوعية، من بينها بناء مسـتودع طبي للأدوية لتعزيز منظومة الإمداد الدوائي، إلى جانب توسعة وحدة غسـيل الكلى بالمصنعة لتلبية الطلب المتزايد على هذه الخدمة الحيوية.

وفي إطـار المشروعـات الاستراتيجيـة التـي تشرف عليها وزارة الصحة، تم العمل على إنشـاء مركز أبو عبالي الصحي كمنشـأة صحية جديدة متكاملة لخدمة أهالي المنطقة، إضافة إلى إنشـاء وحدة غسـيل كلى جديدة بولاية بركاء، بما يسـهم في تخفيف العبء عن المرضى وتقريب الخدمة منهم.

وشـمل هذا المحور كذلك اسـتبدال محطة تنقية المياه بوحدة غسـيل الكلى بالمصنعة بمحطـة حديثة، تضمـن تطبيق أعلى معايير الجودة والسلامة في عمليات الغسيل الكلوي.

وتوزعت هذه المشروعات على مختلف ولايات محافظة جنوب الباطنـة؛ حيث شـهدت ولاية العـوابي توسـعة المركز الصحي وإضافة خدمة الأشـعة، وبركاء توسعة المجمع الصحي وإنشاء وحدة غسـيل كلى جديدة، ونخل توسـعة المركز الصحي على مرحلـتين، فـيما تركزت مشروعـات ولاية المصنعـة على دعم الخدمـات الدوائية وغسـيل الكلى، إلى جانـب أعمال الصيانة والتطوير بولاية الرستاق.

عُمان تحتفل

١١ يناير

عهدٌ يقود الحاضر ويصنع المستقبل

غرفة تجارة وصناعة عُمان
OMAN CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

Omanchamber

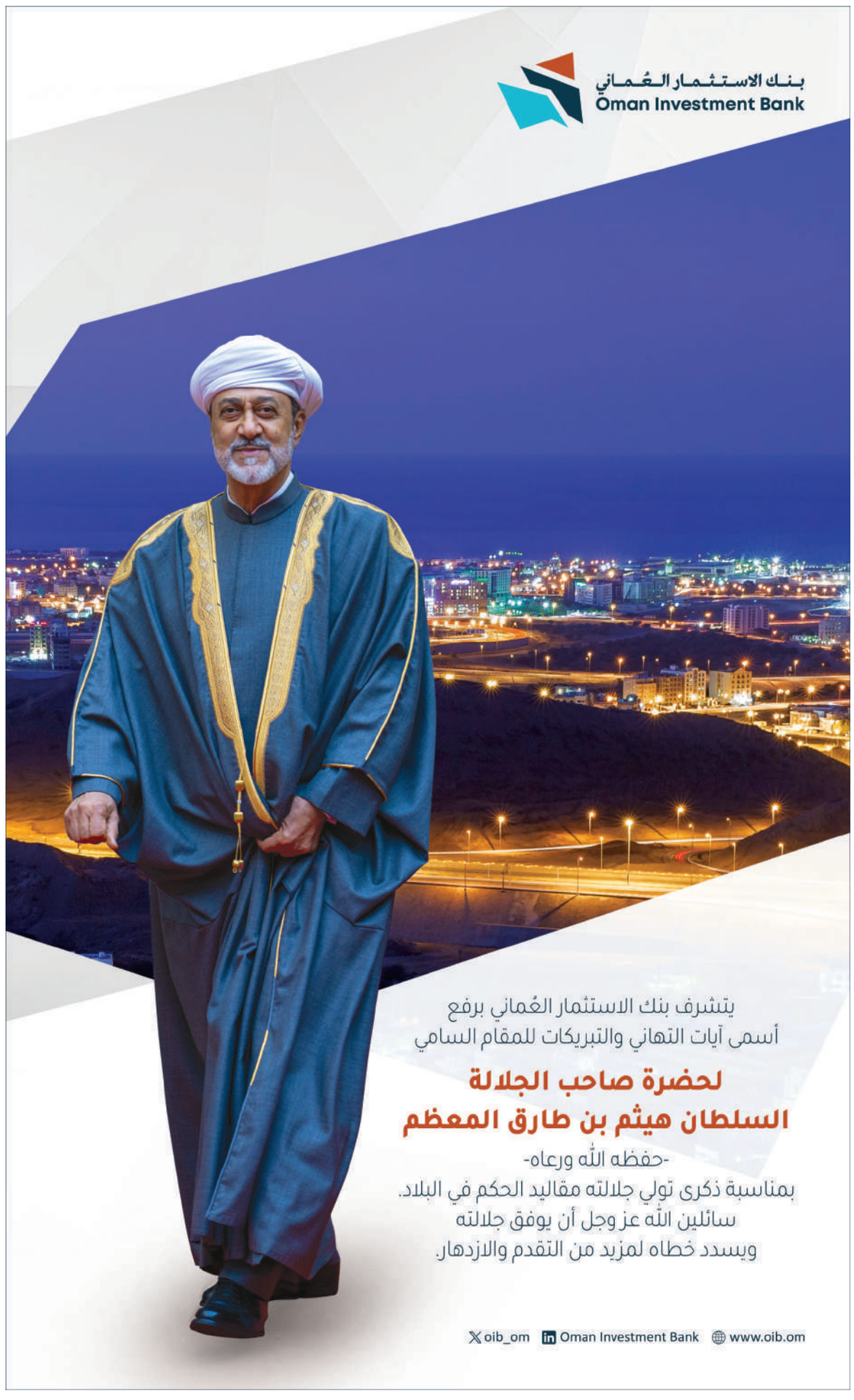

فنادق عُمان
OMAN HOTELS

أسمى التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة **السلطان هيثم بن طارق المعظم** - حفظه الله ورعاه - بمناسبة **ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم**، سائلين المولى عز وجل أن تعاد هذه المناسبة الجليلة على جلالته أعواماً مديدة.

نتشرف برفع أسمى آيات التهاني والتبريكات
للمقام السامي لحضرة صاحب الجلالة
السُلطان هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعاه
بمناسبة ذكرى تولي جلالته
مقاليد الحكم في البلاد
سائلين العلي القدير أن يمن على جلالته
بموفور من الصحة والعافية

أثاث فهمي
FAHMY FURNITURE

Raha
THE POWER TO DREAM

حديد
HADID
AL KHOUDH STEEL FURNITURE

FIXLINE

الحادي عشر من يناير حجر الأساس الذي ترتكز عليه مسيرة التجديد والتطوير الشامل

قوات السلطان المسلحة.. صفحات مضيئة من التضحيات وولاء مُتجـــ

في منعطفات التاريخ، تبرُز لحظات فاصلة تُخلد في سجل الأمم، وتُنسج في ضمير الشعوب؛ لتكون منارًا يضيء الدرب، ومحطة تتجدد فيها العزائم، وتتوحد فيها القلوب حول قيادة حكيمة تتولى زمام المبادرة، وتحمل على عاتقها أمانة البناء، ومسؤولية السير بالأمة نحو آفاق المستقبل المزدهر. يعد يوم الحادي عشر من يناير يوم تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في البلاد، يومًا تاريخيًا ولحظة فارقة ارتسمت في وجدان الشعب العُماني الأبيّ، لترمز إلى استمرارية راسخة لدولة القانون والمؤسسات، وإلى تجديد للعهد مع نهج عُمان الثابت في الانطلاق بحكمة وثبات نحو غدٍ أكثر إشراقًا.

مسقط- الرؤية

لقد جاءت القيادة الحكيمة لجلالة السلطان المعظم القائد الأعلى -أيده الله- لتحمل على عاتقها مواصلة المسيرة الوطنية بكل أبعادها، فقد أولى جلالته -أبقاه الله- قواته المسلحة كل الرعاية والاهتمام، مكملاً مسيرة البناء والتطوير، ففي ظل توجيهاته السامية، شهدت قوات السلطان المسلحة تطورًا نوعيًا شاملًا في الجاهزية والتدريب والتسليح، لترسخ مكانتها بوصفها قوة حديثة ودرعًا منيعًا يحمي مكتسبات التنمية ويصون أمن الوطن العزيز واستقراره.

وتتجلى العلاقة الوثيقة بين القائد الأعلى -رعاه الله- وقواته المسلحة في الحادي عشر من يناير المجيد؛ نظرًا لما يمثله هذا اليوم بوصفه حجر الأساس الذي ترتكز عليه مسيرة التجديد والتطوير الشامل لهذه القوات، فمنذ اللحظة الأولى لتولي جلالته -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم، أولى جلالته بصفته القائد الأعلى اهتمامًا بالغًا برفع جاهزية قواته المسلحة وتحديثها، تأكيدًا منه أن أمن الوطن واستقراره هما الركيزتان الأساس لمسيرة التنمية والبناء، وقد جاء في خطابات جلالته السامية ما يؤكد هذا التوجه، وتأتي الزيارات السامية التي تفضل بها جلالة القائد الأعلى لقواته المسلحة والتي اطلع خلالها على الإنجازات المختلفة واستماعه للقادة، تجسيدًا حيًا لهذه الرعاية المستمرة والاهتمام المباشر بكل ما من شأنه تعزيز قدرات هذه القوات.

وفي ظل هذه الرعاية السامية، شهدت قوات السلطان المسلحة نقلة تطويرية نوعية شاملة عززت من جاهزيتها القتالية وأهلتها لمواكبة متطلبات العصر، وقد تجسد هذا التطور في تحديث المنظومات العسكرية بمختلف أسلحتها، ويواكب هذا التحديث في العتاد العسكري استثمار إستراتيجي في العنصر البشري، من خلال منظومة تدريبية وتعليمية متكاملة تشمل كليات متخصصة، تهدف إلى إعداد الكوادر المؤهلة والقادة الإستراتيجيين، كما لا يقتصر دور قوات السلطان المسلحة على المهام العسكرية، بل تمتد مساهمتها لتكون شريكًا فاعلاً في التنمية الوطنية، حيث تسهم في مشاريع البنى الأساسية وتقديم الخدمات الصحية والإنسانية، خاصة خلال الكوارث الطبيعية والأحوال الاستثنائية، فهي تشكل درع الوطن الحصين وسنده المتين في مسيرته المتواصلة نحو المستقبل.

قوات السلطان المسلحة إحدى شواهد منجزات النهضة الحديثة

رعاية سامية لتعزيز القدرات البشرية والقتالية

تطور نوعي شامل في الجاهزية والتدريب والتسليح

منظومة تدريبية وتعليمية متكاملة لإعداد الكوادر العسكرية

وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة

تعنى وزارة الدفاع بتنفيذ السياسة الدفاعية لقوات السلطان المسلحة، منطلقة في ذلك من الفكر المستنير والتوجيهات السامية للقائد الأعلى -حفظه الله- من خلال إبرام عدد من اتفاقيات تحديث الأجهزة والمعدات، وعقد صفقات التسليح وفق خطط مدروسة وتخطيط واعٍ يفي باحتياجات قوات السلطان المسلحة بما يمكّنها من أداء أدوارها الوطنية في مسيرة التنمية الشاملة بالبلاد، وبما يتفق والمهام المنوطة بها لحماية ثرى ومقدسات هذا الوطن العزيز والسهر على الدفاع عن منجزاته الخالدة، وترتكز إستراتيجية الوزارة وسياساتها في تخطيط وتنفيذ مهامها ومسؤولياتها الجسيمة على حضارة عريقة وإرث تليد.

وتعد قوات السلطان المسلحة إحدى الشواهد العظيمة لمنجزات النهضة الحديثة التي أرسى دعائمها المغفور له السلطان قابوس بن سعيد ـ طيَّب الله ثراه ـ وواصل رعايتها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى ـ حفظه الله - الذي أكد دعمه واهتمامه بها في خطابه السامي في ٢٣ فبراير ٢٠٢٠م والذي جاء فيه: «نود أن نسجل بكل فخر واعتزاز كلمة ثناء وعرفان لجميع العاملين بقواتنا المسلحة الباسلة في القطاعات العسكرية والأمنية، القائمين على حماية هذا الوطن العزيز، والذود عن حياضه، والدفاع عن مكتسباته، مؤكدين على رعايتنا لهم، واهتمامنا بهم، لتبقى هذه القطاعات الحصن الحصين، والدرع المكين في الذود عن كل شبر من تراب الوطن العزيز من أقصاه إلى أقصاه».

ويأتي ذلك انطلاقا من دور قوات السلطان المسلحة الجسيم الذي تضطلع به، وستبقى دائمًا متمسكة بالعهد تحمي تراب الوطن، وتذود عن منجزاته، حيث تخطو بثبات وفق منظومة متكاملة الأركان تشمل جودة الأداء والتدريب العالي، والتطوير الممنهج، واقتناء الأسلحة والمعدات وفق المخطط المدروس، وإنجاز المشاريع الوطنية الطموحة، إلى جانب تأهيل منتسبيها، لتكون دائمًا وأبدًا الحامي لجهود التنمية الشاملة في البلاد، والمدافع عن مكتسبات نهضتها الشامخة.

يشكل العنصر البشري في قوات السلطان المسلحة دومًا موضع التقدير ومحل الاهتمام ومحط الرعاية من جلالة القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- بوصفه الثروة الحقيقية والمكوّن الأساس الأهم في منظومة خطط التطوير والتدريب والتسليح في قوات السلطان المسلحة بأسلحتها الرئيسة، الجيش السلطاني العُماني، وسلاح الجو السلطاني العُماني، والبحرية السلطانية العُمانية، والحرس السلطاني العُماني، وقوة السلطان الخاصة، والمبني على التدريب الهادف لتحقيق أقصى كفاءة في الأداء، لتكون المحصلة قوات حديثة التنظيم والتسليح تضم بين صفوفها عناصر منظومة الأسلحة المشتركة كافة ، وأصبح منتسبوها البواسل قادرين وبكل كفاءة على استيعاب التعامل مع أحدث العلوم التقنية العسكرية من تقنيات حديثة في شتى المجالات.

ولقد حرصت سلطنة عُمان على تكامل المنظومة العسكرية بما فيها من قوى بشرية تتمتع بكفاءة عالية ومعنويات رفيعة، والتي يؤدي الارتقاء بها في العدة والعتاد إلى ما يمكنها من أداء دورها الوطني المقدس، ومن هذا المنطلق انتهجت سلطنة عُمان خططًا، لتزويد قوات السلطان المسلحة بمعدات وأسلحة متطورة من دبابات، وناقلات جند مدرعة، ومنظومات صاروخية، ومدفعية، وعربات مدرعة، وطائرات مقاتلة وعمودية ونقل، وأنظمة دفاع جوي، كما زودت هذه القوات بمختلف أنواع السفن خاصة سفن الإنزال والقرويطات والزوارق المتطورة دعمًا للدور الوطني الجسيم الذي تضطلع به قوات السلطان المسلحة، بالإضافة إلى عمليات التطوير والتأهيل المستمرة لأسلحة الإسناد التي تمكنها من القيام بواجبها الوطني على الوجه الأكمل، فضلاً عن خطط وبرامج تأهيل القوى البشرية بما يتواكب والمكانة العلمية

سُـــدّد وعزم على حماية المُنجزات الوطنية

والتدريبيــة التي وصل إليهــا الجندي العُماني، والذي أصبــح قادراً على التعامــل مع التقنية الحديثة بكل حرفية وإتقان.

وفي إطــار تعزيــز الروابــط مــع دول الجوار، توسّعت قوات الســلطان المسلحة في مجالات التعــاون الإقليمــي عبر التماريــن المشتركــة، وتبادل الخبرات، وتنســيق الجهود في مجالات الأمن البري والجوي والبحري، بما يعزّز مفاهيم الأمن الجماعي، ويُســهم في بناء بيئة إقليمية مســتقرة، كما أولت قوات الســلطان المسلحة اهتمامًا كبيرًا بدعم مســارات البحث العلمي والابتــكار، إدراكًا منها بــأن المعرفة المتجددة هي أساس القوة الحديثة.

وفي ظل تصاعد التحديات الرقمية، برز اهتمامٌ متزايــد بمجال الدفاع الإلــكتروني بوصفه خط الدفــاع الجديد للــدول الحديثــة؛ إذ عملت قوات السلطان المســلحة على تطوير قدراتها الســيبرانية، وبناء منظومات متخصصة لمراقبة الفضــاء الإلــكتروني، وتعزيــز أمن الشــبكات والبيانــات، وتطويــر مهــارات المنتســبين في مجــالات الأمن الســيبراني، مــن خلال برامج تدريبيــة عاليــة المســتوى وتعــاون دولي مع مؤسسات رائدة في هذا المجال.

تتفاعل قوات الســلطان المسلحة مع مختلف الجهات الحكوميــة في جهود التنمية الوطنية، لتحقيق معــدلات التقدم والرقــي، ومن هذا المنطلق تُســهم قوات الســلطان المســلحة في مجــالات التنميــة الشــاملة، لا ســيما حماية مكتسبات الوطن بما يهيئ مناخًا للازدهار، كما يعزز هــذا الجهد الأمن والاســتقرار للمواطن ليقــوم بــدوره في البنــاء والإســهام الوطني، ويعطــي الثقــة للمســتثمر الأجنبــي بالبيئة الآمنة، مما يجعل قوات الســلطان المسلحة في طليعة المؤسسات الحكومية المشاركة بفعالية في مسيرة التحديث والتطوير.

وتُســهم قوات الســلطان المســلحة في تنمية القدرات البشرية من خلال تدريب الأفراد من المؤسسات المدنية المتنوعة في مجالات الملاحة والاتصالات والإدارة، وتشــارك في تنفيذ برامج الانضباط العسكري للنشء والأجيال الصاعدة بالتنســيق مع الجهات المختصة بما يعزز روح المســؤولية والواجب الوطني. كما تقوم بمهام شــق الطرق في المناطق الجبليــة والصحراوية، ونقــل المواطنين واحتياجاتهــم من مواد البناء والمــؤن والميــاه إلى المناطــق التــي يصعــب الوصول إليها بوسائل النقل الاعتيادية. وتقدم أيضًا الخدمــات الصحية للمواطنين في المناطق ذات التضاريس الصعبة، بالتعاون مع الجهات المختصــة، إضافــة إلى تقديم الرعايــة الطبية الطارئة من خلال مستشــفيات المدينة الطبية للأجهزة العســكرية والأمنية للحالات الناتجة عن الحوادث المرورية وغيرها.

وتتولى قوات الســلطان المسلحة مهام البحث والإنقــاذ والإخلاء عنــد الكــوارث الطبيعية، وإنقــاذ الصيادين وتقديــم الدعم للســفن المتضررة، والمســاهمة في المحافظة على البيئة ونشر المسطحات الخضراء. وقد أثبتت كفاءتها خلال الأنواء المناخية الاســتثنائية بإسناد كافة القطاعات وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها بسرعة مــن خلال إخلاء الســكان، وإنقــاذ الأرواح، وتقديــم المــواد التموينية والمعــدات الطبية، ودعم قطاع الاتصالات، وإصلاح الجسور وشق الطــرق. كما تســتمر في دعم جهــود مكافحة الجوائــح والأوبئــة، وتعزيــز دور منتســبيها المتقاعدين الذيــن يواصلون العطاء في القطاع المدني والمجالس التنموية.

التوسع في مجالات التعاون الإقليمي عبر التمارين المشتركة وتبادل الخبرات

تطوير القدرات السيبرانية وبناء منظومات متخصصة لمراقبة الفضاء الإلكتروني

القيام بواجبات وطنية تجاه المجتمع في مجالات التدريب والمشاريع التنموية والخدمية

حملات توعوية مكثفة تستهدف جميع الفئات المجتمعية

شرطة عُمان السلطانية.. مسيرة حافلة بالعطاء والعمل لتعزيز أمن الوطن

مسقط- الرؤية

تواصل شرطة عُمان السلطانية مسيرة العطاء والبذل، مُجسِّدةً روح المسؤولية في أداء واجبها الوطني، ساهرةً على أمن الوطن وطمأنينة المجتمع، مُشيدةً جسور الثقة والتعاون مع المجتمع، وماضية بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤيتها في تقديم خدمات أمنية وشرطية عالية الجودة ترتكز على الكفاءة والتميز والإنسانية في التعامل، معززةً استخدام التقنيات الحديثة ومكرسةً ثقافة الابتكار في مختلف مجالات العمل الشرطي، موليةً اهتمامًا كبيرًا بتنمية وتأهيل وتدريب كوادرها البشري؛ إيمانًا منها بأن الإنسان هو الركيزة الأساسية في تحقيق الأمن والاستقرار.

وبفضل الرعاية السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى- حفظه الله ورعاه- تترسخ مكانة شرطة عُمان السلطانية كأنموذج في المهنية والالتزام وخدمة الوطن والمجتمع بكل تفانٍ وإخلاص.

ووفق منظومة متكاملة ووجود يُغطي جميع ربوع البلاد، تُعزز قيادات شرطة عُمان السلطانية الجغرافية ومراكزها، دورها الإنساني وبث الأمن والطمأنينة، والاستجابة السريعة للحوادث والبلاغات، بالتكامل والتعاون مع وحدات شرطة المهام الخاصة.

كما تُعد مراكز خدمات الشرطة المنتشرة في الولايات واجهة حضارية تعكس قرب الشرطة من المجتمع؛ إذ تُقدِّم خدمات الأحوال المدنية والجوازات والمرور وفق معايير الجودة والسرعة والسهولة؛ بما يُجسِّد مفهوم الشرطة العصرية القائمة على خدمة الإنسان وتعزيز الثقة المجتمعية.

تُعدّ شرطة عُمان السلطانية رائدة في منظومة التحول الرقمي في العمل الحكومي، إذ طوّرت أكثر من ٦٥٠ نظامًا وخدمة إلكترونية متكاملة تُجسِّد نموذجًا وطنيًا في الإدارة الذكية وجودة الخدمات.

وقد توسّعت الشرطة في تقديم خدماتها عبر تطبيقات الهواتف الذكية وأجهزة الخدمة الذاتية، مثل الهوية الرقمية البديلة لجواز السفر، وإظهار الوثائق الرسمية إلكترونيًا، مما سهل على المستفيدين الحصول عليها في أي وقت ومن أي مكان.

وتواصل شرطة عُمان السلطانية تعزيز منظومة العمل الجنائي عبر تحديث الإمكانات التقنية وتأهيل الكوادر المتخصصة؛ إذ حصلت إدارة المختبر الجنائي وقسم البصمات على شهادة الاعتماد الدولية (ISO/IEC ١٧٠٢٥) تأكيدًا لكفاءتها ودقة أدائها. كما جرى تطوير المختبر الرقمي بأحدث الأنظمة لتحليل الأدلة الإلكترونية ومكافحة الجرائم السيبرانية، إلى جانب توسيع قاعدة البيانات الحيوية (Biometric) وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل أنماط الجريمة.

تعاون إقليمي

وتعزّز الشرطة تعاونها مع الأجهزة الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات، ما أثمر عن تطور نوعي في قدرات الرصد والتحقيق، كما عزّز مركز الأمن الإلكتروني قدراته في حماية البيانات ومواجهة التهديدات السيبرانية، ما مكّن الشرطة من نيل جائزة التميز في الأمن السيبراني لعام ٢٠٢٥، تأكيدًا لريادتها التقنية ودورها في بناء حكومة إلكترونية متكاملة تواكب متطلبات العصر، وريادة سلطنة عُمان في حماية البنية الرقمية والأمن الوطني.

وتولي شرطة عُمان السلطانية مكافحة المخدرات وغسل الأموال أهمية قصوى لما تمثله من تهديد للأمن المجتمعي والاقتصادي. وانطلاقًا من التوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم- حفظه الله ورعاه- تعمل الجهات المعنية على تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (٢٠٢٣- ٢٠٢٨)؛ لتوحيد الجهود في الوقاية والعلاج والتأهيل والتوعية.

وتنظّم الشرطة حملات ميدانية وتوعوية تستهدف فئة الشباب، وتدعم برامج إعادة تأهيل المتعافين ودمجهم في المجتمع، ترجمةً لدورها الإنساني والوقائي، كما حققت السلطنة إنجازًا دوليًا بانضمام المركز الوطني للمعلومات المالية إلى مجموعة إيجمونت العالمية عام ٢٠٢٤؛ بما يعزز التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية الاقتصاد الوطني.

وترسيخًا لمبدأ التكامل للكوادر البشرية الممكنة علميًا ومهنيًا، تولي شرطة عُمان السلطانية التأهيل والتدريب اهتمامًا ودعمًا كبيرًا باعتباره أساس التطوير المهني ورفع كفاءة الأداء الشرطي. وجاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٣/٧٢) ليُعيد تنظيم كلية الشرطة ويمنحها صلاحيات أكاديمية أوسع لتمكين الضباط المرشحين من الحصول على درجة البكالوريوس في العلوم الشرطية والقانونية. ونتيجة لجهود أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة في تطوير المناهج ورفع كفاءة الكادر الأكاديمي، وتعزيز البحث العلمي وتوفير الموارد اللازمة، فقد حصلت الأكاديمية على الاعتماد المؤسسي من الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بعد استيفائها لجميع المعايير المؤسسية المطلوبة. كما عقدت الأكاديمية شراكات علمية مع جامعات عُمانية وأكاديميات عسكرية لتعزيز جوانب البحث والتأهيل وتبادل الخبرات والمعرفة وضمان جودة التعليم والبحث وتطوير السياسات الأكاديمية وتنظيم فعاليات مشتركة.

وتضم أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة مجموعة من المعاهد المتخصصة للضباط والرتب الأخرى والمستجدين والشرطة النسائية، كما يوفر مجمع التطبيقات العملية بيئة تدريبية واقعية متكاملة.

توظيف البحث العلمي

ويُؤدِّي مركز البحوث والدراسات بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة دورًا رائدًا في تطوير الأداء الأمني عبر توظيف البحث العلمي لخدمة العمل الشرطي ودعم اتخاذ القرار، كما تُعد مجلة «الأمانة» المحكمة إحدى أهم إصداراته؛ إذ تُسهم في نشر الدراسات الأمنية والقانونية وتعزيز المعرفة المؤسسية.

ويعمل المركز على تمويل البحوث التطبيقية واستثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحليل والرصد والتدريب، لترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع في بيئة العمل الشرطي. كما اعتمد الاتحاد الدولي لأكاديميات الشرطة (INTERPA) مؤخرًا عضوية أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة؛ حيث يُعد هذا الاعتماد اعترافًا دوليًا بكفاءة الأكاديمية وجودة برامجها العلمية والتدريبية، ودورها في تطوير الكوادر الشرطية وفق أفضل الممارسات العالمية، وتواصل شرطة عُمان السلطانية- من خلال هذا التوجه- ترسيخ نهج التطوير القائم على المعرفة والبحث العلمي الهادف.

وقد أثمر هذا الاهتمام المتواصل بالبحث والدراسة عن تحقيق إنجاز نوعي تمثل في فوز أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بالمركزين الأول والثاني في جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز للبحوث الأمنية في دورتها الثانية عشرة، التي جاءت بعنوان «الآثار السلبية لشبكات التواصل الاجتماعي على الأسرة الخليجية وانعكاساتها الأمنية»، وحصدها نتائج متقدمة في المسابقة البحثية لطلبة الدراسات الجامعية الأولى التي نظمتها جامعة السلطان قابوس على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتُجسِّد هذه النتائج تميز الأكاديمية في مجالي الدراسات الأمنية والاجتماعية، ويؤكد نجاح نهج شرطة عُمان السلطانية في جعل البحث العلمي ركيزة أساسية لتطوير منظومتها الأمنية وتعزيز دورها المجتمعي.

نظام «بيان» يضم 495 خدمة إلكترونية لتسهيل التخليص الجمركي

تحقيق الريادة في منظومة التحول الرقمي وتطوير 650 نظامًا وخدمة إلكترونية

جهود متواصلة لمكافحة المخدرات وغسل الأموال

الاهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية لرفع كفاءة الأداء الشرطي

دور محوري لخفر السواحل في حماية السواحل العُمانية ومكافحة التهريب والتسلل

إسهام ملموس لطيران الشرطة في عمليات البحث والإنقاذ ونقل المؤن

الإعلام الأمني جسر فاعل بين الشرطة والمجمع لنشر ثقافة الأمن الوقائي

مجموعة أسياد

تتقدم بأسمى آيات التهاني والتبريكات

إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم

-حفظه الله ورعاه-

بمناسبة الذكرى السادسة لتولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد. سائلين الله أن يعيد هذه المناسبة العزيزة على جلالته بموفور الصحة والعافية، وعلى عُمان وشعبها بمزيد من التقدم والازدهار. وكل عام والجميع في خير ومسرّة

اسياد
ASYAD

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات
للمقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة

السُّلطان هيثم بن طارق المعظم

حفظه الله ورعاه

بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم في عُماننا الغالية،
داعين العلي القدير أن يعيدها على جلالته أعواماً مديدة وأن يمن على جلالته
بموفور الصحة والعافية وعلى الشعب العُماني بدوام التقدم والازدهار

أبناء المرحوم أحمد فريد العولقي

جراند حياة مسقط
GRAND HYATT MUSCAT

الرُّؤيَة

رئيس التحرير
حاتم الطائي

8 صفحات

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

الأحد ٢١ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ١١ يناير ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٢٦٥

تزامنًا مع ذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم

اليوم.. السيدة الجليلة تفتتح مستشفى خصب في مسندم

48 مليون ريال تكلفة إنشاء المستشفى على مساحة 36 ألف متر مربع

يتسع لـ164 سريرًا ويقدم مختلف خدمات الرعاية الصحية

خصب- العُمانية

بمشيئة الله وتوفيقه، تتفضّل السّيدةُ الجليلةُ حرم جلالة السُّلطان- حفظها الله ورعاها- اليوم الأحد بالافتتاح الرسمي لمستشفى خصب بمحافظة مسندم، تزامنًا مع مُناسبة ذكرى تولّي جلالة السُّلطان المُعظّم مقاليد الحكم في البلاد.

ويُقام المشروع على مساحة أرض تبلغ ١٠٠ ألف متر مربع، فيما تبلغ مساحة البناء ٣٦ ألف متر مربع، وبتكلفة إجمالية تصل إلى أكثر من ٤٨ مليون ريال عُماني، ويتسع لـ١٦٤ سريرًا، مما سيُسهم في تعزيز خدمات الرعاية الصحية بالمحافظة. وفي تصريحات سابقة، قال المهندس يوسف بن يعقوب أمبوعلي مدير عام المديرية العامة للمشاريع والخدمات الهندسية بوزارة الصحة إنّ مشروع مستشفى خصب الجديد في محافظة مسندم يُعدُّ من المشروعات التنموية الصحية المهمة على مستوى المحافظة ومن المؤمل أن ينتهي تشييده بنهاية العام الجاري. وأضاف أنّ المستشفى يحتوي على وحدة الحوادث والطوارئ وقسم الأشعة ووحدة طب الكلى والعيادات الخارجية ووحدة التأهيل ووحدات العناية المركزة (كبار وصغار والقلب) وقسم النساء والولادة والعناية الخاصة للأطفال الخدج وقسم العمليات اليومية ومكاتب إدارية وقاعة اجتماعات وقسم التعقيم المركزي وأجنحة تنويم، بالإضافة إلى الخدمات العامة.

ويُوفر مستشفى خصب الجديد مختلف الخدمات التخصصية العلاجية المتعددة التي يحتاجها المرضى والتي من شأنها تلبية الاحتياجات العلاجية للمواطنين والمقيمين والتخفيف من أعباء التنقل إلى المحافظات الأخرى.

ابتكارٌ واعد وتأثير فاعل
يُعززان مستقبل عُمان الزاهر

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى المقام السامي
لحضرة صاحب الجلالة **السلطان هيثم بن طارق المعظم** –
حفظه الله ورعاه - بمناسبة ذكرى تولي جلالته
مقاليد الحكم في البلاد.

في ظل القيادة الحكيمة والرؤية السديدة، نلتزم بتعزيز
مسيرة التقدم والابتكار والنمو المستدام، لبناء غدٍ
مشرق وواعد لوطننا الغالي عُمان.

كيمجي رامداس
KHIMJI RAMDAS

OQEP

يشرفنا أن نرفع أسمي آيات التهاني وأطيب التبريكات
إلى المقام السامي لحضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان

هَيثَم بن طَارِق المُعظَم

-حفظه الله ورعاه-

بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم

مجددين العهد بأن نستمر بالعمل والالتزام بمواكبة
تطلعات وطننا الغالي، ونسأل الله العلى القدير
أن يديم على جلالته نعمة الصحة والعافية
وأن يحقق لعمان وشعبها مزيدا من التقدم
والازدهار في ظل قيادته الحكيمة

oqep.om | @thisisoqep

أكدوا أهمية وضع سياسات واضحة لمعالجة آثار منصات التواصل الاجتماعي

مختصون: التوجيهات السامية لدراسة المتغيرات السلوكية خارطة طريق لصون القيم

أكد عدد من المختصين أن التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم -حفظه الله ورعاه- لمجلس الوزراء، لدراسة وتشخيص المتغيرات السلوكية في المجتمع، تمثل خارطةَ طريق وطنية لصون القيم، عبر دراسة المتغيرات السلوكية المرتبطة بالتقنيات الحديثة، ووضع سياسات واضحة ومحوكمة لمعالجة آثار منصات التواصل الاجتماعي السلبية، بما يضمن صون تماسك المجتمع وهويته الوطنية.

مسقط- العُمانية

وقال الباحث الاجتماعي مبارك بن خميس الحمداني: إنّ التوجيهات السامية تأتي استجابةً لواقع تُفرزه مجموعة من العوامل المتقاطعة التي نتجت عنها جملة من الظواهر الاجتماعية، وهي عملية تحدث بشكل طبيعي في مختلف المجتمعات، مضيفا أنّ المجتمع العُماني يعيش طورًا مهمًّا من أطوار التغيّر الاجتماعي، تتفاعل فيه عوامل عدة، من بينها الانفتاح على الثقافات العالمية، والتحوّل إلى أنماط الاتصال الافتراضي، واستكشاف أنماط جديدة في حياة المجتمعات الأخرى.

وأشار إلى أنّ من بين هذه العوامل كذلك التغيّر في السياسات الحكومية التي تدفع باتجاه مجتمع أكثر مشاركة في عملية الإنتاج وديمومة الاقتصاد، وهو ما يفرض وجود سياسات اجتماعية موازية تحمي المجتمع خلال مرحلة الانتقال هذه، مؤكدا أن التوجيهات السامية تأتي في إطار فلسفة التنمية التي ترتكز على فكرة أنّ تحقيق النمو الاقتصادي، والاستدامة المالية، وتنفيذ أجندة التنمية الوطنية، لا يمكن أن يتأتى دون مجتمع متماسك ومستقر في حركته وتغيّره وتفاعله مع عمليات التنمية المختلفة.

وأضاف أنّ هناك مجموعة من الظواهر التي نشأت خلال العقد الماضي تحديدًا بفعل العوامل الداخلية والخارجية المشار إليها، ومنها التآكل النسبي في الروابط الاجتماعية، ولا سيما الروابط الأسرية، وانحسار مساحة الحوار داخل الأسرة بوصفها المكوّن الأصغر في المجتمع الأكبر؛ إذ يُعدُّ الحوار في ذاته رافعةً مهمة لمراجعة الكثير من الاتجاهات، ومساءلة أنماط القيم، وتصويب التوجهات، فضلًا عن كونه ناقلًا مهمًّا للإرث ومحددات السلوك الاجتماعي.

وأشار إلى أنّ من بين الظواهر كذلك انحسار القدوات الإيجابية المحلية والقومية، مقابل تصاعد نماذج قدوات عالمية يصعب ضبطها من حيث القيم والتوجهات أو المحتوى، أو ما تحمله من أنماط في التفكير والتدبير، وهو ما قد يُولّد اختلافًا في المعايير لدى الأجيال الصاعدة، وتغيّر مفاهيمهم تجاه مفردات أساسية، منها الأسرة والنجاح والاستقرار الاجتماعي.

وأكّد الحمداني الحاجة إلى منظومة متكاملة للرصد الاجتماعي، قادرة على استباق الظواهر الاجتماعية قبل تعمّقها وتحولها إلى مشكلات مجتمعية، مشيرًا إلى الدور المهم لمؤسسات الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تصدير القدوات الحسنة، وسرد قصص النجاح القائمة على القيم الفاضلة والمرغوبة.

ودعا مبارك بن خميس الحمداني مؤسسات التعليم، بمختلف مراحلها، إلى التركيز على المحتوى التعليمي الموجّه بالقيم، وإبراز أخلاقيات المجتمع في مقابل أخلاقيات العالم المفترضة، فضلًا عن أهمية دور المؤسسات الدينية في تطوير قاعدة مفاهيمية وتوجيهية تعزّز التزام الأفراد بالقيم الصالحة في إطار خدمة تماسك المجتمع واستقراره.

من جانبها، قالت الدكتورة رقية بنت حميد الوهايبية رئيسة قسم اللغة الإنجليزية بالكلية المهنية بصحم: إنّ التحولات السلوكية في المجتمع لم تعد مجرد مظاهر عابرة، ولا يمكن اختزالها في تأثيرات رقمية آنية؛ فهي باتت ملموسة وجلّية في لغة الناس، وأنماط تفاعلهم اليومي، والطريقة التي تتشكّل بها القدوات في وعي الأجيال.

وأضافت أنّ هذا التحول الصامت والمتدرّج، هو ما يجعل السلوك اليوم قضية وعي قبل أن يكون قضية ضبط، ووفقًا لهذا الإدراك الشمولي، جاء التوجيه السامي لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم -حفظه الله ورعاه- بدراسة وتشخيص المتغيرات السلوكية في المجتمع، بوصف السلوك ركيزة من ركائز الاستقرار الوطني أكثر من كونه تفصيلًا اجتماعيًّا هامشيًّا، مشيرة إلى أنّ من بين أكثر مظاهر هذا التحول حضورًا وتأثيرًا، يبرز تغيّر مفهوم (القدوة)؛ فقد أسهمت منصات التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيله، حين انتقلتْ القدوة من كونها نموذجًا يُحتذى به عبر السلوك والمسؤولية والاتساق، إلى صورة تُستهلك عبر الشاشة! وفي واقعنا المعاصر، نرى كيف أصبح مقطع قصير أو رأي سريع قادرًا على إيجاد تأثير قد يتجاوز أثر سنوات من العطاء الصامت.

ورأت الوهايبية أنّ تشخيص أثر القدوات الرقمية لا يكون بالإقصاء أو التعميم، وإنما بالفهم العميق، فالتجربة الأكاديمية والمجتمعية تُشير بوضوح إلى أنّ الشباب لا ينجذبون للسطحية بقدر انجذابهم إلى الشعور بالاعتراف والقيمة والانتماء، لافتة إلى أنه يتبلور من هنا السؤال الجوهري: أي قدوة نُقدّم لهم؟ وأي سلوك نطبع في أذهانهم؟ فالقدوة ليست محتوى فحسب، ولكنها نمط تفكير وسلوك يُعاد إنتاجه.

وذكرت أنه أمام هذا التحدي، يزخر الواقع العُماني بنماذج حيّة للقدوة الإيجابية لا زالت الذاكرة تستحضرها، تجلّت في مواقف وطنية راسخة من التلاحم المجتمعي خلال الأنواء المناخية، حيث تقدّم الفعل على القول وانتشرت لأنها صادقة ومتجذّرة في القيم المنبثقة من نسيج مجتمع يتكئ على إرثه الضارب في القدم وتجدده الواعي الذي ينهل من المعاصرة مبتغاه دون أن يتنكر لما لتاريخه من حكمة ودروس وعبر وقيم راسخة.

وأكّدت الوهايبية أنّ ترجمة التوجيه السامي لجلالة السُّلطان المُعظَّم -أعزه الله- إلى سياسات محوكمة تستدعي بناء منظومة واعية تعزّز حضور القدوة الإيجابية في الفضاء الرقمي: بدعم المحتوى القيمي، وتأهيل المؤثرين، وإدماج التربية الإعلامية في التعليم، وبناء شراكات مع من يصنعون الأثر الحقيقي.

وفي السياق، أكّد ناصر بن خلفان البادي، الواعظ الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، أنّ القيم الفاضلة والسلوكيات الحميدة تمثّل صمّام الأمان ومصدر القوة للمجتمع العُماني، والدافع الأساسي للإنسان في ميادين التنمية المختلفة، بما يضمن صون الهوية الوطنية وحفظ استقرار الوطن، مضيفا أن هذا التوجه يستند إلى المنطلقات الراسخة والتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه الله ورعاه- بضرورة الاهتمام بالجانب السلوكي والقيمي للمجتمع العُماني الأصيل، المستمد لعراقته من تاريخ ممتد وحضارة متينة، وأنّ هذا الاهتمام يسهم بشكل فاعل في تحقيق محور «مجتمع إنسانه مبدع» ضمن رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وإنجاح أولوية «المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية".

وحول دور المؤسسات الدينية، شدّد على أهمية تعزيز القيم المجتمعية عبر صياغة خطاب ديني يجمع بين الثبات على المبادئ والتجديد في الوسائل والأساليب، واستخدام لغة تقنية عصرية يفهمها الجيل الحالي، ومواكبة الطفرة التقنية والذكاء الاصطناعي في إعداد وتقديم المحتوى القيمي.

وبيّن أنّ التلقّي لم يعد مقتصرًا على المسجد والمنبر فحسب، بل يتطلب الدخول بقوة إلى عالم إنتاج المقاطع المرئية، والألعاب الإلكترونية، والمنصات الرقمية، والمعارض التفاعلية، مشيرًا إلى أنّ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قطعت شوطًا كبيرًا في هذا الجانب.

وأكّد على ضرورة الاستعانة بالرصيد الاجتماعي الثري، وتفعيل دور الأسرة والمجتمع في بناء منظومة القيم، وأهمية مواكبة منصات التواصل الاجتماعي من خلال إبراز القدوات المؤثرة التي تجسّد القيم العُمانية بلغة بسيطة وجاذبة، تهدف إلى نشر ثقافة الحوار البنّاء وتفنيد الخطاب السلبي والهدّام، داعيا إلى تكامل الأدوار بين المؤسسات الدينية والقانونية والثقافية والتربوية والشبابية والإعلامية، والعمل بروح الفريق الواحد عبر حزمة من المبادرات لتعزيز هذا التكامل، من بينها إنشاء فريق مشترك لدراسة المتغيرات السلوكية وسد الفجوات، وتصميم دليل استرشادي للقيم العُمانية يُطبّق في مختلف الأنشطة، ووضع خطة استراتيجية لصون القيم وفق مستهدفات ومؤشرات أداء محددة، تنبثق من رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

مبارك الحمداني

د. رقية الوهايبية

ناصر البادي

الحمداني: من الضروري إيجاد منظومة متكاملة للرصد الاجتماعي لاستباق الظواهر الاجتماعية

الوهايبية: ترجمة التوجيه السامي تستدعي تعزيز حضور القدوة الإيجابية في الفضاء الرقمي

البادي: السلوكيات الحميدة صمام الأمان ومصدر قوة المجتمع العماني

د. محمد بن خلفان العاصمي

دراسة المتغيرات السلوكية.. نظرة حكيمة

تمضي مسيرة النَّهضة المتجددة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- بثباتٍ وبخطى موزونة ومتسارعة نحو مستقبل واعد لسلطنة عُمان، وها هي اليوم تنهي ست سنوات من العمل الجاد والطموح الذي تحقق خلاله الكثير من النجاحات، في ظل ظروف استثنائية وتحديات صعبة مرَّ بها العالم؛ فليست الأزمة الاقتصادية المالية وحدها ما كان يواجه الوطن في هذه المرحلة فقد ألقت جائحة كوفيد بثقلها لتزيد الأمور تعقيدًا، وجاءت التوترات السياسية والصراعات الدولية لتزيد من تعقيد الوضع في منطقة تكاد تكون الأكثر سخونة في العالم، ولكن بفضل الله وبعزيمة القائد ومساندة الشعب تخطت بلادنا مرحلة انتقالية صعبة وعبرت إلى بر الأمان؛ فالحمد لله الذي منَّ على هذا الوطن العزيز بهذه القيادة التي جعلت من التقدم والازدهار نبراسًا تسير عليه بكل قوة وعزيمة وإرادة.

وخلال لقاء جلالة السلطان المعظم- أعزه الله- بمجلس الوزراء الأخير، وجه جلالته- أيده الله- بدراسة وتشخيص المتغيرات السلوكية في المجتمع، والعمل على وضع سياسات وآليات عمل واضحة ومُحوْكَمة، تعزز القيم المجتمعية والسلوكيات الإيجابية وتعالج تأثيرات منصات التواصل الاجتماعي السلبية على سلوكيات المجتمع، وقبل الخوض في هذا التوجيه السلطاني السامي علينا أن نوضح ما المقصود بالمتغيرات السلوكية، حيث إن استخدام هذا المصطلح العلمي بالتحديد لتوصيف ظاهرة سلوكية دقيقة يتطلب إلمامنا بهذا المفهوم وإدراك الجوانب التي يرمي لها، ويلزم التمعن في الجوانب التي يشتملها.

إن المقصود بالمُتغيِّر السلوكي هو أي عنصر يمكن أن يتغير ويؤثر في السلوك أو يتأثر به، مثل الدوافع والاتجاهات والقيم والعادات وردود الأفعال وأنماط اتخاذ القرار وغيرها كثير، حيث إن دراسة المتغيرات السلوكية تعني تحليل العوامل القابلة للملاحظة والقياس التي تؤثر في سلوك الأفراد أو الجماعات، بهدف فهم لماذا وكيف يتصرف الناس بطريقة معينة، والتنبؤ بسلوكهم أو تعديله عند الحاجة، والهدف الواضح من ذلك هو فهم وتفسير أسباب السلوك وليس السلوك بحد ذاته فقط، وكذلك التمكن من التنبؤ بالسلوكيات في مواقف مستقبلية مشابهة، ومحاولة تعديل السلوك وتوجيه نحو تحقيق نتائج مرغوبة.

إن فهم المتغيرات السلوكية- كمتغيرات تابعة- يعطي فهمًا عميقًا للسلوك- متغير مستقل- فعلى سبيل المثال يلعب الإدراك والوعى القيمي للفرد دورًا هامًا في المواطنة الصالحة، فكلما ارتفع وعي المواطن وإدراكه لحقوقه وواجباته كقِيَم، كان ذلك عاملًا مؤثرًا في قيامه بدوره كمواطن صالح منتج، والعكس صحيح عندما ينخفض مستوى الوعي والإدراك، وبالتالي تتأثر المواطنة الصالحة بالوعي بشكل كبير، ولذلك فإنَّ تعديل السلوك يعتمد في الأساس على فهم الأسباب والعوامل المؤثرة التي تؤدي إليه، ولا يمكن أن يكون هناك حلٌ للظواهر الاجتماعية السلبية دون معرفة مسبباتها، ولذلك يتطلب الأمر الدراسة والتحليل والتقييم للوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة حول ما يمر به المجتمع والعالم من مشاكل.

وهناك العديد من الأمثلة على متغيرات سلوكية شائعة تنتج عن عديد السلوكيات التي يمارسها الفرد والمجتمع مثل الدافعية وما الذي يدفع الفرد للتصرف سواء الإيجابي أو السلبي، كذلك الاتجاهات والميول والتي هي عبارة عن القناعات الإيجابية أو السلبية تجاه موضوع ما، كذلك الإدراك وهو تفسير كيف يفهم الفرد الواقع من حوله، وأيضاً التعلم والخبرة السابقة؛ حيث يتجلى أثر التجارب الماضية على السلوك الحالي، ومثلها الضغوط الاجتماعية من خلال تأثير الجماعة أو الثقافة، وأخيرًا المكافأة والعقاب حيث يكون هناك أثر للحوافز والجزاءات.

إنَّ أهمية دراسة المتغيرات السلوكية تتمثل في ارتباطها بشكل وثيق بمجموعة من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعرفية وغيرها، فهي ترتبط بشكل وثيق بعلم النفس الإكلينيكي والتربوي والاجتماعي هذا العلم الذي هو أساس فهم السلوك البشري وتفسيراته والتنشئة وأنماطها والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات وأطرها، كما إنها ترتبط بالإدارة والموارد البشرية خاصة عناصر تحفيز الموظفين والقيادة الاستراتيجية؛ فهي تؤسّس لفهم منظومة العمل ورفع كفاءة الموظفين وإنتاجيتهم بشكل أفضل مما ينعكس على مستوى العمل بشكل عام، وترتبط دراسة المتغيرات السلوكية والسلوك بشكل عام بعديد المجالات، خاصة في ظل الثورة التكنولوجية الرقمية الحديثة مثل الاقتصاد السلوكي والتسويق وسلوك المستهلك، كما أنها تتواصل بشكل وثيق مع مجال السياسات العامة وصنع القرار؛ حيث إنها تُعطي فهمًا حقيقيًا وأعمق لمتخذي القرار وصانعي السياسات وهذا أمر بالغ الأهمية لما يمثله من قدرة على التنبؤ بتأثير السياسات والقرارات حتى قبل اتخاذها، وهذا ما يُقلِّل من حالات السخط وردود الأفعال السلبية والمضادة التي نشاهدها في عديد المرات، إضافة إلى ارتباط دراسة المتغيرات السلوكية بمجالات الأمن والحوكمة والنزاهة المؤسسية.

وحتى نختم هذا المقال قد يكون هناك توضيح بسيط حول أهمية دراسة المتغيرات السلوكية كمدخل لفهم أوسع للسلوك المُمارس في المجتمع، وخاصة ما نشاهده في وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك بيئات العمل؛ فالموظف غير الملتزم بعمله قد يكون ذلك نتيجة لمتغيرات سلوكية في القيادة والتحفيز، كما إن التفريغ الانفعالي في منصات التواصل الاجتماعي يُنتج أفرادًا بسلوكيات بعيدة عن القيم الاجتماعية التي عرف بها مجتمعنا، لذلك لا بُد للمؤسسات المختصة أن تستنفر طاقاتها لدراسة التحولات التي تشهدها المجتمعات والوصول إلى نتائج وحلول تحفظ للمجتمع هويته الوطنية وقِيَمَهُ التي عُرِف بها؛ فالأمم تبقى ما بقيت متمسكة بهذه القيم والمبادئ والهوية، وتندثر متى ما تَركَتْهَا وانقادت للمتغيرات.

وزارة العمل

إعلان

تعلن لجنة المناقصات الداخلية بوزارة العمل عن طرح المناقصتين التاليتين:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	آخر موعد للشراء الإلكتروني	موعد تقديم العطاءات
2026/1	توريد وتفصيل ملابس التخرج للطلبة خريجي الكليات المهنية (الذكور والإناث)	الأحد 2026/1/18م الساعة الثانية مساءً	الأحد 2026/1/25م الساعة العاشرة صباحًا
2026/2	أعمال تصميم وتنفيذ الهوية البصرية المتكاملة لحفلي التخرج (مسقط - صلالة) للكليات المهنية	الأحد 2026/1/18م الساعة الثانية مساءً	الأحد 2026/1/25م الساعة العاشرة صباحًا

- يمكن للمنشآت المتخصصة الحصول على وثائق المناقصة إلكترونيا عن طريق الرابط أدناه ابتداءً من يوم الأحد الموافق 2026/1/11م الساعة الثامنة صباحاً
https://etendering.tenderboard.gov.om
- يتم تقديم العطاءات إلكترونيا.
- يتم فتح مظاريف المناقصة في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الأحد بتاريخ 2026/1/25م.

(الوزارة غير مقيدة بقبول أقل أو أي عطاء آخر)

labour_OMAN

في ظل القيادة الحكيمة لجلالة السلطان

مجلس الدولة يعزز مسيرة البناء الوطني بمناقشة مشروعات قوانين ودراسات نوعية

استهلّ مجلس الدولة أعماله في دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة في إطار اختصاصاته التشريعية، ليُواصل دوره الفاعل كشريك رئيسي في تطوير التشريعات الوطنية ودراسة الموضوعات المحالة إليه بما يضمن استكمال المنظومة التشريعية للدولة وتعزيز كفاءتها المؤسسية. وفي خطوة تعكس الحرص السامي على متابعة العمل التشريعي، تشرف معالي الشيخ رئيس المجلس والمكرمين أعضاء مكتب المجلس بلقاء حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه الله ورعاه- في قصر البركة العامر، حيث أشاد جلالته بالجهود التي يبذلها المجلس، مؤكدًا أهمية استمرار التعاون بين مؤسسات الدولة، ووضع الآليات الفعّالة لتحويل المقترحات والمبادرات إلى خطوات عملية تخدم الصالح العام وتعزز استقرار المكتسبات الوطنية.

مسقط- الرؤية

كما شدد جلالته على دور المجلس في متابعة التشريعات ومناقشة الموضوعات ذات الأهمية الوطنية، وأهمية إيصال الرسائل الدقيقة للمجتمع عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، بما يسهم في رفع مستوى الوعي وتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة.

ويأتي هذا اللقاء السامي في سياق ممارسة المجلس لدوره الوطني والتشريعي، بما يجسّد الالتزام المستمر بالعمل المخلص والمسؤولية الوطنية في تطوير التشريعات، وترسيخ دعائم الدولة الحديثة بما يخدم مصالح الوطن والمواطنين.

وفي هذا الإطار، استهلّ مجلس الدولة دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة بعقد أربع جلسات عامة متتالية، ناقش خلالها مجموعة من مشروعات القوانين الوطنية والدراسات المُقدمة، وذلك في سياق ممارسة دوره التشريعي ووفقًا للاختصاصات المقررة له. وقد افتتح المجلس أعمال هذا الدور بناءً على الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم -حفظه الله ورعاه- حيث أكد معالي الشيخ عبدالملك بن عبدالله الخليلي، رئيس المجلس، التزام المجلس بمواصلة أداء مهامه التشريعية، وإنجاز الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، والتكامل في العمل مع مجلس الشورى والحكومة بما يسهم في استكمال المنظومة التشريعية للدولة.

وتزامنًا مع شهر يناير المجيد، رفع معالي الشيخ رئيس المجلس باسمه وباسم المكرمين الأعضاء وموظفي المجلس أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد، معربين عن بالغ اعتزازهم بما تحقق في ظل قيادته الحكيمة من تطور في مسارات العمل المؤسسي، ومجددين العهد على مواصلة أداء واجبهم الوطني بكل إخلاص ومسؤولية، سائلين المولى عزَّ وجلَّ أن يديم على جلالته موفور الصحة والعافية، وأن يوفقه لما فيه خير الوطن ورفعته.

وشهد دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة نشاطًا تشريعيًا مكثفًا، حيث ناقش المجلس مشروعي «خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م) «والميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦م»، بما يعزز التخطيط القائم على الأثر والاستدامة المالية.

وواصل المجلس جهوده التشريعية بمناقشة مشروع قانون «مكافحة جرائم تقنية المعلومات «، دعمًا للأمن السيبراني وحماية الأنظمة المعلوماتية وحقوق الأفراد، إلى جانب مشروع قانون «البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية»، الهادف إلى تنظيم جمع وإنتاج وتداول البيانات المكانية بما يخدم التخطيط التنموي المستدام. كما ناقش المجلس مشروع «تعديل بعض أحكام قانون التراث الثقافي»، بما يعزز حماية الموروث الحضاري وتفعيل الشراكة المجتمعية والاستثمار المسؤول.

وامتدت المُناقشات لتشمل مشروع قانون «نظام التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» بما يسهم في تعزيز التكامل الصناعي وتشجيع الاستثمار وتوطين التقنيات الحديثة، إضافة إلى مشروع «تعديل بعض أحكام قانون نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «، الهادف إلى توحيد الإجراءات وتسهيل حركة التجارة وتعزيز كفاءة العمل الجمركي، إلى جانب دراسة لجنة التعليم والبحوث بشأن «تعزيز جودة التحصيل الدراسي وإتقان الكفايات والمهارات في التعليم المدرسي في سلطنة عمان: دراسة تحليلية وتشريعية»، بما يدعم بناء رأس مال بشري مؤهل وقادر على مواكبة متطلبات التنمية المستقبلية، ودراسة لجنة التقنية والابتكار حول «إدارة وحوكمة البيانات وأثرها على الاقتصاد الرقمي»، والتي ركزت على ترسيخ الحوكمة المؤسسية للبيانات ودعم التحول الرقمي المستدام، ودراسة اللجنة الخاصة بشأن «آلية تنويع مصادر الدخل في سلطنة عُمان «الرامية إلى دعم الاستدامة المالية وتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة.

وواصل مكتب مجلس الدولة خلال دور الانعقاد العادي الثالث اضطلاعه بدوره التنظيمي والتنسيقي، من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات الدورية التي استضافت عددًا من المكرمين رؤساء اللجان الدائمة بالمجلس، حيث جرى بحث ومناقشة التقارير المقدمة بشأن مشروعات القوانين المحالة إليها، ومقترحات الدراسات التي رفعتها اللجان في إطار اختصاصاتها. كما تناول المكتب خلال اجتماعاته جملة من التقارير والمراسلات الواردة من مختلف الجهات ذات الصلة بعمل المجلس، حيث حظيت هذه الموضوعات بالنقاش المستفيض واتخاذ القرارات المناسبة حيالها، بما يعزز كفاءة العمل المؤسسي وينظم مسار الأعمال التشريعية، ويؤكد حرص المكتب على دعم أعمال المجلس وتمكينه من أداء مهامه بكفاءة وفاعلية.

كما استعرض مكتب المجلس مع مجلس الوزراء مجالات التعاون والشراكة لتعزيز تنفيذ السياسات العامة والخطط التنموية بما يسهم في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الحادية عشرة والمحافظة على المكتسبات الوطنية وخدمة الوطن والمجتمع في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- وذلك خلال لقاء معالي الشيخ رئيس المجلس وأعضاء مكتب المجلس مع مجلس الوزراء.

ولقد اضطلعت لجان مجلس الدولة الدائمة والفرعية والخاصة بدور محوري وفاعل خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة، حيث قامت بعقد سلسلة من الاجتماعات التي عكست حرص المجلس على ضمان استمرارية العمل التشريعي بأعلى مستويات الكفاءة. وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن إعداد ودراسة كافة مشروعات القوانين الدراسات التي تم عرضها لاحقًا في الجلسات العامة، بما يعكس دقة التحضير وعمق التحليل الذي تقوم به اللجان لضمان جاهزية الملفات التشريعية للنقاش والتصويت، كما ساهمت اللجان بفاعلية في تنظيم الاستضافات النوعية للمسؤولين والخبراء من الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية، ويأتي هذا العمل الدؤوب ضمن جهود اللجان في تحقيق التكامل بين الدراسة المتأنية والمناقشة التشريعية الفاعلة، بما يسهم في تطوير التشريعات الوطنية، وتعزيز كفاءة منظومة صنع القرار، ودعم مسارات التنمية المستدامة، وهو ما يرسخ دور المجلس كشريك فاعل في بناء دولة المؤسسات الحديثة.

في إطار النهج التشريعي التكاملي الذي أرساه النظام الأساسي للدولة، وتجسيدًا للرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- القائمة على ترسيخ دولة المؤسسات وسيادة القانون، واصل مجلس الدولة إسهاماته الفاعلة في أعمال اللجان المشتركة مع مجلس الشورى، بما يعزز جودة التشريع الوطني، حيث عقدت اللجان المشتركة أربعة اجتماعات تناولت المواد محل الاختلاف في (٦) من مشروعات القوانين محالة من مجلس الوزراء، شملت مناقشة مشروعي «تعديل بعض أحكام قانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية «،وقانون «السجل العقاري»، إلى جانب مشروع قانون «مكافحة جرائم تقنية المعلومات»، ومشروعي «تعديل بعض أحكام قانون التراث الثقافي»، وقانون «مؤسسات المجتمع المدني»، ومشروع قانون «البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية»، وأسفرت المناقشات عن توافق اللجان المشتركة بشأن المواد محل الاختلاف، بما يعكس حرص المجلسين على تحقيق التوازن بين متطلبات التطوير التشريعي وصون الهوية الوطنية وتعزيز دور المجتمع المدني.

واصل مجلس الدولة دوره التشريعي في دراسة السياسات والخطط الاقتصادية الوطنية، واستضاف معالي وزير المالية ومعالي وزير الاقتصاد لمناقشة مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٦م واستعراض الخطة التنموية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م) حيث تم تناول مستجدات الأوضاع الاقتصادية ومؤشرات الأداء في قطاعات التنويع الاقتصادي، وأهداف الخطة التي تركز على تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز اللامركزية التنموية ورفع كفاءة الحوكمة بما يتكامل مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠. كما اطلع المجلس على أبرز ملامح مشروع ميزانية عام ٢٠٢٦م وأولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والمشروعات الاستثمارية المستهدفة والإطار المالي للخطة الخمسية، مؤكدًا استمرار دوره في دراسة هذه الملفات الحيوية وبلورة توصيات داعمة للسياسات المالية والاقتصادية بما يعزز الاستقرار المالي ويدعم مسارات التنمية الوطنية.

وفي إطار تعزيز الدور الخارجي لمجلس الدولة، حرص المجلس على توسيع آفاق التعاون وتبادل الخبرات مع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الإقليمية والدولية من خلال سلسلة من اللقاءات والأنشطة النوعية. فقد استقبل معالي الشيخ رئيس مجلس الدولة، كلا على حدة، سفراء كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أرمينيا ومملكة هولندا وجمهورية أوكرانيا، حيث جرى بحث مجالات التعاون المشترك واستعراض العلاقات الثنائية ومناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مع التأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الحوار وتبادل الخبرات التشريعية ودعم مسارات التفاهم والتنسيق بما يخدم المصالح المتبادلة ويعزز الاستقرار والتنمية المستدامة.

كما شارك الأعضاء في محافل إقليمية ودولية شملت حلقات عمل وورشًا تشريعية وزيارات رسمية لتعزيز التعاون البرلماني وتبادل الخبرات التشريعية وبحث القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بما أسهم في دعم الحضور البرلماني العُماني وتعزيز مكانة المجلس.

اللقاء السامي مع «مكتب المجلس» يُجسِّد الدعم السلطاني لمسيرة العمل

رصيد تشريعي زاخر ودور وطني ملموس استجابةً لأولويات المرحلة

جلالة السلطان يُشيد بالجهود التشريعية لمجلس الدولة

إسهامات فاعلة في أعمال اللجان المشتركة مع مجلس الشورى

الحرص على توسيع آفاق التَّعاون وتبادل الخبرات مع الدول الشقيقة والصديقة

مجلس الشورى.. أداء تشريعي فاعل لمواكبة متطلبات التنمية الشاملة وتعزيز التكامل المؤسسي

تحل الذكرى السادسة لتولي حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في سلطنة عُمان في الحادي عشر من يناير، كمناسبة وطنية غالية ومحطة هامة لمسيرة نهضة متجددة أرست دعائم مرحلة جديدة من العمل الوطني القائم على وضوح الرؤية، وتحقيق التوازن المتكامل لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة في مختلف القطاعات، لتشكل هذه المرحلة منذ انطلاقتها إطارًا متقدمًا للشراكة المؤسسية، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لمنظومة الدولة، والتي تجسدت في آلية العمل التي عكستها تكاملية الأدوار بين مؤسسات الدولة.

مسقط- الرؤية

واستطاع مجلس الشورى كمؤسسة وطنية أن يُواكب متطلبات هذه النهضة بحرص على امتثال التوجيهات السامية في مختلف المجالات؛ لتكون منهاج عمل وخارطة طريق للمُضي بمؤسسة الشورى في مواصلة أدوارها وعطائها الوطني بخطى ثابتة، ومنجز تشريعي متحقق، وتجربة خاصة في تدرجها وانسجامها مع مختلف التحولات والتطورات في مسيرة النهضة المتجددة بأدوار فاعلة في صنع القرار، ودفع عجلة التنمية الشاملة عبر ممارسة تشريعية واضحة، وسعي دؤوب في تحقيق متطلبات المشاركة المجتمعية، وتكاملية في العمل بين المجلس والحكومة من أجل ترجمة أهداف رؤية «عمان ٢٠٤٠»، ومتابعة تقييم الخطة الخمسية العاشرة، ومنهجية رسم مسارات خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م) ومتطلبات تحقيقها برؤية تستمد نهجها القويم من التجربة الناضجة المدعومة بالأنظمة والقوانين بما يلبّي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين في تأكيد واضح على أهمية الأدوار الفاعلة لمجلس الشورى في تحقيق الغايات الوطنية التي تتوافق مع الرؤية الحكيمة والتوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم -حفظه الله ورعاه-.

شكّلت الإشادة السامية الكريمة من قبل جلالة السلطان المعظم -أيده الله- خلال لقائه برئيس وأعضاء مكتب المجلس، لمستوى التطور الذي يشهده مجلس الشورى في آليات عمله وما اكتسبه من فاعلية في أداء أدواره بالشكل الذي يُعزز المشاركة الوطنية ويُواكب متطلبات التنمية الشاملة، مُؤكدًا جلالته أهميةَ مرئيات ومقترحات مجلس الشورى في تطوير مجالات العمل الوطني ومساندة توجهات الدولة لتحقيق مصلحة الوطن وخدمة مواطنيه، بالغ الأثر في تعزيز دور المجلس ومضاعفة مسؤولياته في المرحلة المقبلة لأداء مهامه التشريعية بكفاءة ومسؤولية، وتقديم المرئيات والمقترحات التي تدعم تطوير مسارات العمل الوطني، وتُساند توجهات الدولة في بناء تشريعات متوازنة تراعي متطلبات النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والاستدامة المالية، في ظل تحديات إقليمية ودولية متسارعة، وبما يُحقق المصلحة العامة.

وفي إطار تعزيز البنية التشريعية لسلطنة عُمان بما يحقق الأهداف التنموية، ويدعم الاقتصاد الوطني ويُعزز تنفيذ البرامج والخطط الاستراتيجية، شهدت الفترة العاشرة للمجلس (٢٠٢٣م-٢٠٢٧م) منذ بدايتها ترجمة واضحة لاختصاصات مجلس الشورى في التشريع والمتابعة التي حددها النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان، وعكست مؤشرات عمل المجلس ذلك؛ حيث تم انجاز (٥٥) عملاً تشريعيًا تجسدت في مراجعة مشروعات القوانين والاتفاقيات واقتراح مشروعات قوانين وتعديلها، ناقشها المجلس خلال (٣٤) جلسة اعتيادية، بالإضافة إلى مناقشة (٩) بيانات وزارية لوزراء الخدمات في مختلف القطاعات، من بينها وزارة التربية والتعليم، وزارة التراث والسياحة، وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وزارة الاقتصاد، ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، ووزارة الإعلام بالإضافة إلى بيان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة العمل هذا إضافة إلى جلسات خصصت لمناقشة الميزانية العامة للدولة والخطة الخمسية الحادية عشرة، وعدد من جلسات المناقشة التي خصصت لمُتابعة قضايا التعليم، وسوق العمل، ومبادرات التوظيف.

وفي إطار الصلاحيات والاختصاصات المُقررة له بموجب قانون مجلس عُمان، فعّل مجلس الشورى أكثر من (٥٠٠) أداة متابعة، شملت أسئلة وطلبات إحاطة وبيانات عاجلة، ورغبات مبداة حول مختلف الموضوعات، لمقاربة عددٍ من القضايا الوطنية ذات الأولوية، بما يعكس التزام المجلس بأدواره في متابعة الأداء العام، وتقييم السياسات والبرامج ذات الصلة بالشأن الوطني. وقد شمل ذلك تشكيل فرق عمل متخصصة عُنيت بدراسة ملفات اقتصادية واجتماعية وتنموية، وتحليل واقعها، ورصد التحديات المرتبطة بها، واستعراض البدائل والحلول الممكنة في ضوء المعطيات والمؤشرات المتاحة، وعقدت اللجان الدائمة بالمجلس أكثر من (٢٠٠) اجتماعًا أنجزت خلالها أكثر من (٢٦٠) موضوعًا في مختلف القطاعات التشريعية والخدمية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية، والإعلامية والتعليمية، وقطاع الشباب والموارد البشرية. وتجسيداً لمبدأ الشراكة والتكامل في العمل الوطني مع مؤسسات الدولة، عقد مجلس الشورى خلال الفترة العاشرة ٣ اجتماعات مع مجلس الوزراء، بالإضافة إلى اجتماعين مع اللجنة الوزارية التنسيقية دعماً للتعاون والتنسيق المستمر، وبهدف الوصول إلى رؤى مشتركة تسهم في تنفيذ السياسيات العامة، وإعلاء المصلحة العليا للبلاد. وأكدت تلك الاجتماعات أهمية الدور الذي يضطلع به مجلس الشورى في التنسيق مع الحكومة تعزيزاً لمسيرة التنمية الشاملة في سلطنة عُمان، إذ تشكل هذه الاجتماعات أحد مظاهر التكامل والتنسيق لتحقيق الأهداف المشتركة، والتعاون المنشود في تنفيذ الخطط والبرامج بما يعزز منظومة العمل الوطني بين المجلس والحكومة ويترجم مجالات التنسيق المتواصل بينهما لتحقيق الأهداف الوطنية.

وفي إطار التكاملية في العمل التشريعي بمجلس عُمان بين مجلسي الدولة والشورى، أنجز المجلس (١٤) مشروع قانون خلال الفترة العاشرة، وقد صدر منها (١٣) بمراسيم سلطانية سامية أبرزها قانون الاتجار بالأحياء الفطرية، وقانون حماية الودائع المصرفية، وقانون الإعلام، والقانون المالي، وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وقانون المعاملات الإلكترونية، وقانون الصحة العامة، وقانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية، وقانون الضريبة على دخل الأفراد، وقانون تحصيل مستحقات الدولة، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر بالإضافة إلى قانون التنظيم العقاري، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي إطار الدبلوماسية البرلمانية يحرص مجلس الشورى على تأكيد الحضور والمشاركة الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي من خلال المشاركة في أعمال المجالس التشريعية الخليجية والاتحادات البرلمانية العربية والدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة، والتي تجسدت في (٧٢) مشاركة ساهمت في نقل التجربة العُمانية في العمل المؤسسي، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية والتجارب المقارنة، بما ينعكس إيجابًا على تطوير الأداء البرلماني وتعزيز كفاءته، وعكس مجلس الشورى عبر تلك المشاركات صوت سلطنة عُمان وحكمتها الراسخة ومواقفها المعتدلة الداعية إلى الحوار والسلام والتعاون بين الشعوب إلى العالم، كما حرص خلالها على دعم مجالات التعاون في مختلف المجالات لا سيما في المجال التشريعي، وبحث العديد من مجالات التعاون الاقتصادية والاستثمارية؛ الأمر الذي جسد خصوصية الدبلوماسية العُمانية القائمة على الاحترام المتبادل والتفاهم، والمشاركة الفاعلة في صياغة المواقف الدولية التي تدعم قضايا التنمية والاستقرار في المنطقة والعالم أجمع.

كما أسهمت تلك الجهود في ترسيخ صورة سلطنة عُمان دولةً تنتهج سياسة متوازنة، وتدعم الحلول السلمية للنزاعات، وتؤمن بدور الحوار والقانون الدولي في معالجة القضايا الإقليمية والدولية، بما يعزز مكانتها كشريك موثوق وفاعل في محيطها الإقليمي والدولي.

ويحرص مجلس الشورى على تعزيز نهج الشراكة كونها جزء لا يتجزأ من منظومة الأدوار الوطنية بمنهجية وآليات واضحة تعزز من ثقافة المجتمع وترفدهم بكل المستجدات المرتبطة بأدوار المجلس وإنجازاته في مختلف القطاعات؛ بما يعكس مستوى تعاطيه مع مختلف القضايا الوطنية بنشر إعلامي متواصل، وتحديث لمحتواه الإعلامي إدراكاً منه بمسؤولية نشر المعلومات الآنية ودورها في تعزيز ذلك التواصل المجتمعي مع المواطنين. ويستقطب المجلس الباحثين والمهتمين بتوثيق مسيرة الشورى العمانية في كتاباتهم واصداراتهم وتقديم الدعم المعرفي لهم، كما يهتم المجلس بتنفيذ برامج استقبال منظمة لطلبة المدارس والجامعات، بهدف تنمية الوعي الوطني لدى النشء والشباب، وتعريفهم بدور المجلس في منظومة الدولة، هذا إضافة على حضوره في مختلف المناسبات والأحداث الثقافية التي تشهد مشاركة مجتمعية مباشرة، والاقتراب من فئات المجتمع المختلف بطرح قضاياهم عبر لجان المجلس كل حسب اختصاصه ومناقشة القضايا التي يمكن بحث حلولها مع الجهات ذات الصلة.

ويشكل اللقاء الإعلامي السنوي للمجلس مساحة لتأكيد التواصل مع وسائل الإعلام، هذا إضافة إلى دعوة وسائل الإعلام والمهتمين من أفراد المجتمع لحضور جلسات المجلس العامة، وجلسات مناقشة البيانات الوزارية بما يُسهم في ترسيخ ثقافة المشاركة والمسؤولية المجتمعية، وتعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسة التشريعية، بوصفها منصة حوار وتمثيل، ورافدًا أساسيًا في دعم مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.

وبهذه المناسبة الوطنية الغالية، يرفع مجلس الشورى أسمى عبارات الولاء والعرفان إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- مؤكدًا العزم على مواصلة أداء رسالته الوطنية بكل إخلاص ومسؤولية، والعمل جنبًا إلى جنب مع مؤسسات الدولة من أجل رفعة سلطنة عُمان، وترسيخ أسس الدولة الحديثة، وتحقيق تطلعات المواطن في ظل القيادة الحكيمة لجلالته أعزه الله.

إشادة سامية بدور المجلس ومستوى التطور في آليات العمل لمواكبة التنمية الشاملة

إنجاز 55 عملا تشريعيا منذ بدء الفترة العاشرة 2023-2027

مناقشة 9 بيانات لوزراء الخدمات في مختلف القطاعات

تفعيل 500 أداة متابعة لتقييم السياسات والبرامج ذات الصلة بالشأن الوطني

عقد 3 اجتماعات مع مجلس الوزراء لتعزيز الشراكة والتكامل في العمل الوطني

إنجاز 14 مشروع قانون وصدور 13 بمراسيم سلطانية سامية

حضور فاعل في الاجتماعات الإقليمية والدولية للاستفادة من التجارة الناجحة

رافعة اقتصادية تتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان 2040»

مركز عُمان المالي العالمي.. خطوة استراتيجية لتطوير أدوار القطاع المالي في تنمية الاقتصاد الوطني

شـدد اقتصاديون على أن مركـز عُمان المالي العالمي خطوةٌ استراتيجيةٌ لتطويـر أدوار القطـاع المالي في الاقتصـاد الوطنـي، وذلك من خلال إنشاء كيان مؤسسي مستقل تشريعيًا وتنظيميًا، وقادر على استقطاب المؤسسـات المالية الدولية، وتقديم خدمات مالية مُتقدِّمة ضمن بيئة تنافسية وآمنة. وأكد الاقتصاديون- في تصريحات لـ»الرؤية»- أن المركز سيُشكّل رافعة اقتصادية تتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ورفع الأنشطة المالية في الناتج المحلي، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز جاذبية السـلطنة للاسـتثمار الأجنبي المباشر ومكانتها على المسـتوى العالمي. من جانبه، قال سـعادة أحمد بن سـعيد الشرقي ممثل ولاية لوى ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشـورى، إن إنشاء مركز عُمان المالي العالمـي يُعد توجّهًا اقتصاديًا بحتًا يُجسِّـد الرؤية الثاقبة لحضرة صاحب الجلالة السـلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- ويتواءم مع مُستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي واسـتقطاب الاسـتثمارات النوعية. وأكد الشرقي أن المركز يمثـل خطوة استراتيجية لبناء اقتصاد مالي حديث قادر على المنافسـة إقليميًا ودوليًا.

الرؤية- سارة العبرية

وأوضح الشرقي أن مركز عُمان المالي العالمي يُعد كيانًـا ماليًا وتشريعيًا مسـتقلًا، يعمل ضمن منظومة تنظيميـة وقضائية حديثة، ويوفّر بيئة آمنـة وجاذبة للشركات الدولية والإقليميـة، بما يعزز مكانة السـلطنة على خارطة المراكز المالية الإقليمية.

وبيّن سـعادته أن إنشـاء المركز يسـتهدف تحقيق جملة مـن الأهداف؛ أبرزها: تعزيز موقـع عُمان كمركز مـالي إقليمي وعالمي، ورفـع مسـاهمة القطـاع المالي في الناتـج المحلي الإجمالي، واسـتقطاب الاسـتثمارات النوعية، إلى جانـب تمكين الشركات المحلية مـن الوصـول إلى الأسـواق العالمية، ودعم الابتـكار المالي والتكنولوجيـا المالية، وخلق وظائف نوعية للشـباب العُماني، فضلًا عن دعم تمويل مشـاريع الهيـدروجين والطاقة المستقبلية.

وأشـار إلى أن المركز سيسـتقطب قطاعات مالية واسـتثمارية متنوعة، تشمل الشركات المالية العالميـة كالبنـوك وشركات إدارة الأصول وصناديـق الاسـتثمار، والصناديق السـيادية ورأس المال الجـريء، إضافة إلى الشركات متعـددة الجنسـيات الباحثة عن بيئـة قانونيـة مسـتقلة، وشركات التمويل المستدام وأسواق الكربون والهيدروجين، إلى جانب الشركات المهنية في مجالات المحاماة والتدقيـق والاستشـارات، وكذلك الشركات الناشـئة في التكنولوجيـا الماليـة والـذكاء الاصطناعي المالي.

وأكـد الشرقي أن المركز سيسـهم بشـكل مبـاشر في تعزيـز التنويـع الاقتصادي عبر توسيع إسـهامات القطاع المالي في الاقتصاد الوطنـي، وجـذب الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة، وتنشـيط القطاعات المساندة مثل اللوجستيات والعقارات والتعليم والتقنية، فضلًا عن تحسين التصنيف الائتماني وتعزيز ثقـة المسـتثمرين، وخلق فـرص وظيفية تخصصية، ودعم تمويل مشاريع الهيدروجين والطاقة المتجددة.

وحـول انعكاسـات المركـز على المواطنين، أوضـح أنـه سيسـهم في تـوفير وظائـف تخصصيـة وعاليـة الدخـل، ودعـم رواد الأعمال والشركات الصـغيرة والمتوسـطة، وتحفيـز الحركة الاقتصادية، إلى جانب نقل الخبرات والمعرفة للكوادر الوطنية.

وفيما يتعلق بالتحديات، شدد رئيس اللجنة الاقتصاديـة بمجلـس الشـورى على أهمية التركيـز على تطويـر الكفـاءات الوطنيـة، وصياغة تشريعات دقيقة ومتوازنة، وضمان عـدم تداخـل الاختصاصـات بين الجهات المعنيـة، بما يكفـل تحقيق أهـداف المركز واستدامة نجاحه.

منصة متكاملة

وقال الدكتور محمد بـن خلفان العاصمي الأمين العام المسـاعد لشـؤون الجلسـات بمجلـس الشـورى، إن المفهـوم الجوهري لمركـز عُمان المالي يتمثـل في كونـه منصة ماليـة واقتصاديـة متكاملـة، تسـتهدف محورين أساسيين: اسـتقطاب الاستثمارات والمؤسسـات المالية العالميـة، وتمكينها من تقديم خدماتها ضمـن بيئة تشريعية مرنة وتنافسـية. وأضـاف أن المركز يُعـد بمثابة منطقـة مالية متخصصة، تسـعى إلى دعم التنويـع الاقتصادي، وتقليـل الاعتماد على النفـط كمصدر رئيسي للدخـل، إلى جانب تعزيـز جذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشر، وتـوطين الصناعات والخدمـات المالية، بما يسهم في تحويل سلطنة عُمان إلى بوابة مالية تربط بين آسـيا والشرق الأوسط، مستفيدة من موقعها الجغـرافي وممكناتها المتعددة.

وأشـار العاصمـي إلى أن المركز سـيحتضن طيفًا واسعًا من الأنشطة، تشمل استقطاب المؤسسـات المالية العالمية، والبنوك الدولية والإقليميـة، وشركات الاسـتثمار وإدارة الأصـول، وشركات التأمين وإعـادة التأمين، وأسـواق المال، وشركات التكنولوجيا المالية، إضافة إلى خدمات التحكيم التجاري.

وبيَّن أن الإطـار القانـوني للمركز سـيكون مستقلًا، وقد يستدعي إنشاء قضاء ومحاكم مالية متخصصة، إلى جانب منظومة حوكمة خاصـة، وحزمـة من التشريعـات الداعمة التـي تعزز دور المركـز، وتكفل حرية تملك الأجانـب، وتوفـر نظامًـا ضريبيًـا واضحًا وقواعد عمل مستقرة.

وفيما يتعلق بالاسـتقلالية المالية والإدارية، أوضـح العاصمـي أن الاسـتقلالية لا تعني الانفصال عـن الدولة؛ بل الارتباط بمرجعية عُليا، مؤكدًا أن ذلك عنصر محوري في تعزيز ثقة المسـتثمرين. وأشار إلى أن تمكين المركز من سرعة اتخاذ القرار يمثل أحد أهم عوامل نجاح المراكز المالية عالميًا، إلى جانب مستوى الاستقلالية الذي تتمتع به.

وأكد أن المسـتثمر يبحث دائمًا عن وضوح القواعـد، وسرعـة الفصـل في المنازعـات، ووجـود محاكـم متخصصة، وهـي عناصر باتـت متحققـة مع إنشـاء المركـز، فضلًا عن مرونـة الإجراءات، وسرعـة التراخيص، وكفاءة التنظيـم والرقابة، وفهم احتياجات المؤسسـات الماليـة، مـا يميـز المركـز عن الإدارات التقليديـة ذات الطابع المشـابه.

وذكـر أن الاسـتقلالية تمنح المركـز حيادية عاليـة، وتحمـي المسـتثمر مـن تقلبـات التغييرات الإدارية والتشريعية والسياساتية، ليصبح المركز صاحـب القرار، وهو ما يعزز جاذبيته الاستثمارية.

الاقتصاد الخدمي

وأشـار العاصمـي إلى أن من أبـرز أهداف إنشاء المركز المالي الإسهام في تحقيق التنويع الاقتصـادي، عبر الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط والغاز إلى اقتصاد خدمي يُوَلِّد إيرادات من الخدمات المالية والرسوم والعمـولات، ويوفر قيمـة مضافة مرتفعة مقارنة بقطاعات أخرى.

ولفت إلى أن المركز سـيمثل مصـدرًا مهمًا لتنويع الدخل الحكومي، من خلال رسـوم التراخيـص والتسـجيل، وعوائـد الخدمات القضائيـة والتحكيميـة، والضرائـب غير المبـاشرة، والرسـوم التنظيميـة، إضافة إلى عوائد الاسـتثمار، مع التركيز على قطاعات واعـدة مثـل إدارة الأصـول، والتمويـل الإسلامي، والتمويل الأخضر.

نقل المعرفة

وأكـد العاصمي أهمية نقـل المعرفة وبناء رأس المال الـبشري عبر برامـج تدريـب وتأهيل الكفـاءات الوطنية للعمل في هذه المراكز، مشيرًا إلى التجارب العالمية الناجحة للمراكز المالية المشابهة في دول المنطقة، وما أحدثته من أثر اقتصادي ملموس.

وبيّن أن مركز عُمان المالي سـيحفّز قطاعات مسـاندة، لا سـيما القطـاعين القانـوني والاستشـاري، بما يخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وينشـط قطاعات المحاسـبة والتدقيـق، إلى جانب تنامـي الطلب على خدمـات الضمان والسلامـة المالية، وتقنية المعلومات، والأمن السيبراني.

وأضـاف أن المركز سـيعزز مكانة سـلطنة عُمان إقليميًا وعالميًا، من خلال ترسيخ الثقة الدولية، وتمكينها من أداء دور مؤثر في القرار المالي، مستفيدةً من موقعها الجغرافي لتكون حلقـة وصـل بين أسـواق الشرق والغرب.

وشـدد العاصمي على أن المركز المالي يمكن أن يشـكّل رافعة اقتصاديـة فاعلة للدولة، عبر تحقيق معدلات نمـو مرتفعة للاقتصاد الوطني، وزيـادة الدخل القومـي، وقيادة قطاعـات اقتصاديـة أخـرى، وتوليد قيمة مضافة عالية ومسـتدامة، فضلًا عن جذب رأس المال والمعرفـة. وأوضـح العاصمي أن تأثير المركز يتجلى في الاسـتثمارات الأجنبية وما تولـده من مشـاريع ووظائف مباشرة وغير مباشرة، ونقل الخبرات المالية، وتعزيز مصادر الدخل، ليغدو ركيزة أساسـية ضمن مسـتهدفات رؤيـة «عُمان ٢٠٤٠»، ونقلة نوعية في مسـار التنويع الاقتصادي، مؤكدًا أن الوقت بات مناسـبًا لإنشـاء هذا الكيان القادر على إحداث فارق اقتصادي حقيقي.

منظور إحصائي

مـن جهته، قال الدكتـور يحيى بن خميس الحسـيني رئيـس مجلـس إدارة الجمعية العُمانية للإحصاء إن إنشاء مركز مالي عالمي في سـلطنة عُمان جاء نتيجة قراءة إحصائية عميقة لمـؤشرات الاقتصاد الـكلي. موضحًا أن مساهمة الأنشـطة المالية والتأمينية في الناتـج المحلي الإجمالي لا تـزال بحدود ٣٪ فقط؛ وهي نسـبة متواضعـة مقارنة بدول خليجية مماثلة مثـل الإمارات التي تتجاوز فيهـا النسـبة ٨٪، وببعـض الاقتصـادات المتقدمـة التي تصـل فيهـا إلى ١٠- ١٢٪.

وأضـاف الحسـيني أن بيانـات الإنتاجيـة القطاعيـة تُظهـر أن القيمـة المضافة لكل عامـل في القطـاع المالي تفـوق نظيرتها في قطاعات تقليدية عديدة، ما يجعل التوسع في هـذا القطاع نمـوًا نوعيًا عـالي الجودة، وليس مجرد توسع كمي.

وأشـار إلى أن بيانـات الاسـتثمار الأجنبي المبـاشر تكشـف عـن تركُّـز التدفقات في الطاقـة والصناعة، مقابل ضعف نسـبي في اسـتثمارات الخدمات المالية وإدارة الأصول والخدمـات المصرفيـة الدوليـة، وهـو ما يعكس فجوة تنظيمية ومؤسسـية أكثر من كونه ضعفًا في الجاذبية الاقتصادية.

كما لفـت إلى أن هيكل صادرات الخدمات في عُمان لا يزال يُظهر محدودية مسـاهمة الخدمـات الماليـة مقارنـة بالخدمـات اللوجسـتية والسياحية، وهو مؤشر إحصائي على غياب منصة مالية دولية منظمة قادرة على جذب المؤسسات العابرة للحدود.

وأوضح الحسيني أن قياس الأثر الاقتصادي لا يتم عبر مؤشر واحد؛ بل من خلال حزمة مترابطة من المؤشرات الكمية، أبرزها: معدل نمـو القيمة المضافة للقطاع المالي قبل وبعد إنشاء المركز، وتطور مساهمة الأنشطة غير النفطيـة في الناتج المحلي، مـع التركيز على الأنشـطة المعرفيـة عالية القيمـة، إضافة إلى مُضاعِـف الأثر الاقتصـادي؛ حيث تُشير التجارب الدولية إلى أن كل وحدة اسـتثمار في المراكـز المالية تولد مـا بين ١,٥ إلى ٢,٥ وحـدة في القطاعات الداعمـة مثل التقنية الماليـة، والخدمات القانونية والمحاسـبية. وأشار الحسيني إلى إمكانية استخدام نماذج السلاسـل الزمنية، ونماذج الفرق في الفروق (DiD)، ونمـاذج التـوازن العـام القابـل للحوسـبة (CGE) لعزل أثـر المركز وقياس انعكاسه الحقيقي على الاقتصاد الوطني.

وأكد رئيس الجمعيـة العُمانية للإحصاء أن نجـاح المركز لا يُقاس بالشـكل العمراني أو بعـدد التراخيص فقط، وإنمـا عبر مؤشرات دقيقة، مـن بينها: عدد المؤسسـات المالية الدوليـة المرخصـة، حجم الأصـول المُدارة (AUM)، وعدد المقـرات الإقليمية وحجم التدفقات الرأسمالية الداخلة، وكذلك عدد الوظائـف النوعية ذات الأجـور المرتفعة، إلى جانب متوسـط الأجور في القطاع المالي مقارنة بالمتوسط الوطني.

وأشـار الحسـيني إلى أهميـة مقارنة هذه المـؤشرات بمـؤشر المراكـز الماليـة العالمية (GFCI)، إلى جانـب مؤشرات التنافسـية والاستقرار المالي.

وبيّن الحسـيني أن البيانـات الدولية تُظهر فارقًـا واضحًـا لصالـح المراكـز المسـتقلة تشريعيًـا؛ حيـث تُحقق هـذه المراكز نموًا أسرع في عـدد المؤسسـات الماليـة، وحجم أصـول مُـدارة أعلى بنسـبة ٤٠- ٦٠٪، وتصنيفات ائتمانية وثقة اسـتثمارية أعلى، وسرعـة أكبر في تسـوية النزاعـات وتقليل مخاطر الامتثال. وعزا ذلك إلى وضوح البيئة القانونيـة، واعتماد أُطـر تشريعية مألوفة عالميًا مثل القانون الإنجليزي العام، ووجود محاكم مالية متخصصة.

وفي مقارنـة إقليميـة، يـرى الحسـيني أن تجربة سـوق أبوظبـي العالمي (ADGM) هـي الأقـرب لواقـع سـلطنة عُمان؛ نظرًا للتقـارب في الحجم السـكاني والاقتصادي، والاعـتماد النسـبي على النفـط مع توجه واضح للتنويع، إضافة إلى التركيز على جذب الأصـول طويلـة الأجـل، في حين تبقى دبي نموذجًـا أكثر نضجًـا وتنافسـية على المدى البعيد، بيـنما تميل تجربة قطر إلى التمويل السيادي المرتبط بالدولة. وذكر الحسيني أن البيانات والنماذج التنبؤية تُشير إلى احتمال مرتفـع لحدوث تحـول هيـكلي حقيقي، شريطـة الاسـتقلالية التنظيميـة الكاملـة والارتباط الاستراتيجي برؤية «عُمان ٢٠٤٠»، مضيفًـا أن التقديرات تشير إلى إمكانية رفع مساهمة القطاع المالي إلى ٦- ٧٪ من الناتج المحلي خلال عقد، وزيادة حصة الأنشـطة غير النفطية بمـا لا يقل عن ٥ نقاط مئوية، وخلق آلاف الوظائف عالية القيمة وتحسين إنتاجيـة رأس المال الـبشري، وتعزيز موقع السـلطنة في مؤشرات التنافسية والاستقرار المالي إقليميًا، مضيفا «أن المركز المالي العالمي إذا نُفِّـذ وفـق أفضل الممارسـات الدولية، سـيكون رافعـة هيكليـة لإعادة تشـكيل الاقتصاد الوطني وليس مجرد كيان تنظيمي جديد».

أحمد الشريقي

د. محمد العاصمي

د. يحيى الحسيني

الشرقي: المركز يجسد الرؤية الثاقبة لجلالة السلطان تماشيًا مع مستهدفات «عُمان 2040»

العاصمي: المركز بمثابة منطقة مالية متخصصة تسعى إلى دعم التنويع الاقتصادي

المركز يدعم التحول نحو تعزيز اقتصاد الخدمات وتحقيق قيمة مضافة مرتفعة

ضرورة العمل على تأهيل الكفاءات الوطنية والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة

توقعات بخلق فرص عمل جديدة في القطاعين القانوني والاستشاري

الحسيني: القيمة المضافة في القطاع المالي تفوق القطاعات التقليدية الأخرى

ضعف الاستثمارات المالية ناتج عن فجوة تنظيمية ومؤسسية

المركز يدعم صادرات الخدمات المالية وجذب المؤسسات العابرة للحدود

النماذج التنبؤية تُشير لاحتمال مرتفع لحدوث تحول هيكلي حقيقي في المراكز المالية

7 % نموًا متوقعًا في نسبة إسهام القطاع المالي إلى الناتج المحلي خلال عقد

توقعات بتوليد آلاف الوظائف عالية القيمة وتحسين إنتاجية رأس المال البشري

قطاع الإنشاءات يسهم بـ817.4 مليون ريال.. و«الجملة والتجزئة» عند 880.1 مليون

10.4 مليار ريال الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الربع الثالث.. ونمو «غير النفطية» 2.5 %

مسقط- العُمانية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الجارية في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥م «بسعر السوق» ١٠ مليارات و٤١٤ مليون ريال عُماني مسجلًا انخفاضًا طفيفًا بنسبة ٠,٤ بالمائة مقارنةً بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤ والبالغة ١٠ مليارات و٤٥٤ مليون ريال عُماني.

وأشارت البيانات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن هذا التراجع يُعزى بشكل رئيس إلى انخفاض أداء الأنشطة النفطية، إذ تراجعت بنسبة ٦ بالمائة لتسجل ٣ مليارات و٤٧١ مليونًا و٣٠٠ ألف ريال عُماني في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ٣ مليارات و٦٩٣ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُماني في الربع المماثل من عام ٢٠٢٤.

وفي المقابل، حققت الأنشطة غير النفطية في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ نموًّا بنسبة ٢,٥ بالمائة مسجلةً ٧ مليارات و٢٩١ مليونًا و٦٠٠ ألف ريال عُماني مقارنةً بـ٧ مليارات و١١٦ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُماني في الربع المماثل من عام ٢٠٢٤.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، شهدت أنشطة الإنشاءات ارتفاعًا بنسبة ٢,٢ بالمائة لتسجل ٨١٧ مليونًا و٤٠٠ ألف ريال عُماني، كما ارتفعت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٢,١ بالمائة لتسهم بما قيمته ٨٨٠ مليونًا و١٠٠ ألف ريال عُماني، فيما سجلت أنشطة الإدارة العامة والدفاع نموًّا بنسبة ٢,٨ بالمائة لتبلغ ٩٦٦ مليونًا و٨٠٠ ألف ريال عُماني في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.

> **تراجع الأنشطة النفطية 6 % إلى 3.4 مليار ريال**

33.8 مليار ريال ودائع مصرفية.. و49.6 % للأفراد

35 مليار ريال الائتمان المصرفي خلال 10 أشهر.. والقطاع الخاص يستحوذ على 28.7 مليار

مسقط- العُمانية

سجل إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قِبل القطاع المصرفي في سلطنة عُمان بنهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٥م ارتفاعًا بنسبة ٨,٨ بالمائة ليصل إلى حوالي ٣٥ مليار ريال عُماني، فيما شهد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نموًّا بمقدار ٦,٩ بالمائة ليبلغ ٢٨,٧ مليار ريال عُماني. وأشارت البيانات الصادرة عن البنك المركزي العُماني إلى أن هذا الائتمان توزع على مختلف القطاعات؛ إذ استحوذ قطاع الشركات غير المالية على الحصة الأكبر والتي بلغت ٤٧,٢ بالمائة، يليه قطاع الأفراد بنسبة ٤٤,٣ بالمائة، أما النسبة المتبقية فتوزعت على قطاع الشركات المالية بنسبة ٥,٧ بالمائة والقطاعات الأخرى بنسبة ٢,٨ بالمائة.

وسجّل إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥م نموًّا بنسبة ٧,٢ بالمائة ليبلغ ٣٣,٨ مليار ريال عُماني.

وضمن هذا الإجمالي، شهدت ودائع القطاع الخاص لدى النظام المصرفي ارتفاعًا بنسبة ٩,٩ بالمائة لتصل إلى ٢٢,٨ مليار ريال عُماني بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥م.

وفيما يتعلق بتوزيع إجمالي قاعدة الودائع للقطاع الخاص، أوضحت البيانات أن قطاع الأفراد استحوذ على الحصة الأكبر والتي بلغت حوالي ٤٩,٦ بالمائة، يليه قطاع الشركات غير المالية وقطاع الشركات المالية بحصة بلغت ٣١ بالمائة و١٧,٣ بالمائة على التوالي، أما النسبة المتبقية ٢,١ بالمائة فتوزعت على قطاعات أخرى.

التنويع الاقتصادي وفرص العمل بصدارة نقاشات «سمائل الاقتصادي».. 2 فبراير

سمائل- الرؤية

عقدت اللجنة المنظمة لملتقى سمائل الاقتصادي الثالث لقاء صحفيًا كشفت فيه عن تفاصيل النسخة المقبلة من الملتقى، الذي يُقام تحت شعار «دور المحتوى المحلي في تعزيز التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل» في الفترة من ٢ إلى ٤ فبراير ٢٠٢٦، بمدينة سمائل الصناعية، وحضر اللقاء الصحفي سعادة محمد بن خميس الحسيني عضو مجلس الشورى ممثل ولاية سمائل ورئيس اللجنة المنظمة، وسيف بن ناصر الطيواني مدير فرع غرفة تجارة وصناعة عُمان بنزوى، وخالد السالمي مدير دائرة الاستثمار والمشاريع بمكتب محافظ الداخلية.

ويُقام ملتقى سمائل الاقتصادي الثالث بدعم من مكتب محافظ الداخلية، ومكتب والي سمائل، والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية، وجهاز الاستثمار العُماني، وغرفة تجارة وصناعة عُمان، وهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي. وتسعى اللجنة المنظمة من خلال هذا الحدث إلى تعزيز دور محافظة الداخلية في دعم الاقتصاد الوطني، وإبراز سمائل كولاية مولدة للاختيارات الاستثمارية، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تعود بالنفع على المجتمع.

وأكد سعادة محمد بن خميس الحسيني رئيس اللجنة المنظمة أن الملتقى يعكس التوجه الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي، مشيرًا إلى أن المحتوى المحلي يعد من الأعمدة الأساسية للاستدامة الاقتصادية؛ حيث يسهم في دعم الصناعة الوطنية وزيادة فعالية سلاسل الإمداد، وخلق فرص عمل مستدامة. وقال الحسيني إن الملتقى يسعى لتجسيد العلاقة بين المحتوى المحلي والتنويع الاقتصادي من خلال منصة تجمع صُنّاع القرار والمستثمرين ورواد الأعمال لمناقشة السبل الفعالة للاستفادة من الإمكانات المحلية.

وأوضح الحسيني أن الملتقى يتضمن مجموعة من الفعاليات، منها جلسات حوارية تجمع الجهات الحكومية والخاصة، معرض للمنتجات الصناعية لرواد الأعمال، وفعالية هبطة الفرص الاستثمارية التي تعرض المشاريع والأفكار أمام المستثمرين وصنّاع القرار، كما يتضمن هاكاثون متخصص يسعى لإنتاج مشاريع استثمارية قابلة للتطبيق، إضافة إلى إطلاق مشروع تمكين الأسر بالتعاون مع لجنة الزكاة والبلدية، ومنافسات وجوائز للمصانع التي تميزت في توظيف الكوادر الوطنية.

من جهته، أشار سيف بن ناصر الطيواني إلى أهمية الملتقى في تعزيز التواصل بين القطاع الخاص ورواد الأعمال، مشيدًا بدور غرفة تجارة وصناعة عُمان في دعم مثل هذه الفعاليات التي تفتح آفاقًا جديدة للاستثمار وتساهم في دعم الاقتصاد المحلي. من جانبه، أكد خالد السالمي أن تبنّي مكتب محافظ الداخلية دعم الملتقى يترجم الإيمان بدور المحافظة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز اللامركزية وإبراز ولاية سمائل كوجهة واعدة للاستثمار.

ويشمل الملتقى أيضًا هاكاثون سمائل البيئي الأول، الذي يهدف لتطوير حلول مبتكرة للتحديات البيئية، ودعم إنشاء شركات ناشئة ذات قيمة مضافة، إضافة إلى تعزيز الابتكار لدى الشباب بالشراكة مع عدة جهات أكاديمية. وتتضمن الفعاليات «هبطة الفرص الاستثمارية» التي تجمع بين أصحاب الأفكار والمستثمرين بهدف التمويل والتوسع.

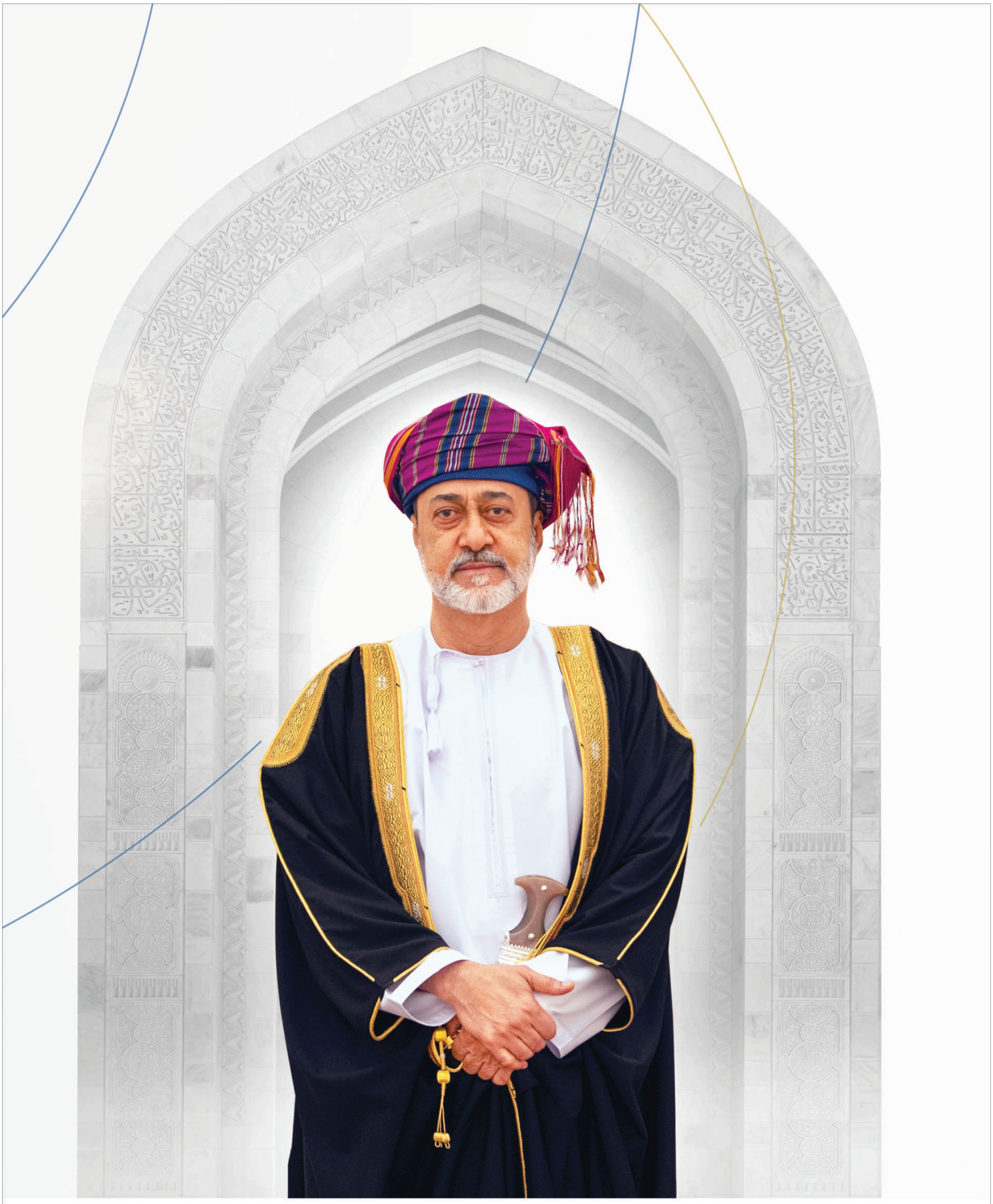

بقيادتكم الحكيمة
تمضي عُمان نحو المستقبل

يسرنا أن نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات لحضرة صاحب الجلالة

السُّلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه اللّه ورعاه-

بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد، داعين له بموفور الصحة والسلامة وأن يعيد هذه المناسبة عليه وعلى الشعب العماني أعوامًا عديدة.

البنك الأهلي
ahlibank

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

8 صفحات

رئيس التحرير
حاتم الطائي

www.alroya.om | alroyanewspaper
info@alroya.info

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

الأحد ٢١ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ١١ يناير ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٢٦٥

Sunday 11 January 2025 - issue No (4265)

تأسس بتوجيهات سامية لبناء نظام صحي رائد بمعايير عالمية

حمود بن فيصل يفتتح المختبر المركزي للصحة العامة.. غدًا

بتكلفة 18.2 مليون ريال على مساحة 53 ألف متر مربع

مسقط- الرؤية

يرعى معالي السيد حمود بن فيصل البوسعيدي وزير الداخلية، غدًا الإثنين، افتتاح المختبر المركزي للصحة العامة؛ وذلك تتويجًا للرعاية الكريمة والدعم غير المحدود للقطاع الصحي.

وجاء إنشاء المختبر بتوجيهات سامية من لدن عاهل البلاد المُفدى حضرةً صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه.

ويأتي هذا المختبر ليُتوِّج سلسلة الجهود المتواصلة التي تسير بها القيادة الحكيمة بطموحاتها العُليا للوصول بسلطنة عُمان إلى مصاف الدول المتقدمة، ولبناء نظام صحي رائد بمعايير عالمية يجوّد الحياة العامة. يشمل المختبر عددًا من المختبرات المرجعية المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية، من بينها مختبر شلل الأطفال الإقليمي، ومختبر الحصبة والحصبة الألمانية، ومختبر الإنفلونزا الوطني، ومركز للأمراض الناشئة والمستجدة. ويعد المختبر منارةً للابتكار، ونقطة انطلاق للأبحاث المتقدمة؛ حيث إن الطموح يسمو بهذا الصرح المتفرد أن يكون مرجعًا وطنيًا وإقليميًا وعالميًا في مجال مختبرات الصحة العامة يهدف إلى تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض بالريادة في علوم المختبرات، والدعم للأنشطة الصحية والبيئية العامة، وبناء الشبكات، والاستجابة السريعة. وصُمِّم المبنى وفق أعلى المعايير المخبرية العالمية على أرض مساحتها ٥٣٠٠٠ متر مربع، بمساحة بناء بلغت ١٩٤٨٠ مترًا مربعًا، وبتكلفة تُقدّر بنحو ١٨ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُماني، وجُهز بأحدث الأجهزة والتقنيات العالمية والمرافق المخبرية المتقدمة.

ويتكون المبنى من ٣ طوابق، تشمل: مختبرات عالية التأمين بمستويات السلامة الحيوية (BSL-٢) و(BSL-٣)، ومختبرات متخصّصة في مجالات الفيروسات، والجراثيم، والكيمياء، والسموم، وفحوصات حديثي الولادة، والتسلسل الجيني، والمعلوماتية الحيوية، ويحتوي على قاعة للمحاضرات، ومكتبة، وغرف الاجتماعات، ومختبرات تدريبية في العديد من المجالات؛ لدعم منظومة التدريب والتعليم المستمر.

نتشرف برفع أسمى التهاني والتبريكات
إلى المقام السامي

لحضرة صاحب الجلالة
السُلطان هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعاه

بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم

مجددين العهد أمام جلالتكم بمواصلة المضي قدما
في دعم مسيرة التنمية الشاملة بالبلاد بكل أمانة ومسؤولية
سائلين الله عز وجل أن يجعلكم ذخرًا لعُمان

مجموعة مصانع علي الشيهاني

مصانع علي الشيهاني للمواد الغذائية ش.م.م، مصنع الجفير للمواد الغذائية ش.م.م، مؤسسة علي الشيهاني للتجارة والمقاولات
علي الشيهاني لصناعة المشروبات الغازية ش.م.م، الشيهاني لمصنوعات الورق ش.م.م،
ص.ب: 1842، الرمز البريدي: 112، سلطنة عُمان
هاتف المكتب الرئيسي: 24813010، المصنع: 24810082، فاكس: 24813771
Website: www.alishaihani.net, Email: alichips@omantel.net.om alipofak@omantel.net.om

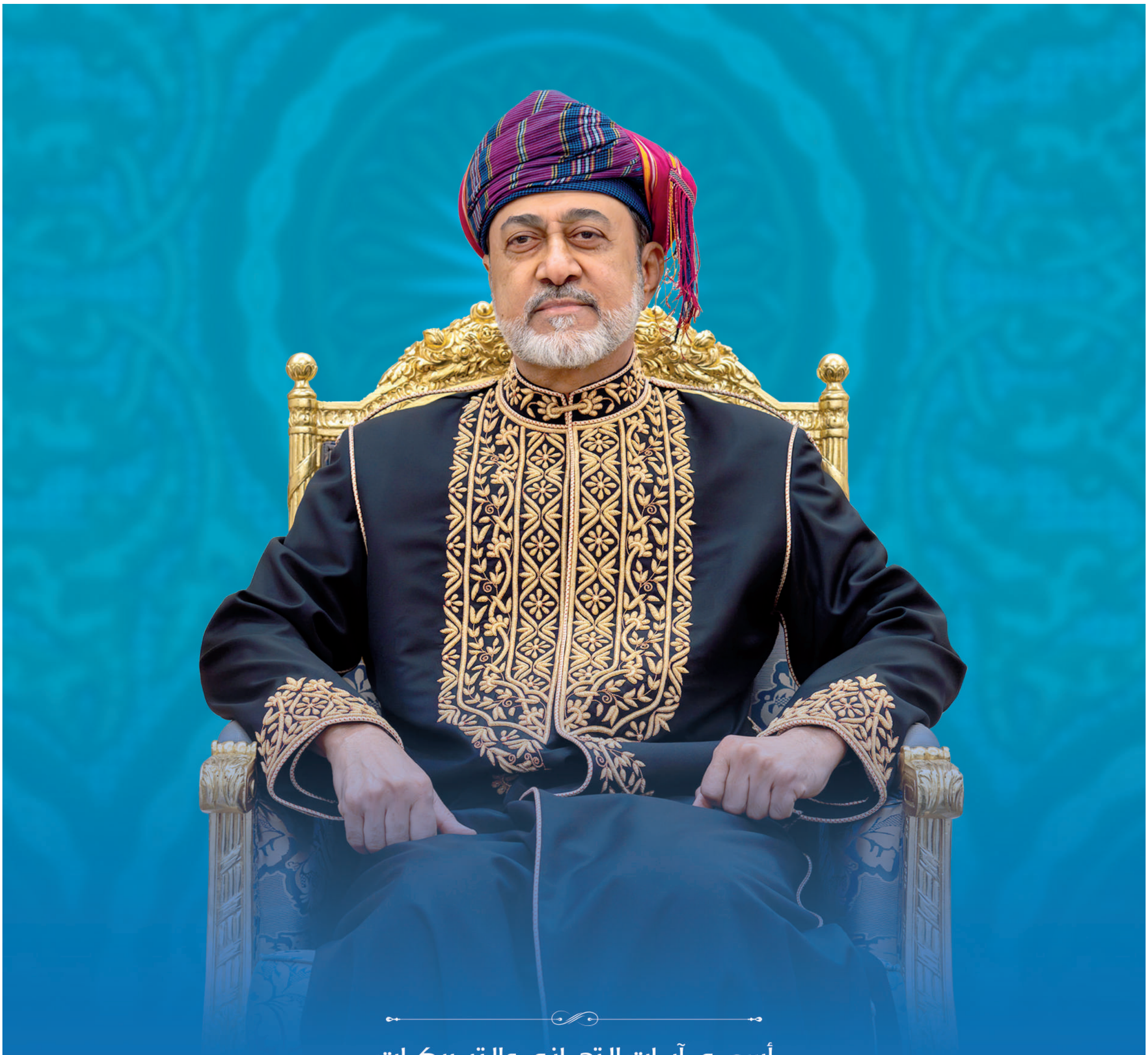

أسمى آيات التهاني والتبريكات
نرفعها إلى المقام السامي لمولانا
حضرة صاحب الجلالة

السُلطان هيثم بن طارق المُعظم

حفظه الله ورعاه

بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم

سائلين المولى جلّت قدرته أن يعيد هذه المناسبة على جلالته
وبلادنا ترفل في ثوب الازدهار والرفعة نحو العُلا والسؤدد

BADAR SHIPPING AGENCIES LLC.
SHIP AGENTS & INT'L FREIGHT FORWADERS.

4.6 مليار ريال فائضا بالميزان التجاري بنهاية أكتوبر 2025

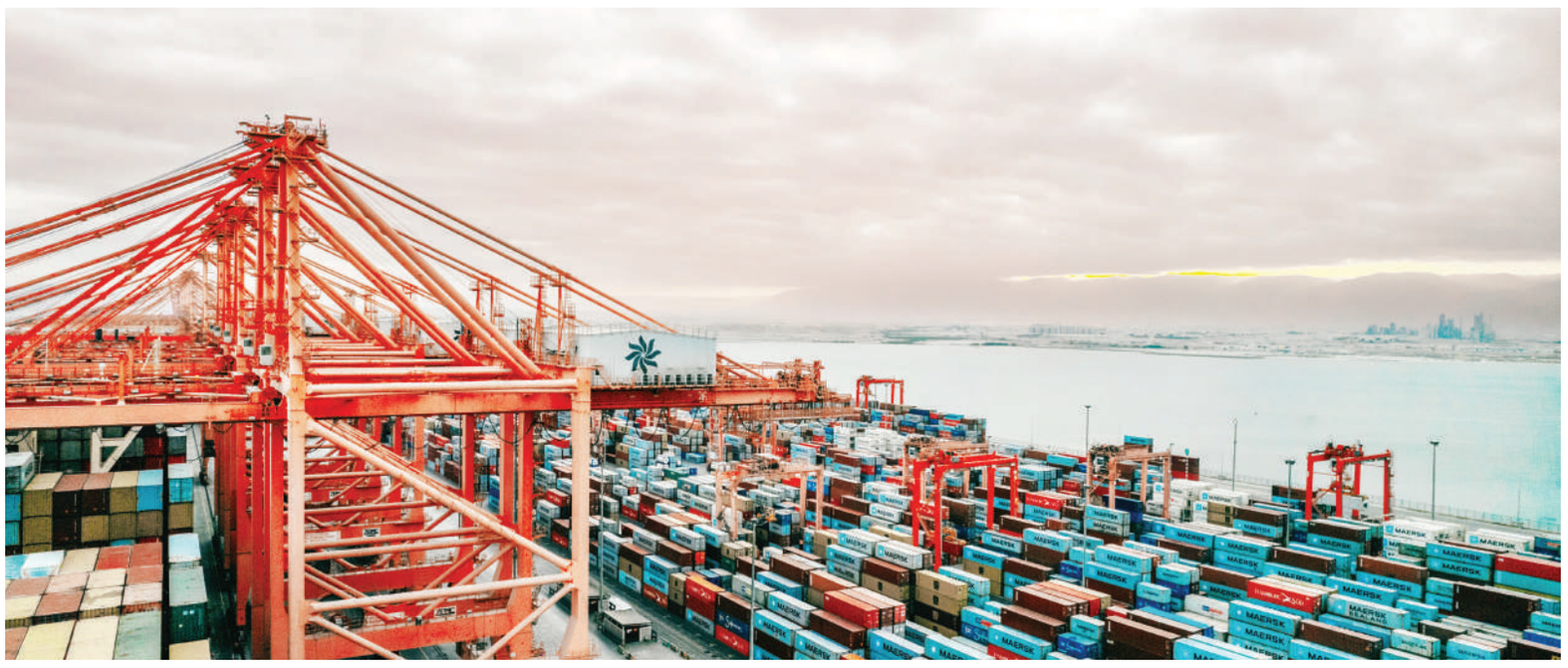

مسقط- العُمانية

سجل الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضًا قدره ٤ مليارات و٦٩٠ مليون ريال عُماني حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م مقارنة بفائض بلغ ٧ مليارات و٣٠٧ ملايين ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م.

وأظهرت الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن إجمالي قيمة الصادرات السلعية بلغ ١٩ مليارًا و٣٥٩ مليون ريال عُماني بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م، مُسجلًا انخفاضًا بنسبة ٨ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م والبالغة ٢١ مليارًا و٤٨ مليون ريال عُماني.

وفي المقابل، ارتفع إجمالي قيمة الواردات السلعية المسجلة إلى سلطنة عُمان بنسبة ٦,٨ بالمائة ليصل إلى ١٤ مليارًا و٦٦٩ مليون ريال عُماني، مقارنة بـ ١٣ مليارًا و٧٤١ مليون ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤م.

ويُعزى انخفاض قيمة الصادرات السلعية لسلطنة عُمان بشكل رئيس إلى انخفاض قيمة صادرات النفط والغاز التي بلغت ١٢ مليارًا و١٣٥ مليون ريال عُماني بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م، مسجلة انخفاضًا بنسبة ١٦,٣ بالمائة، مقارنة بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٤م البالغة ١٤ مليارًا و٤٩٧ مليون ريال عُماني.

وارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية لسلطنة عُمان بنسبة ٩,٩ بالمائة، لتبلغ ٥ مليارات و٦١٢ مليون ريال عُماني بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م، مقارنة بـ ٥ مليارات و١٠٦ ملايين ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م.

كما ارتفعت قيمة عمليات إعادة التصدير من سلطنة عُمان لتبلغ مليارًا و٦١٢ مليون ريال عُماني بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م، مسجلة نموًّا بنسبة ١١,٦ بالمائة، مقارنة بمليار و٤٤٥ مليون ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤م.

وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة عمليات التبادل التجاري في الصادرات غير النفطية بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م بما قيمته مليار و٧٠ مليون ريال عُماني، مسجلة ارتفاعًا بنسبة ٢٧,٦ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م، وكذلك عمليات التبادل التجاري في إعادة التصدير من سلطنة عُمان، حيث بلغت قيمة إعادة التصدير إليها ٥٣٢ مليون ريال عُماني، وأيضًا في الدول المصدرة لسلطنة عُمان بقيمة ٣ مليارات و٤٩١ مليون ريال عُماني.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية في الصادرات غير النفطية بقيمة ٩٢٠ مليون ريال عُماني، تلتها الهند بقيمة ٥٩٧ مليون ريال عُماني، وفي إعادة التصدير، حلّت إيران في المرتبة الثانية بقيمة ٣٢٤ مليون ريال عُماني، تلتها المملكة المتحدة بقيمة ١٧٩ مليون ريال عُماني.

أما في جانب الواردات، فجاءت الصين في المرتبة الثانية بقيمة مليار و٥٥٦ مليون ريال عُماني، تلتها دولة الكويت بما قيمته مليار و٢٥٧ مليون ريال عُماني.

أداء مؤسسات الدولة في 6 أعوام من النَّهضة المتجددة

هيئة الخدمات المالية.. دعم متواصل لاستدامة القطاع وتوفير بيئة استثمارية محفّزة

الرؤية- سارة العبرية

في الذكرى السادسة لتولّي حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه الله- مقاليد الحكم، تتجلّى ملامح حصاد ٦ أعوام من النهضة المتجددة في أداء المؤسسات الوطنية، ومن بينها هيئة الخدمات المالية التي رسخت حضورها كأحد المحركات الرئيسة لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز استدامة القطاع المالي في سلطنة عُمان.

واضطلعت الهيئة بدور محوري في دعم برامج وأنشطة التنمية الوطنية الشاملة عبر مهامها التنظيمية والرقابية على القطاع المالي غير المصرفي، بما يشمل سوق رأس المال، وسوق التأمين، ومهنة المحاسبة والمراجعة، كما ركزت على توفير بيئة استثمارية محفزة، وتشجيع تدفق الاستثمارات، وتطوير القطاع الخاص، إلى جانب دعم مبادرات العمل والتشغيل، وتعزيز التعاون الدولي، بما يسهم في استدامة النمو الاقتصادي.

وعملت «الخدمات المالية» على ابتكار وطرح مبادرات تُسهم في توفير المتطلبات اللازمة لتسهيل تمويل المشاريع وضمان استدامة مؤسسات القطاع الخاص، إذ واصل قطاع سوق رأس المال دوره في تلبية الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات؛ حيث بلغ إجمالي حجم التمويل المقدم عبر أدوات التمويل المتنوعة لسوق رأس المال العماني خلال عام ٢٠٢٤ حوالي ٤,٢ مليار ريال عماني، في حين بلغ إجمالي مُساهمة السوق في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٥ ما مقداره أكثر من ١,٧ مليار ريال عُماني، إلى جانب اعتماد تنفيذ برنامج أدوات الدين بحجم ١,٢ مليار ريال عُماني لدعم تنويع أدوات التمويل.

وبالتَّعاون مع الجهات ذات العلاقة، هيّأت هيئة الخدمات المالية المتطلبات اللازمة لتحفيز الشركات للاستفادة من البرنامج التحفيزي لسوق رأس المال العُماني، وأشرفت على إطلاق سوق الشركات الواعدة عقب صدور القرار رقم ٢٠٢٥/٢٨ بإصدار لائحة تنظيمه، ويُعد هذا السوق منصة تمويلية نوعية لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من التوسع والنمو، وتعزيز قدرتها على الاستدامة.

وفي نطاق توسيع الخيارات التمويلية، أولت الهيئة اهتماما خاصا بمنصات التمويل الجماعي باعتبارها أداة مبتكرة ومرنة لدعم رواد الأعمال، وقد شهد هذا القطاع نشاطا متزايدا منذ مطلع عام ٢٠٢٥، حيث بلغ حجم التمويل حتى نهاية الربع الثالث نحو ١١,٥ مليون ريال عُماني، لتمويل ما لا يقل عن ١٦٧ مشروعًا في مجالات متنوعة، مع ارتفاع عدد المنصات الفاعلة إلى ٧ منصات تخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

4.2 مليار ريال تمويلات لسوق رأس المال خلال 2024

طرح مبادرات لتوفير المتطلبات اللازمة لتسهيل تمويل المشاريع

دور رقابي فاعل لضمان الالتزام بالقوانين وحماية المستثمرين

ومنذ صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٤/٢٠ بنقل مهام الإشراف والتنظيم على مهنة المحاسبة والمراجعة إلى الهيئة، شرعت في تنفيذ خطة تطويرية شاملة ترتكز على محورين: تقييم واقع المهنة، من خلال حصر ١٩٣ مكتبًا مرخصًا وفحص أدائها ومدى التزامها بالقوانين والمعايير الدولية، وتحديث الإطار التشريعي بما يواكب أفضل الممارسات العالمية، حيث كُلِّف مكتب استشاري بإعداد مسودة اللائحة الخاصة بقانون المهنة، والمتوقع إحالتها للجهات المختصة قبل نهاية العام الجاري.

وفي الجانب الرقابي، مَضت فرق التدقيق والرقابة جهودها لضمان التزام الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة بالأنظمة والقوانين، بما يعزز حماية المستثمرين وحملة الوثائق التأمينية، وقد بلغ عدد الإجراءات الإدارية المتخذة خلال عام ٢٠٢٥ نحو٣٥ إجراءً جزائيا.

وفي مجال التحول الرقمي، حققت «الخدمات المالية» تقدما ملموسا في تطوير بنيتها التقنية وتحسين جودة خدماتها، إذ ارتفع مؤشر الإجادة المؤسسية بمعدل ٤ درجات ليصل إلى ٨٨٪ بنهاية عام ٢٠٢٥، كما جرى تدشين نظام الإصدارات الإلكترونية وتفعيل منصات التداول عن بُعد لشركات الوساطة، بما أسهم في رفع كفاءة العمليات وتسهيل رحلة المستثمرين.

ويواصل نظام «ضماني» أداءه المتقدم، مسجلًا أكثر من ١٠ ملايين معاملة رقمية في منظومة التأمين الصحي، ومساهمًا في تسهيل التسويات المالية بقيمة تجاوزت ٢٠ مليون ريال عُماني. وتُوِّج هذا الإنجاز بحصول المنصة على المركز الخامس عالميًا ضمن أفضل المنصات الرقمية في فئة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات للحكومة الإلكترونية، خلال منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+20) لعام ٢٠٢٥.

كما استمر دورها التوعوي في رفع مستوى الثقافة المالية، من خلال تنفيذ ٣٦ مبادرة توعوية خلال عام ٢٠٢٥ استهدفت مختلف فئات المجتمع. وشهدت منصات الهيئة الرقمية نموًا في أعداد المتابعين بنسبة ١٩,٦٪، وارتفاعا في معدلات الوصول بنحو ١٦٩٪ مقارنة بنهاية عام ٢٠٢٤، بما يعكس اتساع دائرة الوعي بالقطاع المالي وخدماته.

وحرصت هيئة الخدمات المالية على تعزيز حضور سلطنة عُمان على المستوى الدولي من خلال مشاركاتها الفاعلة في الاجتماعات والمنتديات المالية العالمية، بما يُظهر التزامها بتبني أفضل الممارسات الدولية ومواكبة التطورات العالمية في الأسواق المالية.

وفي الاجتماع السنوي لمنظمة الأيوسكو (IOSCO) واجتماع لجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) لعام ٢٠٢٥ في مالطا مثّلت هيئة الخدمات المالية سلطنة عُمان حضورها؛ حيث اطلعت على أحدث التطورات في الاستقرار المالي، والتقنيات المالية، والمستجدات في الأطر الرقابية الدولية، مما يعزز قدرتها على مواءمة سياساتها التنظيمية مع المعايير الدولية ويدعم تطوير رؤيتها الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠.

وأسهمت الهيئة في توسيع شبكة علاقاتها الدولية من خلال عضوياتها في منظمات وهيئات رقابية دولية وإقليمية، أبرزها: المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وهيئة الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والاتحاد الدولي للرقابة على التأمين (IAIS)، والاتحاد العربي للهيئات الرقابية للأوراق المالية (UASA)، وغيرها.

وفي التعاون الثنائي المشترك مع هيئات إشرافية دولية مثل هيئة الأوراق المالية الماليزية، وقّعت «الخدمات المالية» برامج تعاون؛ لتعزيز تبادل الخبرات وبناء القدرات، وتطوير الأسواق المالية، وحماية المستثمرين، وتحقيق النمو المستدام.

وتعكس هذه المشاركات الدولية التزام الهيئة بترسيخ نهج الانفتاح على المعايير الدولية وتعزيز الحوكمة المالية، بما يدعم جهود سلطنة عُمان في تطوير قطاع مالي قوي ومستدام.

وسط توقعات بمزيدٍ من التحسن

بورصة مسقط تسجل أفضل مستوى في 10 سنوات

مسقط- العُمانية

سجل المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط الأسبوع الماضي أفضل مستوياته في ١٠ سنوات وأغلق فوق مستوى ٦١٠٠ نقطة للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٥ مستفيدًا من ارتفاع مشتريات الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية وسط توقعات بمزيد من التحسن في أداء شركات المساهمة العامة المدرجة بالبورصة وارتفاع أرباحها.

وعكست التداولات التي شهدتها بورصة مسقط الأسبوع الماضي ارتفاع مستوى الثقة لدى المستثمرين مع بداية عام ٢٠٢٦ في انتظار إعلان النتائج المالية الأولية لشركات المساهمة العامة، واستطاع المؤشر في ٥ يناير كسر حاجز ٦٠٠٠ نقطة مسجلًا أفضل مستوياته منذ مايو من عام ٢٠١٦، وواصل صعوده في الأيام التالية ليختتم تداولات الأسبوع على ٦١٢٦ نقطة مسجلًا أفضل مستوى له منذ أغسطس من عام ٢٠١٥، وضاعف المؤشر خلال الأسبوع الماضي مكاسبه مرتفعًا ٢٣٠ نقطة، وسط أداء جيد للعديد من الشركات الاستثمارية والبنوك والشركات الصناعية وشركات الخدمات التي دفعت المؤشرات القطاعية للصعود.

وسجل مؤشر القطاع المالي أعلى المكاسب مرتفعًا ٥٨٨ نقطة وأغلق على ١٠٥٧٢ نقطة، وارتفع مؤشر قطاع الصناعة ٢٨٤ نقطة، وسجل مؤشر قطاع الخدمات ارتفاعًا بـ ٧٦ نقطة، وارتفع المؤشر الشرعي ٢٧ نقطة وأغلق على ٥٥٦ نقطة.

وجاءت هذه المكاسب بدعم من العديد من الشركات القيادية مثل بنك مسقط، وبنك ظفار، والبنك الوطني العُماني، وأوكيو لشبكات الغاز، وأومينفست، وفولتامب للطاقة، والصفاء للأغذية، والجزيرة للمنتجات الحديدية، وعمانتل، وأوريدو، والعديد من شركات التمويل والطاقة والشركات الصناعية.

وشهد الأسبوع الماضي ارتفاع أسعار ٦١ ورقة مالية مقابل ١٤ ورقة مالية تراجعت أسعارها و١٥ ورقة مالية استقرت على مستوياتها السابقة.

وسجلت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة ببورصة مسقط الأسبوع الماضي مكاسب بـ ٨١٥,٢ مليون ريال عُماني لتختتم تداولات الخميس على ٣٢ مليارًا و٩٣٢,٣ مليون ريال عُماني، وجاء هذا الصعود نتيجة لارتفاع أسعار الأسهم وعدد من الإدراجات الجديدة في سوق السندات والصكوك والشركات المقفلة.

وقامت بورصة مسقط الأسبوع الماضي بإدراج الإصدار العاشر من الصكوك السيادية بحجم ٢٠٠ مليون ريال عُماني، وإدراج زيادة رأسمال شركة إشراق سيمبكورب جينكو في السوق المقفلة ليرتفع رأسمال الشركة إلى ٤٨,٤ مليون ريال عُماني.

وارتفعت قيمة التداول الأسبوع الماضي بنسبة ٦٥ بالمائة متجاوزة ٢٦٦ مليون ريال عُماني مقابل ١٦٠,٥ مليون ريال عُماني في الأسبوع الذي سبقه، وسجلت الصفقات المنفذة صعودًا بنسبة ٢٢ بالمائة من ٢١ ألفًا و٨٣٤ صفقة إلى ٢٦ ألفًا و٦٨٦ صفقة، واستقطب سهم بنك صحار الدولي المستثمرين ليشهد تداولات بقيمة ٦٦,٦ مليون ريال عُماني تمثل ٢٥ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وجاءت أوكيو للاستكشاف والإنتاج في المرتبة الثانية بـ ٣٨,٤ مليون ريال عُماني، وحلّ بنك مسقط ثالثًا بـ ٣٥,١ مليون ريال عُماني، وجاءت أوكيو للصناعات الأساسية رابعًا بـ ٢٨,١ مليون ريال عُماني، وجاءت أسياد للنقل البحري في المرتبة الخامسة بتداولات عند ٢٣,٣ مليون ريال عُماني تمثل ٨,٧ بالمائة من إجمالي قيمة التداول.

وسجلت سندات ليفا القابلة للتحول الإلزامي والصادرة في عام ٢٠٢٤ أفضل صعود مرتفعة بنسبة ٣٦ بالمائة وأغلقت على ٩٨ بيسة، وارتفع سهم الشرقية للاستثمار بنسبة ١٣,٥ بالمائة وأغلق على ١٠٩ بيسات، وصعد سهم ظفار للأغذية والاستثمار بنسبة ١٣,١ بالمائة وأغلق على ٩٥ بيسة، وسجل سهم أومينفست صعودًا بنسبة ١٢,٩ بالمائة وأغلق على ٣٧٥ بيسة، وارتفع سهم بنك نزوى بنسبة ١١,٩ بالمائة وأغلق على ١٢٢ بيسة.

وجاء سهم زجاج مجان في مقدمة الأسهم الخاسرة متراجعًا بنسبة ٢٢,٢ بالمائة وأغلق على ١٤ بيسة، وهبط سهم مسقط للتأمين بنسبة ١١,٣ بالمائة وأغلق على ٧٠٠ بيسة، وتراجع سهم صناعة الكابلات العُمانية بنسبة ٤,٣ بالمائة وأغلق على ريالين و٥٣٥ بيسة، وتراجع سهم مسندم للطاقة بنسبة ٣,٦ بالمائة وأغلق على ٣١٨ بيسة، وهبط سهم أسمنت عُمان بنسبة ٣,٥ بالمائة وأغلق على ٤٨٣ بيسة.

ومن أخبار الشركات: أعلنت الشركة العُمانية القطرية للاتصالات «أوريدو» أن مجموعة أوريدو وافقت على إعفاء أوريدو عُمان من رسوم الخدمة لمدة سنة واحدة لدعم الشركة للسنة المالية ٢٠٢٥، مشيرة إلى أن المبلغ المعفى عنه يقدر بنحو ٧,١ مليون ريال عُماني، ومن المتوقع أن يكون لهذا الإعفاء تأثير إيجابي بمبلغ ٦,٣ مليون ريال عُماني على صافي أرباح الشركة لعام ٢٠٢٥.

تحسن غير مسبوق بين مؤسسات الدولة لإنجاز الخطط والاستراتيجيات وفق وعيٍ مسؤولٍ

6 سنوات من النهضة المتجددة.. المحافظات تقـــــود مسيرة التنمية المحلية بمحركات اللامركزية

أكد محافظون أن اللامركزية الإدارية والمالية في عهد النهضة المتجددة، التي يقودهـا بكل اقتدار حضرة صاحب الجلالة السـلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- شكّلت تحوّلًا نوعيًا في مسار العمل التنموي بالمحافظات، وأسـهمت في إعادة تشكيل آليات اتخاذ القرار، وتسريـع تنفيذ المشـاريع، وتعزيز كفاءة إدارة المـوارد بما يتواءم مع خصوصيـة كل محافظـة واحتياجاتها التنمويـة. وأوضح المحافظون- الذين تحدثوا لـ«الرؤية»- أن نقل الصلاحيات وتوسيع أدوار الإدارات المحليـة لم يكن إجراءً إداريًا فحسـب، بل نهجًـا تنمويًا متكاملًا أتاح للمحافظات اسـتثمار ميزاتها النسـبية، وتحويلها إلى فرص اقتصادية حقيقية تدعـم التنويع الاقتصادي، وتعزز جاذبية الاسـتثمار، وتوفر وظائف مسـتدامة، في انسـجام مع مسـتهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠. وأشـاروا إلى أن اللامركزية أسـهمت في تحسين مسـتوى التنسيق بين الجهـات الحكوميـة المركزية والمحلية، ورفعت مـن جودة الخدمات وسرعة الإجراءات، ما انعكس إيجابًا على ثقة المواطن والمستثمر، ورسّخ دور المحافظات كمحركات رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة المقبلة.

الرؤية- ريم الحامدية

إبراهيم البوسعيدي

هلال الحجري

محمد الكندي

مسعود الهاشمي

وقـال معـالي السـيد إبراهيم بن سـعيد البوسـعيدي محافظ مسـندم، إن تطبيق منظومة اللامركزية، استنادًا إلى التوجيهات السـامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بـن طارق المعظّم -حفظه الله- يُعد نقطـة تحوّل استراتيجية في مسـار التنمية بالمحافظة؛ إذ أتاح للمحافظات اسـتقلالية إدارية ومالية أوسـع، ووفر مرونة عالية في التخطيط والتنفيذ وسرعة اتخاذ القرار، بما يضمن مواءمـة المشروعات مـع أولويات المجتمع المحلي.

وأوضح معاليه أن هذا التوجّه جاء لمُعالجة القيود التي تفرضهـا المركزية وما يصاحبها من تعقيـدات بيروقراطية تؤخـر التنمية وتُفـوت بعـض الفـرص، وهو مـا يتوافق مع متطلبات عصر سريع التغير يسـتدعي جـذب الاسـتثمارات واسـتقطاب رؤوس الأموال وتسريع آليات اتخاذ القرار.

وأشار محافظ مسندم إلى أنّ أثر اللامركزية انعكسـت بوضوح على استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمحافظة مسـندم؛ إذ انطلقت ضمن خطة التنمية الخمسـية التاسـعة (٢٠١٥-٢٠٢٠)، واسـتُكملت في الخمسـية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥)، مركّزةً على تطوير القطاعـات الحيويـة مثـل اللوجسـتيات والصحـة والتعليـم والبيئة والسياحة باعتبارها ركائز الاقتصاد المحلي، لافتًـا إلى أن جزءًا كبيرًا من هذه المشـاريع أُنجز بالفعل، فيما سيُسـتكمَل الباقي ضمن الخطـة الحاديـة عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، مضيفًا أن وتيرة العمل تسارعت في مختلف القطاعـات؛ إذ تجاوزت نسـب الإنجاز في بعض المشـاريع الكبرى الجـدول الزمنيّ المعتمد، ومن بينها مشروع طريق السلطان فيصل بن تركي (دبا - ليما - خصب).

وفـيما يتعلـق بتمكـين المحافظـات من اسـتثمار ميزاتها النسـبية، أكد معالي السيد محافظ مسـندم أن اللامركزية أسـهمت في تحويـل التحديـات الجغرافيـة التي تتميز بها المحافظة كالجبال الشـاهقة والسواحل البحريـة إلى ميزة تنافسـية وفرص واعدة للتنميـة، موضحًا أنـه جـرى التركيز على مشـاريع البنية الأسـاسـية وتعزيز القطاع اللوجستي بعر ميناء صحب وميناء دبا وتطوير مراسي الصيادين، إلى جانب إطلاق مشاريع التنمية الحضرية للقرى الساحلية وتطوير الواجهات البحرية وتوفير خدمات ترفيهية وتجميلية تُعزز رفاهية المجتمع.

وبيّن أن أعمال الربـط البري تمضي بوتيرة متسـارعة؛ إذ تقـدّم العمـل في طريـق السـلطان فيصل بن تركي، إلى جانب رصف أكثر من ١٢٠ كيلومترًا من الطرق الداخلية داخل الأحياء السكنية لتسهيل التنقّل، مع إنشـاء منتزهات وواجهات بحرية وإعادة تأهيل حدائق، بما يخلق فرصًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسـطة. كما أشـار إلى تعزيز المنافـذ البرية بافتتاح منفـذ دبا مع دولة الإمارات، ما يدعم حركة البضائع ويسـهّل تنقّـل الأفـراد، موضحـا أن مشروع مطار خصـب الجديد ما يـزال في مراحله الأولى مـن التخطيط، ومـن المرتقب أن يسـهم عند تنفيـذه في تعزيز حركة الطيران المدني ودعم الملاحة الجوية والقطاع اللوجسـتي في المحافظـة، إلى جانـب اسـتكمال البنى الأساسـية في مدينة محـاس الصناعية، بما يدعم تنويـع الاقتصاد المحلي وتوليد فرص عمل لـرواد الأعمال والمؤسسـات الصغيرة والمتوسطة.

وعن أثر نقل الصلاحيات، قال البوسعيدي إن ذلك أسـهم في تعزيز التكامل المؤسسي بين الجهـات المركزيـة والمحلية، وسـاعد على تسـريع الإجـراءات وتحسـين جودة الخدمـات، مشـيرًا إلى أن للمحافظة دورًا أكبر في تحديـد أولوياتها، وتسـهيل تنفيذ المشـاريع، وتذليل العقبات أمام الاستثمار، كما أن المواطن والمسـتثمر لمسـا تحسـنًا ملموسًا في سرعة إنجاز المعاملات، ووضوحًا في مسـارات اعتماد المشـاريع، وارتفاعًا في جـودة الخدمات المقدمة، وذلك إلى جانب الـدور الكبير الـذي تضطلع بـه المجالس البلديـة في دعـم التنميـة المحلية في ظل اللامركزية، من خلال إشراك مختلف شرائح المجتمع في صياغـة الخطط والمبادرات، بما يضمن تحقيق تنمية شـاملة ومسـتدامة تعكس احتياجات المجتمع وتطلعاته.

وأكد معاليـه أن اللامركزية عززت جاذبية محافظة مسندم للاستثمار من خلال تطوير البنية الأسـاسـية، بما يشمل شبكات الطرق والموانئ، إلى جانـب مشروع مطار خصب الذي ما يزال في مرحلة التخطيط، مما يهيئ بيئة اسـتثمارية محفزة في قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة والخدمات اللوجستية، لافتـا إلى طرح أراضٍ سـياحية للاسـتثمار، وبدء تنفيذ مشاريع لتطوير القرى البحرية، إلى جانـب إطلاق فعاليـات «الشـتاء في مسندم» التي أسـهمت في تنشيط الحركة السياحية والاقتصادية.

وأضاف محافظ مسندم أن المحافظة تعمل كذلـك على تطوير السـياحة الفاخرة عبر زيـادة الطاقـة الاسـتيعابية الفندقية، بما يعزز التنويع الاقتصادي ويوفر فرصًا واعدة للمسـتثمرين، مبينا معاليه أنه لا توجد أي تحديـات لجهود التنمية، حيث يتم اختيار المشـاريع حسـب الوقت وتوفر الميزانية، كما أن القطـاع الخـاص ينمـو متـى مـا توفرت البيئة المناسـبة، وتم إعداد الكوادر بالتدريـب والتأهيل، بما يسـهم في تقليص الفجوة بين الحكومة والقطاع الخاص.

وفيما يخص الرؤية المستقبلية، قال معاليه إن محافظـة مسـندم تتطلـع إلى تعزيـز منظومة البنى والخدمات الأساسـية، ورفع كفاءة القطاعات الواعدة، وتحقيق التنمية الحضريـة، إلى جانب اسـتكمال مشـاريع الربط البري والبحري، وتطوير مطار خصب، مؤكـدا أن الرؤيـة المسـتقبلية للمحافظة ترتكـز على تعظيم القيمة المحلية المضافة، وتمكـين المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة، وتحسـين جودة الحياة، بما يحقق التنمية المسـتدامة المتكاملة مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، إلى جانب سـعي المحافظة لتذليل التحديات أمام المسـتثمرين، وتطوير منظومـة الحوكمة، واعتـماد آليات فعّالة لقياس الأثر التنموي بشكل مسـتمر لضمان تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

من جانبه، أكد سـعادة الشـيخ هلال بن سعيد الحجري محافظ الداخلية أن تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية خلال السـنوات الـ٦ الماضية، في ظـل القيـادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- أسـهم في إحداث تحـول ملموس في كفاءة العمل الحكومي، وتسريع تنفيذ المشاريع التنموية، وتحقيق اسـتجابة أكثر فاعلية لاحتياجات المجتمـع، مبينـا أن نقـل الصلاحيات إلى المحافظـات والتدرج المـدروس في تطبيق اللامركزيـة، مكّـن محافظـة الداخلية من تسريع اتخـاذ القرار وتقليـص الإجراءات، وهـو مـا انعكـس بوضـوح على حجـم ونوعيـة المشـاريع المنفـذة، حيـث بلغ إجمالي عدد المشـاريع التنموية المسـتلمة بالمحافظـة خـلال الفـترة (٢٠٢١-٢٠٢٥) ١٨٧ مشروعا، بـإجمالي تكلفة تجاوزت ٤٠ مليون ريـال عُماني، إضافة إلى ٥٠ مشروعا جـاري تنفيذهـا بتكلفـة ٤٢,٣ مليـون ريـال عُماني، إلا حرصت المحافظة على تحقيـق التكامل مع مسـتهدفات التنويع الاقتصادي مـن خلال مواءمة الأهداف مع المشـاريع التنموية، والتركيز على القطاعات القـادرة على توفير فرص عمل مسـتدامة لأبناء المحافظة، بمـا يتوافق مع تطلعاتهم وتخصصاتهم ومؤهلاتهم، ويلبي في الوقت ذاته احتياجات السوق.

وأوضـح سـعادته أن اللامركزية أسـهمت في تعظيم الاسـتفادة من الميزات النسـبية لمحافظـة الداخلية، وتوجيه الاسـتثمارات نحـو القطاعـات الواعـدة ذات القيمـة المضافـة، وفي مقدمتها السـياحة والزراعة والصناعـة والخدمات، مشـيرا إلى أن عدد المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة تجاوز ١٤,٢ ألف مؤسسـة، حيث حققت المحافظـة مـؤشرات متقدمـة خلال عام ٢٠٢٥، مع بلوغ مؤشر المحتوى المحلي نحو ٦٠,٢٥٪ متجاوزا المسـتهدف المعتمد، كما تجاوزت نسبة الإسناد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٥٢,٨٪، في مؤشر يعكس حيوية الاقتصـاد المـحلي ودور المحافظة في دعم ريادة الأعمال ورفع المحتوى المحلي.

وبين سـعادة الشـيخ محافـظ الداخليـة أن تمـكين المحافظـات من إدارة برامجها التنمويـة انعكـس إيجابـا على مؤشرات الاسـتثمار، حيث سجلت محافظة الداخلية نموا بنسـبة ١٨٢٪ في القيمة الاسـتثمارية خلال الفترة من عـام ٢٠٢٣ إلى عام٢٠٢٥، إلى جانـب زيـادة بنسـبة ٥٢٪ في عـدد العقـود الاسـتثمارية، مع إبـرام ٣٥ عقدا اسـتثماريا خلال عـام ٢٠٢٥ فقـط بقيمة إجمالية تجاوزت ٢,٢ مليون ريال عُماني، في إطار التوجه نحو تعزيـز اللامركزية المالية والشراكة مع القطاع الخاص.

وأضاف محافـظ الداخليـة أن نقل بعض الصلاحيـات إلى الجهـات المحليـة أسـهم في تحسـين جـودة الخدمـات وتسـريع الإجـراءات، حيث أظهرت مؤشرات التحول الرقمي أن نسبة إنجاز المعاملات بالمحافظة بلغـت ٩٩٪، مع إنجـاز أكثر من ٥٨١ ألف معاملة خلال عام ٢٠٢٥، ما انعكس بشكل مباشر على رضا المواطنين وثقة المستثمرين ووضـوح جهـة الاختصاص، مشـيرا إلى أن اللامركزية في ظل النهضة المتجددة أصبحت رافعـة رئيسـية لتعزيز جاذبيـة محافظة الداخلية للاستثمار المحلي والأجنبي، خاصة في القطاعـات الاسـتراتيجية مثل السـياحة وسـياحة المغامـرات، فعلى سـبيل المثال سجلت مسفاة العبريين أكثر من ١١٥ ألف زائـر خلال عـام ٢٠٢٤، إلى جانـب تنفيذ مشاريع سـياحية وتنموية كبرى، من بينها واجهة جبل شـمس وحديقة نزوى العامة، التي وفرت مئات فرص العمل وأسـهمت في تنشيط الاقتصاد المحلي.

وحـول التحديات، أوضح سـعادة محافظ الداخليـة أن تطبيـق اللامركزية واجه في مراحله الأولى تحديات تتعلق ببناء القدرات ومواءمـة التشريعات وتفـاوت الموارد، إلا أنه جرى التعامل معها عبر برامج ممنهجة لتأهيل الكوادر، وتحديث الأطر التنظيمية، وتحسين آليات تخصيص الموارد، بما يضمن تحقيق الأثر التنموي المسـتدام، لافتا إلى أن الرؤيـة في المرحلـة القادمـة تتجه إلى ترسـيخ اللامركزية باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيـز كفـاءة العمـل الحكومـي ودعم التنمية المتوازنـة بين المحافظات، بالإضافة إلى توسـيع نطـاق الصلاحيـات الممنوحة للمحافظـات بشـكل مدروس، بمـا يمكّنها من التخطيـط والتنفيذ واتخاذ القرار وفق خصوصية كل محافظة وميزاتها النسبية.

وأضاف محافظ الداخلية أن المرحلة المقبلة ستركز على تعزيز قدرات الكوادر الوطنية، وتطويـر الأطـر التشريعيـة والتنظيميـة، وتحسـين إدارة الموارد، إلى جانب توسـيع الشراكـة مـع القطـاع الخـاص والمجتمع المحلـي، حيث يـأتي ذلك بما ينسـجم مع مسـتهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، الهادفة إلى تمكين المحافظات من القيام بدور فاعل في قيادة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تنمية مستدامة قائمة على الكفاءة والابتكار وجودة الخدمات.

وفي السياق، قال سعادة محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة: «بعد سـت سـنوات من تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم، يمكن القول إن اللامركزية الإدارية والماليـة أحدثت نقلة نوعية في طريقة إدارة التنمية بالمحافظات، من خلال تقصر سلسلة القرار وتقديم حلول أكثر قربًا من الواقع المحلي. ولقد شـهدت محافظة شمال الباطنة انعكاسًا واضحًا لهذا التوجه على رفع كفاءة التخطيط والتنفيذ، وسرعة ترتيب الأولويات التنموية، وتسهيل معالجة التحديـات الميدانية، وتعزيز قدرة الجهات المحلية على اتخاذ قرارات متوازنة تراعي احتياجات المجتمع وتوجهات الدولة في آن واحد».

وأضـاف أن اللامركزية أسـهمت كذلك في زيـادة مرونة التنفيـذ، إذ أصبحت العديد من الملفات تدار وفق مسـار أسـرع وأكثر تكاملًا بين المعنيين على مسـتوى المحافظة، مـع التركيـز على أثـر المشروع وجودتـه واسـتدامته، وليـس فقط إنجازه شـكليًا، لتلقـي الملاحظات وتيسـير الإجراءات قدر الإمكان ضمن الأطـر النظاميـة، بما يعزز رضا المسـتفيد ومنح المسـتثمر صورة أكثر وضوحًا واستقرارًا في التعامل.

وفـيما يخـص دور اللامركزيـة في تعزيـز جاذبية الاستثمار، قال الكندي إن اللامركزية أسـهمت في تعزيـز جاذبيـة المحافظـات للاسـتثمار المحلي والأجنبي، لكونها وفّرت عنصرين أساسيين لأي مستثمر هما الوضوح والسرعة، مشـيرًا إلى أن وجود جهة محلية قـادرة على التنسـيق والحسـم والمتابعة ينعكس بشـكل مباشر على قرار الاسـتثمار. وأوضح سعادته أن المحافظة شمال الباطنة تمتلك فرصًا كبيرة في قطاعات واعدة، من أبرزها قطاع الصناعـة عبر تعزيز المحتوى المحـلي وتوسـعة الصناعـات التحويليـة وتـوطين الصناعـات المسـاندة، إلى جانب قطاع السـياحة مـن خلال تطوير المنتج السياحي وربط التجارب الثقافية والبحرية والبيئيـة ورفع جاهزية المواقع والخدمات، وتشـجيع المشـاريع الصغيرة والمتوسـطة المرتبطة بالفرص المحلية، إلى جانب توجيه البرامج التدريبية وربطها باحتياجات سوق العمل في المحافظة.

وأضاف الكندي أن اللامركزية عززت مفهوم الوظيفة المسـتدامة من خلال التركيز على تمكين الاقتصاد المحلي، وإيجاد بيئة حاضنة للاسـتثمار، وتوجيه الموارد نحو مشاريع لها أثر واضح على التشـغيل وجـودة الحياة، مبينـا أن الهـدف من نقـل الصلاحيات لم يكن الاسـتغناء عن دور المركز، بل تحسين التكامـل بين المركـز والمحافظات، بحيث تبقى السياسـات العامة وطنية في إطارها، بينـما يكـون التخطيط التفصيلي وإدارة الأولويات محليًا وفق احتياج كل محافظة.

وأشـار محافـظ شمال الباطنـة إلى أن المواطن والمسـتثمر لمسـا هـذا التحول في تسـريع مسـارات الإجـراءات عبر تقليص الحلقات الإدارية، وتوحيد قنوات التواصل، وتحسـين جـودة التنسـيق بين الجهـات الحكوميـة المختلفـة داخـل المحافظة في الملفـات المشتركة، إضافة إلى رفع مسـتوى الاستجابة للقضايا الخدمية سواء من خلال المتابعة المباشرة أو تطوير آليات العمل الميـداني، مؤكدا أن المحافظـة تحرص على أن تكون اللامركزيـة قيمة مضافة حقيقية وليسـت مجرد إعادة توزيـع للصلاحيات، لذلـك تم التركيز على بنـاء قنوات واضحة لتلقـي الملاحظات وتيسـير الإجراءات قدر الإمكان ضمن الأطـر النظاميـة، بما يعزز رضا المسـتفيد ومنح المسـتثمر صورة أكثر وضوحًا واستقرارًا في التعامل.

وفـيما يخـص دور اللامركزيـة في تعزيـز جاذبية الاسـتثمار، قال الكندي إن اللامركزية أسـهمت في تعزيـز جاذبيـة المحافظـات للاسـتثمار المحلي والأجنبي، لكونها وفّرت عنصرين أساسيين لأي مستثمر هما الوضوح والسـرعة، مشـيرًا إلى أن وجود جهة محلية قـادرة على التنسـيق والحسـم والمتابعة ينعكس بشـكل مباشر على قرار الاسـتثمار. وأوضح سعادته أن المحافظة شمال الباطنة تمتلك فرصًا كبيرة في قطاعات واعدة، من أبرزها قطاع الصناعـة عبر تعزيز المحتوى المحـلي وتوسـعة الصناعـات التحويليـة وتـوطين الصناعـات المسـاندة، إلى جانب قطاع السـياحة مـن خلال تطويـر المنتج السياحي وربط التجارب الثقافية والبحرية والبيئيـة ورفع جاهزية المواقع والخدمات،

> محافظون لـ«الرؤية»: اللامركزية تحوُّل نوعي في مسار العمل التنموي وطفرة في إعادة تشكيل آليات اتخاذ القرار
>
> محافظ مسندم: خُطط التنمية بالمحافظة ركزت على القطاعات الحيوية لاستقطاب الاستثمارات
>
> نحرص على تعظيم القيمة المحلية المضافة وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
>
> محافظ الداخلية: اللامركزية حققت تحولا ملموسا في كفاءة العمل الحكومي
>
> تنفيذ 187 مشروعا بتكلفة 40 مليون ريال خلال 5 سنوات
>
> محافظ شمال الباطنة: تطبيق اللامركزية انعكس على كفاءة التخطيط والتنفيذ
>
> المحافظات انتقلت من مرحلة عرض الاحتياجات إلى صناعة الفرص واستغلال الموارد
>
> محافظ جنوب الباطنة: المحافظات تمكنت من استثمار مواردها المحلية وتعزيز الشراكات
>
> نعمل على توسيع نطاق الصلاحيات الإدارية والمالية للمجالس المحلية

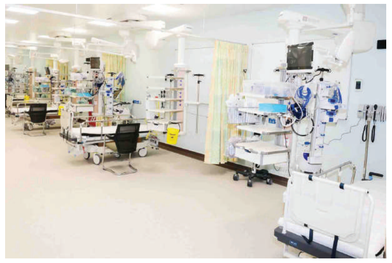

فضـلًا عن قطاع الزراعـة عبر تبني حلول ترفـع الإنتاجية وتحسـن القيمة المضافة وتدعم المشـاريع المرتبطة بالأمن الغذائي، بالإضافة إلى قطاع الخدمات اللوجسـتية المسـتفيد من الموقـع الجغـرافي والربط والبنية الأسـاسـية والأنشـطة الاقتصادية المحيطة.

وأكد سـعادته أن اللامركزية ليست فقط أسرع في الإجـراء، بـل أدق في توجيـه الاستثمار نحو مشـاريع تتسق مع طبيعة المحافظة وتحقـق قيمة مضافة للمجتمع والاقتصاد الوطني. وعـن التحديات التي واجهـت تطبيـق اللامركزيـة، أوضح أن أي تحـول إداري بهـذا الحجـم لا بد أن يواجـه تحديـات في بداياته، حيث أبرزها بنـاء القـدرات البشرية، حيـث إن نقل الصلاحيـات يتطلـب كوادر قـادرة على التخطيـط وإدارة المشـاريع وقياس الأثر، مشـيرًا إلى أن التعامـل مع هـذا التحدي تم من خلال التركيـز على التدريب ورفع الكفاءة وتحسين أدوات العمل والاستفادة من التجارب الناجحة.

وأضـاف أن مـن بين التحديـات كذلـك تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، حيث تحتـاج بعض الملفـات إلى وضوح أكبر في الصلاحيـات وحدودها ومسـاراتها، وهو مـا اسـتدعى تنسـيقًا مسـتمرًا لتحديث الإجراءات وتوحيدها بما يحفظ الانضباط ويُسـرّع التنفيذ، إلى جانب تحدي مواءمـة الموارد مـع الطموحات، الأمـر الذي تم التعامـل معـه عبر تعزيز منهـج ترتيب الأولويات، والتركيز على المشـاريع الأعلى أثـرًا، والبحث عـن شراكات مـع القطاع الخـاص حيثما أمكن، مؤكـدا أن التجربة تطورت تدريجيًـا، وأثبتت أن التعامل مع التحديات بروح الشراكة والتطوير المستمر هـو الطريـق الصحيـح لـضمان تحقيق اللامركزية لأهدافها التنموية.

وفـيما يتعلق بالرؤيـة المسـتقبلية، قال سعادة محافظ شمال الباطنة إن مستقبل اللامركزية يُنظر إليـه باعتبـاره مرحلة تعميـق للتجربة، تنتقـل فيها المحافظات من إدارة الملفات إلى قيادة التنمية ضمن إطار وطني موحـد، وأن المرحلة القادمة ستشهد العمل على تعزيز عدة محاور، من بينها توسـيع نطاق الصلاحيات التشغيلية المرتبطـة بسرعة الخدمة والاسـتثمار، مع وضـوح أكبر في المسـارات والإجـراءات، وتعزيـز التخطيـط القائـم على البيانات وقيـاس الأثر، بحيث تُبنـى القرارات على مـؤشرات واضحة، ويتـم تقييـم النتائج بموضوعية وشفافية.

وأضـاف أن الرؤيـة المسـتقبلية تتضمن تفعيـل الشراكـة مـع القطـاع الخـاص بصورة أوسـع من خلال فرص اسـتثمارية نوعية ومشـاريع مشتركة تعزز الاستدامة وتخلق فرص عمـل، ورفع كفاءة منظومة الخدمـات، وتحسـين تجربة المسـتفيد، وتعزيـز الهويـة التنموية لـكل محافظة بما يتسـق مع مسـتهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وختـم سـعادته بالقـول إن اللامركزية في عهد النهضة المتجددة ليست مجرد إجراء إداري، بل نهج تنموي يعمّق مفهوم المشاركة والمسؤولية، ويرفع كفاءة الدولـة، ويضمن وصول التنمية إلى الناس بصورة أسرع وأقرب وأكثر أثرًا.

من جهته، قال سـعادة المهندس مسعود بـن سـعيد الهاشـمي محافـظ جنـوب الباطنة، إن تطبيـق اللامركزيـة الإداريـة والماليـة في ظل النهضـة المتجددة أحدث نقلـة نوعيـة في كفاءة اتخـاذ القرار على مسـتوى المحافظـات، حيث أسـهم نقل جـزء مهم من الصلاحيات مـن المركز إلى المحافظات في منحها مساحة أوسع لاتخاذ قرارات مباشرة تتعلق بالمشاريع الخدمية والتنمويـة وفـق احتياجاتهـا الفعليـة، موضحا أن ذلك انعكس بشـكل واضح في تسـريع تنفيذ عدد من المشـاريع، خاصة بعـد تفويـض صلاحيات طرح وإسـناد وتنفيذ المشـاريع التنموية على مسـتوى المحافظات، الأمر الذي أسـهم في تحريك مشـاريع البنيـة الأسـاسـية والخدميـة، وتحقيق مرونة أكبر في جدولة الأولويات، كما أن وجود موازنـات تنموية مخصّصة لكل محافظة، مع مرونة نسـبية في إعادة توجيهها، أسهم في رفع كفاءة توجيه الموارد المالية وضمان استخدامها بالشكل الأمثل، بما يخدم مستهدفات التنمية المحلية.

وفـيما يتعلـق بتمـكين المحافظـات من اسـتثمار ميزاتهـا النسـبية، أكد سـعادة محافـظ جنـوب الباطنـة أن اللامركزية أسـهمت بشكل مباشر في تمكين المحافظات من اسـتثمار مواردها المحلية وتحويلها إلى فرص اقتصادية ملموسة، من خلال تسريع اتخـاذ القرار، وتحسـين جـودة الخدمات، وتعزيـز الشراكات مـع القطـاع الخاص والمجتمع المحـلي، بما يتوافق مع أولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، مشيرا إلى أن محافظة جنـوب الباطنة تتميز بتنـوع جغرافي بين السهول والجبال والشواطئ، ما أتاح فرصًا واسـعة لتطوير أنشطة سـياحية متنوعة، إلى جانب موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين مسـقط وشمال الباطنـة، واحتضانها لمدن اقتصادية كبرى مثل مدينة سـندان ومدينة خزائن.

وبيّن أن ترسـيخ اللامركزيـة وتنميـة الاقتصـاد المـحلي أسـهما في طـرح نحو ٢٠٠ فرصة جاهزة للاسـتثمار حتى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، وارتفاع عدد الفرص الاسـتثمارية المسـتغلة إلى ١٨٨٣ فرصة، إضافـة إلى توقيع عدد من العقود الاسـتثمارية، ما أسهم في جذب المستثمرين، وتنشـيط القطـاع الخاص، وتـوفير فرص عمل مستدامة لأبناء المحافظة، إلى جانب تطوير البنية التحتية والخدمات السياحية والاقتصادية.

وعن أثـر نقل الصلاحيات على التنسـيق بين الجهـات الحكومية، أوضح سـعادته أن ذلـك أسـهم في تعزيـز التنسـيق بين الجهـات الحكوميـة المركزيـة والمحلية، حيـث أصبحـت المحافظـات أكثر قدرة على مواءمـة التنفيـذ مـع احتياجاتهـا الخاصة، سواء في ترتيب أولويات المشاريع الاسـتثمارية أو تطوير الخدمات البلدية، مضيفا أن المواطن والمسـتثمر لمسا تحسنًا ملموسًا في سرعة الإجراءات وتقليص زمن الحصـول على التراخيـص والخدمات، إلى جانب تحسن نسـبي في جودة الخدمات العامة، مثل نظافة المدن، وصيانة الطرق، وتحسين الإنارة، وتنظيم الأسواق والأنشطة التجارية، الأمر الـذي انعكس إيجابًا على توفير فرص العمل المحلية، وتنويع النشاط الاقتصـادي، وتعزيز ثقة المسـتثمرين في بيئة الأعمال على مستوى المحافظة.

وفـيما يخـص دور اللامركزيـة في تعزيز جاذبية المحافظات للاستثمار، قال سعادة المهنـدس إن اللامركزية في سـياق النهضة المتجـددة تُعـد أداة اسـتراتيجية لتحويل المحافظـات إلى مراكـز نمـو اسـتثماري متخصصة، من خلال تمكينها من اسـتثمار ميزاتها النسـبية، وتوفير بيئة اسـتثمارية أكثر سرعة ومرونة وارتباطًا بالواقع المحلي، مبينا أن محافظة جنوب الباطنة شهدت في هذا الإطار تحسينًا في البنية التحتية ورفع كفاءة الطرق، وتنفيذ العبارات الصندوقية في عدد مـن المواقع بولاية الرسـتاق، إلى جانب تطويـر الواجهـات البحرية بركاء والمصنعة، وتطويـر موقع عين الكسـفة وبوابة عقبة الرستاق.

وأضـاف أن المبادرات الهادفـة إلى تعزيز الشراكـة بين القطـاعين العـام والخاص، وتمكين المؤسـسات الصغيرة والمتوسـطة، أسـهمت في خلـق تنافـس إيجـابي بين المحافظات لرفـع جـودة الخدمـات، واسـتقطاب مشـاريع نوعية، وتبسـيط الإجـراءات، وتوفير فرص عمـل جديدة، خاصة في القطاعات الواعدة.

وحول التحديـات التي واجهت تطبيق اللامركزيـة، أوضـح سـعادته أن مـن أبرزهـا محدوديـة التمويـل والموارد الماليـة المخصصـة لبعـض المشـاريع التنمويـة، إضافـة إلى الحاجة لتحسين البنية التحتية في بعض المناطق، خاصة في قطاعـات المياه والكهربـاء والنقل، مضيفـا أن بعـض التحديـات الإدارية والتنظيميـة بـرزت كذلك، مـا تطلب تعزيز التنسـيق ورفع كفاءة التخطيط والتنفيذ.

وأشـار محافظ جنـوب الباطنة إلى أن التعامـل مـع هذه التحديـات تم من خلال إعـادة ترتيب الأولويات، وتعزيز الشراكات مـع القطاع الخـاص، ودعم المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة، إلى جانب تطوير التشريعات والإجراءات التنظيميـة، وبنـاء قـدرات الكـوادر المحليـة، لـضمان تحقيـق الأهـداف التنموية المرسومة.

وفـيما يتعلـق بالرؤيـة المسـتقبلية، قـال سـعادة محافظ جنـوب الباطنة إن الرؤيـة تنطلق من أهمية توسـيع نطـاق الصلاحيـات الإداريـة والماليـة للمحافظات والمجالس المحلية، وتعزيز التمويل المحلي، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخـاص، بما يضمـن دورًا أكبر للمحافظات في قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤكدا أن المرحلة القادمة ستشهد تشجيع الاسـتثمارات المرتبطة بهويـة كل محافظة، ودعم المشروعات الصغـيرة والمتوسـطة، وتبنـي آليـات واضحة لقياس الأثر التنموي للمشاريع، إلى جانب بناء قدرات الكوادر المحلية، وترسـيخ مبادئ الشـفافية والمسـاءلة والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار.

وأكد سـعادته أن التجربـة الحالية في محافظـة جنوب الباطنـة تمثل نموذجًا عمليًـا يعكـس قـدرة اللامركزية على تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، تسهم في تحسين جودة الحياة، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

حصاد 6 سنوات من النهضة المتجددة يتجسد في شتى مناحي الحياة

المواطن يجني ثمار الحماية الاجتماعية ويستفيد من المشروعات التنموية الاستراتيجية

د. سالم ال الشيخ

د. عبدالعزيز الهاشمي

مسقط- العُمانية

تواصل سلطنة عُمان مع انطلاقة تنفيذ خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي والتقدم نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا، والبناء على ما تحقق من إنجازات خلال المرحلة الأولى من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» عززت استدامة الوضع المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وتوسع قطاعات التنويع.

وانعكست تلك في استفادة المواطن من ثمار عديدة من أهمها تطبيق منظومة الحماية الاجتماعية وتعزيز مخصصات الإنفاق الاجتماعي وزيادة مخصصات الدعم للسلع الغذائية وعدد من الخدمات الأساسية، إضافة إلى التوسع في الإنفاق الإنمائي لدعم المنظومة الصحية والبنية الأساسية لقطاع التعليم وتنفيذ مشروعات تنموية استراتيجية في قطاعات التنويع الاقتصادي والقطاعات الخدمية مثل الطرق والإسكان.

وتضمنت الخطة الخمسية الحادية عشرة ٣ مسارات هي المسار الزمني الذي يقسم مسار تنفيذ الخطة إلى ٣ برامج عمل، والمسار التكاملي «المختلط» والذي يجمع ما بين نهج الخطط التنموية السابقة في تبني مخرجات الفرق الفنية التي تُسهم في إعداد الخطة من البرامج والمشروعات وبين إمكانية إدخال برامج استراتيجية ترى الحكومة أهمية تنفيذها في المرحلة المقبلة بهدف إعداد سياسات مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات؛ مما يعزز القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية شاملة، والمسار التخطيطي الذي يستهدف الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مكونين رئيسين؛ هما: المُكوِّن الاقتصادي والمُكوِّن التنموي الذي استُحدِث خلال الخطة الحادية عشرة ويمثل كلّ منهما ركيزة أساسية لضمان تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وأهداف التنمية المستدامة.

المسار الاقتصادي

ويهدف المسار الاقتصادي إلى تحقيق تنويع اقتصادي مستدام وتعزيز الابتكار والاستدامة المالية بما يسهم في تقليل الاعتماد على الموارد النفطية كمصدر رئيس للدخل ويعزز القدرة التصديرية للبلاد، فيما يركز المسار التنموي على استكمال البنى الأساسية وتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية المتوازنة، وضمان تحسين دخل الأسرة، بما يتواءم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». ويشمل ذلك تعزيز جودة الخدمات الاجتماعية وتطوير منظومة التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية لتحسين مستوى المعيشة لجميع المواطنين وتحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات من خلال دعم اللامركزية وتمكين المحافظات من اتخاذ القرارات التنموية وتحفيز الاستثمار في المحافظات لضمان توزيع أكثر عدالة للموارد والمشروعات التنموية وتوفير فرص عمل وتحسين كفاءة البنية الأساسية والخدمات العامة والاستثمار في تطوير المدن والذكية، وتحسين شبكات النقل والمواصلات، وتعزيز التحول الرقمي في تقديم الخدمات الحكومية والحوكمة والأداء المؤسسي وتطبيق أفضل ممارسات الشفافية والمساءلة، وضمان فاعلية المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات بأعلى كفاءة، وتعزيز الاستدامة البيئية والتركيز على برامج الاقتصاد الأخضر، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل انبعاثات الكربون؛ للحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال القادمة.

أهداف استراتيجية

وأكد الدكتور سالم بن عبد الله آل الشيخ المتحدث الرسمي بوزارة الاقتصاد أن الأهداف الاستراتيجية والمسارات الجديدة والبرامج الاستراتيجية المدرجة ضمن الخطة الخمسية الحادية عشرة تضع في صدارة الاهتمام أولويات الاستدامة المالية والنمو والتنويع الاقتصادي كركيزة للتنمية الشاملة والمتوازنة والرفاه الاجتماعي المستدام وتحسين مستوى المعيشة وجودة مختلف الخدمات، وزيادة توفير فرص العمل.

وقال آل الشيخ إن الخطة الخمسية الحادية عشرة تم إعدادها وفق نهج استراتيجي شامل يستند إلى محاور وأولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ويركز على استشراف المستقبل ومواكبة التطورات العالمية وتوجهات التنمية المستدامة، لضمان المرونة في مواجهة التحديات وتعظيم الاستفادة من الفرص. وأضاف أن الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها في الخطة الخمسية الحادية عشرة تعزز تحقيق التطلعات الوطنية وفق طموحات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، فيما تركز الخطة في الأهداف ذات العلاقة بالبُعد الاجتماعي على ٣ أهداف من أصل ٦ أهداف على تعزيز اللامركزية والتنمية الشاملة في المحافظات ورفع كفاءة سوق العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

وأشار إلى أن الهدف الاستراتيجي الثالث للخطة الخمسية الحادية عشرة يركز على تعزيز اللامركزية الاقتصادية للمحافظات ودعم التنمية المتوازنة بين المحافظات والاستفادة من مزاياها التنافسية وتحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بين مختلف المحافظات. وأوضح أن هذا الهدف يرتكز على عدة مجالات رئيسة منها تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشروعات التي تُلبِّي الاحتياجات الفعلية للمحافظات، واستثمار الميزات النسبية والتنافسية لكل محافظة لتنمية مواردها وبناء اقتصاد محلي مستدام، بما يسهم في تحسين دخل الأسرة في مختلف المحافظات ورفع قدرات القيادات المحلية والإدارة اللامركزية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المتوازنة، مع دعم استقلالية المحافظات في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتنموية، بما يعزز فاعلية الإدارة المحلية وتحسين جودة وتعزيز كفاءة البنية الأساسية والمرافق العامة لاستيعاب النمو السكاني المتنامي، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ودعم القطاع الخاص المحلي وتعزيز شراكته في تنمية الاقتصاد المحلي، وإيجاد فرص عمل مستدامة، وتحفيز النمو الاقتصادي في المحافظات.

رفع كفاءة سوق العمل

ويبّن المتحدث الرسمي بوزارة الاقتصاد أن الهدف الاستراتيجي الرابع للخطة الحادية عشرة يركز على رفع كفاءة سوق العمل والتشغيل بهدف تطوير سوق العمل وجعله بيئة محفزة وجاذبة للكفاءات الوطنية والعمالة الماهرة، وتستجيب لمتغيرات السوق والتقنيات الحديثة، ويغطي هذا الهدف عدة مجالات رئيسة؛ منها: تسريع استيعاب الباحثين عن عمل ودعم التوظيف المباشر والتدريب والتأهيل، وتشجيع ريادة الأعمال وتقديم الحوافز للقطاع الخاص وتطوير المعايير المهنية في القطاعات الاقتصادية بناءً على المستجدات والمهارات المستقبلية، وربط المناهج التعليمية بهذه المعايير، وتمكين الكوادر الوطنية في القطاع الخاص من خلال بناء مسارات مهنية لشغل الوظائف الإشرافية والتخصصية والفنية، وتقديم الدعم والتوجيه للمؤسسات الملتزمة بالتوطين، وتعزيز ثقافة العمل الإيجابية من أجل بناء وعي مجتمعي بالمهن المستقبلية، ومواكبة التطورات العالمية في سوق العمل نحو العمل المرن والعمل الحُر، وتعزيز دور الإعلام الرقمي لترسيخ النظرة الإيجابية تجاه العمل ورفع مستوى الإنتاجية، وتعزيز دور المحافظات في جهود التشغيل وتوفير فرص عمل نوعية خاصة في المستويات المهنية والتخصصية من خلال تنفيذ مشروعات إنمائية نوعية في المحافظات.

وذكر أن الهدف الاستراتيجي الخامس للخطة الخمسية الحادية عشرة يركز على تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية، وتعزيز المستوى المعيشي للمواطنين، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا لزيادة مساهمتها في التنمية عبر التركيز على عدة مجالات رئيسة؛ منها: ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز القيم العُمانية والانتماء والوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع، وتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني بتعزيز الاستثمارات في التعليم والتأهيل والتدريب المهني، لتمكين الأفراد من مواكبة متطلبات سوق العمل والمهارات المطلوبة للوظائف المستقبلية، وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية بتحديث أنظمة التأمين والمنافع الاجتماعية، وتعزيز الاستدامة المالية للأسر، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الرعاية والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم، لتعزيز إدماجهم ومشاركتهم الفاعلة في بناء المجتمع، وتمكين الشباب والمرأة لدعم مشاركة المرأة في سوق العمل، وإتاحة فرص التدريب والتوظيف وريادة الأعمال للشباب، وتعزيز البحث العلمي والابتكار لبناء منظومة وطنية تدعم الإبداع وتسهم في تطوير اقتصاد المعرفة وتطوير قطاع الرياضة والبنية الأساسية للمنشآت الرياضية ودعم الاستثمار وتعزيز السياحة والأنشطة الرياضية الاحترافية.

١٩٠ برنامجًا استراتيجيًا

وفي إطار تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية ودعم المسارات التنموية والاجتماعية، أوضح المتحدث الرسمي بوزارة الاقتصاد أن الخطة الخمسية الحادية عشرة تضمنت ١٩٠ برنامجًا استراتيجيًا موزعة على أولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من بينها ٢٥ برنامجًا استراتيجيًّا لتطوير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وصقل القدرات والمعارف، و٢٧ برنامجًا استراتيجيًّا معنيًّا بتسريع عملية التوظيف والتدريب وتمكين بيئة الأعمال والقطاعات الاقتصادية، و٢٦ برنامجًا لتحسين بيئة العمل والحوافز وصقل القدرات والمواهب، و١٨ برنامجًا استراتيجيًّا لتعزيز الحماية الاجتماعية وتمكين بيئة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و٢٥ برنامجًا لتعزيز الهوية العُمانية وتطوير الخدمات التعليمية والصحية ورفع المستوى المعيشي للأسرة.

وقال إنه في إطار حرص الحكومة على دعم الجوانب الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة والخدمات وفق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والخطة الخمسية الحادية عشرة، تم رفع الإنفاق المقدر في ميزانية ٢٠٢٦ على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية من نحو ٥ مليارات ريال عُماني في عام ٢٠٢٥ إلى ٥,٢ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٦ بزيادة نسبتها ٤ بالمائة، ما يمثل ٤٣ بالمائة من إجمالي الإنفاق العام خلال العام المالي الحالي.

وأشار إلى أن قطاع التعليم يستحوذ على ٤٠ بالمائة من الإنفاق على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية، والضمان والرعاية الاجتماعية على ٢٦ بالمائة، والصحة ٢٥ بالمائة، والإسكان على ٩ بالمائة، كما تبلغ مخصصات بند المساهمات والنفقات الأخرى ١,٩ مليار ريال عُماني وتتضمن مخصصات الدعم الموجه للسلع الغذائية والخدمات الأساسية ومخصص دعم منظومة الحماية الاجتماعية البالغ نحو ٦١٤ مليون ريال عُماني، ودعم قطاع الكهرباء بنحو ٥٠٩ ملايين ريال عُماني، وتنفيذًا للتوجيهات السامية تم تخصيص نحو ١٠٠ مليون ريال عُماني سنويًا لبرنامج التشغيل خلال سنوات خطة التنمية الحادية عشرة، ما يعزز مستهدف الخطة لتوفير أكثر من ٣٠٠ ألف وظيفة للمواطنين.

وأكد المتحدث الرسمي بوزارة الاقتصاد أن التقدم الملموس في جهود الاستدامة المالية والاقتصادية خلال المرحلة الأولى من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» مكّن من الحفاظ على المكتسبات التنموية لسلطنة عُمان وتسريع تحقيق أولويات محور الإنسان والمجتمع وتعزيز الإنفاق على مختلف الجوانب الاجتماعية واستمرار تصنيف سلطنة عُمان بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وفق مؤشر التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث حققت سلطنة عُمان كفاءة مشهودة في إدارة أزمة الجائحة والحفاظ على رأس المال البشري وتقليص التبعات الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي نتجت عن تفشي الجائحة في عام ٢٠٢٠.

تحسين مستويات المعيشة

وقال إنه في إطار الحرص السامي على تحسين مستويات المعيشة، اتبعت سلطنة عُمان نهجًا متوازنًا في الاستفادة من فوائض النفط المحققة خلال السنوات الماضية، وتم تخصيص نحو ٢,٧ مليار ريال عُماني خلال الخطة الخمسية العاشرة للإنفاق الاجتماعي؛ حيث شهد توسعًا في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية والضمان الاجتماعي، وتنفيذ العديد من المشروعات الإسكانية والمدن المستقبلية التي توفر السكن الملائم وترتقي بجودة الحياة وزيادة مخصصات برامج تدريب وتأهيل الباحثين عن عمل وتشجيع أنشطة ريادة الأعمال بهدف تعزيز فرص العمل وتمكينهم من مساهمة فاعلة في نمو الاقتصاد، وشهدت الفترة الأولى من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» مبادرات وتطورات مهمة تعزز التقدم في أولويات الرؤية منها بدء تطبيق المنظومة المتطورة للحماية الاجتماعية وعلى صعيد البرامج والمبادرات الاقتصادية التي استهدفت دعم التنمية المحلية.

الإنسان والمجتمع

من جانبه قال سعادة الدكتور عبد العزيز بن راشد الهاشمي نائب رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى إن رؤية «عُمان ٢٠٤٠» تتضمن محورًا أساسيًّا وهو الإنسان والمجتمع والذي يستهدف ٤ أولويات وهي التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية، والصحة، والمواطنة والهويّة والتراث والثقافة الوطنية، والرفاه والحماية الاجتماعية. وأضاف سعادته أن الخطة الخمسية الحادية عشرة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ تأتي كثاني خطة خمسيّة في مسار الرؤية، ونهايتها هو انتصاف مسار الرؤية، حيث تمثّل الجوانب الاجتماعية للخطة والميزانية وحماية المواطن من أية تداعيات عالمية قد تؤثر سلبًا على تنفيذ المستهدفات.

وأوضح سعادته أن الخطة في هذا الجانب حافظت على مستويات الإنفاق على الخدمات الأساسية للتعليم والصحة بهدف المحافظة على جودة هذه الخدمات ومواكبة النمو السكاني والتوسع العمراني، والاستمرار في بناء وتوسيع المدارس لتقليل التعليم المسائي وكثافة الفصول، والاستمرار أيضًا في إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية، وتقدر المصروفات الرأسمالية والجارية في ميزانية عام ٢٠٢٦ بحوالي مليار و٤١٤ مليون ريال عُماني لوزارة التربية والتعليم، و٧٨٠ مليون ريال عُماني لوزارة الصحة، وهي تشكّل مجتمعة ما نسبته حوالي ٥٠ بالمائة من إجمالي المصروفات الرأسمالية والجارية للوزارات والوحدات الحكومية في الميزانية. وأشار سعادته إلى أن الخطة الخمسية الحادية عشرة وميزانية ٢٠٢٦ تستهدف الحفاظ على مستوى منخفض للتضخّم عن طريق دعم السلع الأساسية وعدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على هذه السلع، وأيضًا الاستمرار في دعم قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحّي والنقل والنفايات والمنتجات النفطية شكّل عاملًا رئيسًا في تحقيق مستويات تضخم بأقل من واحد بالمائة في السنوات الماضية، وهي مستويات منخفضة نسبيًا مقارنة بمتوسط التضخم العالمي الذي كان في نطاق ٣,٥ بالمائة إلى ٤,٥ بالمائة، مؤكدًا أن استمرار الدعم والسياسات المالية للدولة الهادفة لخفض التضخّم على المستوى المحلّي يعد عاملًا أساسيًا لحماية المواطن من أية تداعيات تحدث حول العالم نتيجة التقلبات في السياسات النقدية والتجارة العالمية.

الحماية الاجتماعية

وأكد سعادته أن تطبيق منظومة الحماية الاجتماعية بمزاياها التأمينية والمنافع المختلفة منذ بداية عام ٢٠٢٤ أسهم في تغطية عادلة لمختلف فئات المجتمع، وتستحوذ مخصصات المنظومة على حوالي ٦١٤ مليون ريال عُماني من مصروفات ميزانية ٢٠٢٦، وتستوعب الخطة الخمسيّة الحادية عشرة التوسّع السنوي في هذه المنظومة وتغطية أية زيادة لمخصصاتها المالية، وفي جانب آخر تستمر الخطة في توفير المخصصات المالية لبرامج المساعدات والقروض الإسكانية لينعم المواطن بالمسكن الملائم وتقليص مدد الانتظار بالنسبة للمستحقين. وقال سعادة الدكتور نائب رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى إن تشغيل الباحثين عن عمل والبرامج الهادفة لاستيعابهم يمثّل مرتكزًا رئيسًا للخطة الخمسيّة الحادية عشرة؛ إذ تستهدف الخطة استحداث حوالي ٣٠٠ ألف وظيفة للباحثين عن عمل من العُمانيين وبمعدل يقارب ٦٠ ألف وظيفة سنويًا؛ ما يسهم في تقليص أعداد الباحثين عن عمل من خلال المخصصات المالية لمبادرات التشغيل والتدريب لدعم الإجراءات الأخرى لتنظيم سوق العمل، معربًا عن أمله في نجاح هذه الإجراءات وتخطّي المستهدفات لما تمثله الوظيفة المناسبة من استقرار للمواطن ويمكّن الدولة من تحقيق النمو الاقتصادي المنشود في ظل منظومة اقتصاد قائم على المعرفة ويرتكز على رأس المال البشري.

عُمان تتقدم نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا مع جهود ترسيخ الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي

المرحلة الثانية من «عُمان 2040» ترتكز على إنجازات «الخمسية العاشرة»

توسع في الإنفاق الإنمائي لدعم المنظومة الصحية والبنية الأساسية لقطاع التعليم

3 مسارات و3 برامج عمل لإنجاز الخطة الخمسية الحادية عشرة

المسار الاقتصادي يستهدف «التنويع المستدام» وتعزيز القدرة التصديرية

المسار التنموي يسعى لاستكمال التنمية المتوازنة وتحسين دخل الأسرة

آل الشيخ: أولويات الاستدامة المالية والنمو والتنويع الاقتصادي في صدارة الاهتمام الحكومي

إعداد «الخمسية الحادية عشرة» وفق نهج استراتيجي شامل

جهود لرفع كفاءة سوق العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة

تطوير سوق العمل وجعله بيئة محفزة وجاذبة للكفاءات الوطنية والعمالة الماهرة

تعزيز دور الإعلام الرقمي لترسيخ النظرة الإيجابية تجاه العمل

43 % من الإنفاق العام مخصص للقطاعات الاجتماعية والأساسية في 2026

تبارك الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عمان

ومجموعة مجد

لحضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم

حفظه الله و رعاه

بمناسبة ذكرى توليه

مقاليد الحكم في البلاد

فوجي FUJI NURSERY&DAYCARE

GUtech RWTH AACHEN الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عمان German University of Technology in Oman

المدرسة الفنلندية العمانية FINLAND OMAN SCHOOL

MAJD GROUP

مركز تاريخ العلوم History of Science Centre

OURPLANET International School MUSCAT

نُجدِّدُ العهد والولاء

لحضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

حفظه الله ورعاه

وإلى الشعب العُماني الأبيّ

بمناسبة ذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم

إنَّ هذه المناسبة العظيمة تُمثِّلُ لحظة تاريخية فارقة

حيث يلتحم الشعب مع قيادته الحكيمة

لتنفيذ الرؤية السامية الطموحة لتحقيق التقدُّم والازدهار

سعد بن سهيل بن سالم بهوان | مجموعة شركات او تي إي

معنى العناية
مجموعة او تي إي
OTE GROUP
THE SYMBOL OF CARE